٤٩٧٨

٤١٥
ح ٠ ن — حاشية أبى النجا على شرح الأزهرى للاجرومية
لابى النجا ،محمد أبو النجا ـ كان حيا
سنة ١٢٢٣هـ • بخط ابراهيم فتوح شهاب
الدين العباسى ١٢٦٢ هـ •

٤٩٧٨ — ٨٧ ق ٢٥ س ٢٢×١٦ سم
نسخة جيدة ،خطها نسخ معتاد •
الظاهرية ، النحو: ١٢١ معجم المؤلفين٨: ٢٢٤

١ ـ النحو، اللغة العربية أ ـ المؤلف
ب ـ الناسخ ج ـ تاريخ النسخ د ـ حاشية على
شرح الاجرومية •

هذه حاشية على شرح الشيخ
خالد الازهري لمولفها
العلامة الشيخ ابي
النجاة الشافعي
الاحمدي
رحمه الله
امين

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"
الرقم: ٤٩٧٨ ف ١١٠٩٨٥
العنوان: حاشية أبي النجا على شرح الأزهري على الآجرومية
المؤلف: [illegible]
تاريخ النسخ: [illegible]
اسم الناسخ: [illegible]
عدد الأوراق: [illegible]
ملاحظات:

٩٠

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين على القوم الكافرين
الحمد لله الذي فتح ابواب فيضه لمن اصطفاه من عباده ورفع
عن احزاب حضرته عوامل الجزم فذاقوا لذة انسه ووداده
وجمع لهم مفردات الفاية الفضا بالجمعه السالم ونصب لهم علامات
الفواضل بنيل المراحم والمكارم واشهد ان لا اله الا الله الواحد الاحد
الذي اعرب عن مستتر الاحوال بظاهر المقال وبني على ضم الشريعة
العربية موضع الاعزاز والاجلال واشهد ان سيدنا محمدا عبده
ورسوله سيد من خفض جناحه بباب الافادة وافضل من ميز
منصوب اعلام السعادة والسيادة صلى الله عليه وعلى اله واصحابه
الذين اخلصوا في افعالهم الماضية على السنة والكتاب فلم يضارعوا
في حالهم المستقيم يوم العرض والحساب، وسلم تسليما كثيرا دائما
الى يوم الدين امين وبعد فهذه عبارات شريفة ونكات ظريفة
على شرح العلامة الشيخ خالد على متن الاجرومية اخذت اغلبها
من حاشية شيخ مشايخنا العلامة المدابغي على ذلك الكتاب وضممت
اليه ما تيسر من غيرها مما كان من الحاشية المذكورة لم اعزها اليها
للاختصار وللعلم باني اخذت منها المعظم اذ هي بحر زخار وما كان
من غيرها انسبه الى قايله في الغالب اذا كان امرا عزيز المطالب وانبه
على ما فهمه فهمي الفاتر وادركه ذهني الداثر حرصا على نسبة المقال
للقايل ليعلم الحق من الباطل والحامل لي على اختصار هذه الحاشية طولها
على المبتدين امثالي وما فيها مما لا يناسب حالهم وحالي مع قصور
الهمة في هذا الزمان عن ادراك اقل ما كان فرجوا من الله ان تكون
هذه الحاشية مقبولة نافعة ولدرجات الاخلاص طالعة والموصل
ممن اطلع عليها فوجد فيها ان لا يبادر بالتشنيع وان لا يحمله التعصب
على ان يكون للحق غير مطيع بل يبادر لهذا المسكين بالاعتذار فان
المطلوب اقالة العثار خصوصا وهو لم يقصد بها ان يقال بل هي خالصة

ان

١

ان شا الله تعالى لوجهه ذي الاكرام والجلال وهو حسبي ونعم الوكيل
واسيله الستر الجميل قال الشيخ بسم الله الرحمن الرحيم الجار والمجرور
متعلق بمحذوف اتفاقا فقدره البصريون اسما اي ابتدايي والكوفيون
فعلا اي ابتدا قيل ويلزم على الاول عمل المصدر محذوفا وذلك ممنوع
واجيب بان عمل المصدر في الظرف وعديله بما فيه من رايحة
الفعل لا بالحمل على الفعل ولفظ الجلالة مجرور لانه مضاف اليه والجار له
المضاف والرحمن الرحيم نعت بعد نعت وهذا هو المشهور وقال في
المغني الرحمن بدل لا نعت والرحيم بعده نعت له لا نعت اسم الله اذ لا يتقدم
البدل على النعت اه وهذان القولان مبنيان على ان الرحمن علم او صفة
قال بالاول الاعلم وابن مالك وبالثاني الزمخشري وابن الحاجب قال
في المغني والحق قول الاعلم وابن مالك اه ويظهر اثر الخلاف في الجار
للرحمن ما هو فعلى القول الاول بانه نعت يجري فيه الخلاف في التابع
المجرور في غير البدل اهو مجرور بجار المتبوع او بنفس التبعية والاصح
فيهما الاول وعلى القول بانه بدل يكون مجرورا بمحذوف مماثل للعامل
في المتبوع لما تقرر ان البدل على نية تكرار العامل على الاصح افاده الشيخ
في اعرابه على الالفية يقول فعل مضارع واصله يقول بسكون
القاف وضم الواو كينصر استثقلت الضمة على الواو فنقلت الى
ما قبلها واعترض بان الضمة لا تستثقل على الواو اذا سكن ما قبلها
ولذلك اظهروا الاعراب على الواو واليا اذا سكن ما قبلها كظبي ودلو
واجيب عن ذلك بان حكمة نقل الضمة الى ما قبلها في يقول مشاكلة
المضارع اصله وهو الماضي فتكون ساكنة في المضارع كما هي ساكنة
في اصله وهو الماضي الذي هو قال فان قلت هي في الماضي
محركة بحسب الاصل لقولهم اصل قال قول اجيب عن ذلك بان قولهم
اصل قال قول تدريب وتعليم ولم تنطق به العرب وتعبير المص بالمضارع
مشعر بان الخطبة قبل التاليف افاده عبد المعطي العبد فاعل يقول

والمراد به هنا الانسان حراكان او رقيقا لانه مملوك لباريه وهو صفة
في الاصل وغلبت عليه الاسمية فصارت الاسما التي غلب عليها الاستعمال
والمراد بالعبد هنا المتعبد ماخوذ من العبودية التي هي التذلل والخضوع
لا من العبادة التي هي غاية التذلل لانه من عبد المعطي الفقير صفة
عبد اي دايم الفقر اي الحاجة ان كان صفة مشبهة او كثير الفقرات
كان صيغة مبالغة الي مولاه اي سيده وناصره وقوله الغني يحتمل
ان يكون بالجر صفة لمولاه وهو الظاهر اي الذي لا يحتاج الي غيره بل
كل ما سواه محتاج اليه ويحتمل ان يكون بالرفع صفة للعبد اي الغني
لمولاه عن ما سواه وهو بعيد خالد بدل من العبد او عطف بيان
عليه فان نعت المعرفة اذا تقدم عليها اعرب بحسب العوامل واعربت
هي بدلا او عطف بيان وصار المتبوع تابعا ونعت النكرة اذا تقدم
عليها انتصب علي الحال ابن عبد الله بدل او عطف بيان من خالد
وقوله ابن ابي بكر بالجر علي انه تابع لعبد الله علي انه بدل منه او عطف
بيان عليه وقوله الازهري بالرفع صفة لخالد ويجوز علي بعد جره صفة
لعبد الله بنا علي انه كان ازهريا ايضا عامله الله اي قابله وجازاه
والمفاعلة ليست علي بابها فهي بمعني اصل الفعل وهذه الجملة المراد
منها انشا الدعا لنفسه واللطف التوفيق والخفي اي غير الظاهر فهو
من اسما الاضداد اه من عبد المعطي واجراه المراد بالاجرا
الدوام والاستمرار لا الحركة المخصوصة والعوايد جمع عايدة اسم فاعل
عاد والاضافة من اضافة الصفة للموصوف والمعني اللهم عليه ادم
مراة بركه العايدة ولا حاجة الي تقدير مضاف قبل عوايد اي استمرار
عوايده كما فعل المحشي لاغنا الاجرا المتقدم عنه مع لزوم الركة
في العبارة عليه لان المعني ح اللهم ادم دوام عوايده فتامل ويحتمل
ان يكون المراد بالعوايد جمع عايدة بمعني الصلة والمعروف فالاضافة
بيانية اي عوايد هي بركه والبر اسم جامع لكل خير الحفي بالحا المهملة
بعدها

بعدها فا وهو البالغ في الاكرام والكثير الواسع الحمد لله هو مبتدا
خبره الجار والمجرور المتعلق بمحذوف تقديره كاين او استقر والحمد هو
الوصف بالجميل الاختياري حقيقة او حكما علي وجه التعظيم ظاهرا وباطنا
كذا عرفه السيد الصفوي وقوله او حكما لادخال الحمد علي صفاته تعالي الذاتية
والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ولذا لم يقل الحمد
للخالق او الرازق ونحوهما مما يوهم اختصاص الحمد بوصف دون وصف
رافع بدل من لفظ الجلالة لا صفة لانه نكرة فان اضافة اسم
الفاعل لمعموله لا تفيد التعريف ولفظ الجلالة اعرف المعارف وقوله
مقام بالجر ولا يصح نصبه لانه اي لفظ رافع ليس فيه ال وقول بعضهم
يجوز فيه النصب غلط والمراد بالمقام المنزلة والرتبة الحسية وهي الدرجات
في الجنة او المعنوية وهي المكانة عند الله تعالي وقوله المنتصبين مضاف
اليه المنصدرين وفيه وفي قوله رافع براعة استهلال لافادة عبد المعطي
لنفع العبيد اي ايصال الخير اليهم والعبيد احد جموع عبد الاحد عشر
المعلومة الخافضين جناحهم اي الملينين جناحهم ففي الكلام
استعارة تصريحية تبعية حيث شبه الانة جانبهم لطالب الفايدة بخفض
الطاير جناحه واطلق الخفض علي الانة الجانب ثم اشتق من الخفض
بمعني الالانة خافضين بمعني ملينين واثبات الجناح ترشيح وفيه
احتمالات اخر فراجعها في الحاشية وقوله المستفيد معناه طالب الفايدة
التي هي لغة ما استفيد من علم او مال واصطلاحا ما يترتب علي
الفعل من المصلحة من حيث هو كذلك سوال ركيته ما لاجله الاقدام
علي الفعل او كان لما لاجله الاقدام شوالي الجازمين اي القاطعين
بيقينهم وقوله بان تسهيل اي تيسير وقوله النحو هو بالمعني اللغوي
اي الجهة والطريق وقوله الي العلوم جار ومجرور متعلق بالنحو
من غير شك اي من غير تردد لان الشك هو التردد بين امرين لا مزية
لاحدهما علي الاخر فعطف التردد عليه عطف تفسير وكون العطف

للتفسير اذا اريد بالتردد المساوي فقط اما اذا اريد به المطلق الاعم من
الراجح والمرجوح والمساوي كان عطف عام علي خاص وعلي كل فالترديد
بمعني التردد لانه القايم بهم وليس المراد منه المعنى الذي هو فعل
الفاعل افاده المحشي وعبد المعطي والصلاة والسلام جملة خبرية
لفظا قصد بها انشا الدعا بالصلاة اي الرحمة عليه والسلام اي السلامة
من النقايص والمطلوب بهذه الجملة امر زايد علي ما حصل له في كل وقت
من الصلاة والسلام ففي العبارة حذف والتقدير والصلاة والسلام زيادة
علي ما هو حاصل له صلى الله عليه وسلم علي سيدنا الضمير للعقلا
فغيرهم اولا او للجميع وهو انسب محمد بدل من سيدنا او عطف
بيان عليه لا صفة لانه علم والعلم ينعت ولا ينعت به لجموده نعم يصح
ان يكون صفة نظرا لاصله فانه في الاصل اسم مفعول الفعل المضعف
والحاصل انه ان نظر الي اصله صح جعله صفة وان نظر الي ما بعد العلمية
كان بدلا او عطف بيان فقط المعرب من الاعراب بالمعنى اللغوي
وهو الابانة والاظهار اي المبين وقوله باللسان يحتمل ان يراد به اللفظ
من اطلاق المحل علي الحال فيكون وصفه بالفصيح بالمعنى المقرر عند علما
المعاني والبيان ويحتمل ان يراد به الجارحة المخصوصة فيكون وصفه
بالفصيح بمعني خلوصه من اللكنة والعجز عن النطق عما في ضميره
اي عن كل شي مما في ضميره والعموم مستفاد من المقام اذ هو مقام مدح
لكمال الفصاحة ولا يكون الفصيح فصيحا حتي يعرب عن شي مما في ضميره
من غير غرابة الخ والمراد بالضمير السر افاده عبد المعطي من غير
غرابة اي الغرابة هي كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مالوفة
الاستعمال كتكاكاتم علي وافرنقعوا عبد المعطي ولا تنافر هو كون
الكلمة ثقيلة علي اللسان والتنافر اما في الحروف واما في الكلمات فاما
في الحروف فهو وصف في الكلمة يوجب ثقلها علي اللسان وعسر النطق
بها نحو مستشزرات اي مرتفعات واما في الكلمات فهو كونها ثقيلة علي

اللسان

بكلام

العموم

اللسان نحو قوله وقبر حرب بمكان قفر وليس قرب قبر حرب قبر الخ عبد المعطي
ولا تعقيد هو كون الكلام معقدا لا يظهر معناه بسهولة كقول
الشاعر وما مثله في الناس الا مملكا ابو امه حي ابوه يقاربه
واصحابه ليس جمع صاحب اذ لا يجمع فاعل علي افعال ولا جمع صحب
باسكان الحا لان فعال الصحيح العين لا يجمع علي افعال بخلاف المعتل
فانه يجمع علي افعال كثوب واثواب وبيت وابيات بل هو جمع صحب
بكسر الحا الفرح مخفف صحب باسكانها او اسم جمع صحب بالاسكان
اولي بمعني اصحاب مجرور باليا لانه ملحق بجمع المذكر السالم
وهو نعت للال والاصحاب الفصاحة هي ملكة يقتدر بها
علي التعبير عن المقصود بلفظ فصيح ويوصف بها الكلمة والكلام
والمتكلم عبد المعطي والبلاغة هي ملكة في النفس يقتدر بها
علي التعبير المقصود بكلام بليغ ويوصف بها الكلام والمتكلم فقط
عبد المعطي والتجريد بالرا اي الذين تجردوا عن النقايص وفي
بعض النسخ بالواو اي الذين جودوا الحروف في المقال ولا يخفي اشتمال
هذه الخطبة في مواضع عديدة علي براعة الاستهلال وبعد
الواو فيها نايبة عن اما واما نايبة عن مهما واصل الكلام مهما يكن
من شي بعد البسملة الخ فمهما مبتدا والاسمية لازمة لها ويكن شرط والفا
لازمة له فحينئذ تضمنت اما معني المبتدا والشرط فلزمها ما لزمهما
وهو الفا والاسمية اقامة اللازم وهو الفا والاسمية مقام الملزوم
وهو مهما ويكن وابقا لاثره في الجملة لكن لما تعذر قيام الاسمية باما
لكونها حرفا الصوقها للاسم اي اوقوعها قبله بلا فاصل وقولنا
في الجملة يصح ان يرجع لقولنا مقام الملزوم وذلك لان الفا وان قامت
مقام الشرط ليست في موضعه حقيقة لان موضعه حقيقة ما قبل الظرف
الذي هو بعد علي القول بانه من معمولات الجزا والاسمية بمعنى لصوق
الاسم لم تقع في موضع المبتدا اذ موضعه حقيقة موضع اما لانها

ثابت عنه ويصح ان يرجع لقولنا وابقا الاثره وذلك لان اثار المبتدا اي
علاماته كثيرة من الاسمية والخبر والحمل بينهما فلصوق الاسم بمنزلة
وجود اثاره في الجملة وكذا علامات الشرط كثيرة من الشرط اي التعليق
والفا والجزا فتلزم فلزوم الفا ابقا لها في الجملة اه من الشرقاوي علي التحرير
واما هنا لمجرد التوكيد اي توكيد مضمون الكلام اوله وتفصيل المجمل
الواقع في ذهنه بنا علي ان التفصيل لا يفارقها وفيه تكلف والحق
ان التفصيل يفارقها وبعد هذه لا تقع بين كلامين متحدين لكونها للانتقال
من غرض الي اخر فلا يقال السلام عليكم اما بعد فالسلام عليكم وانما تقع
بين كلامين متغايرين بينهما نوع مناسبة كما هنا فلا تقع اول الكلام
ولا اخره ومعناها كنقيض قبل وتكون ظرف زمان كثيرا ومكان قليلا
وهي هنا صالحة للزمان باعتبار اللفظ وللمكان باعتبار الرقم ولها اربعة
اربعة احوال من جهة الاعراب مشهورة والعامل فيها ان قلنا انها من
متعلقات الشرط فعل الشرط والتقدير مهما يكن من شي بعد ما تقدم او
العامل فيها اما او الواو النايبة عنها وان قلنا انها من متعلق الجزا
كانت معمولة للجزا والتقدير مهما يكن من شي فاقول بعد البسملة
والحمدلة هذا الخ وهذا الثاني اولي لانه ح يكون المعلق عليه وجود شي
مطلق عن التقييد بكونه بعد البسملة والحمدلة وذلك امر محقق لان الكون
لا يخلو عنه فيكون ما علق عليه ايض محققا بخلافه علي الاول فان المعلق
عليه وجود شي مقيد بكونه بعد البسملة والحمدلة   فهذا اي الحاضر
في الذهن من الالفاظ سوا تقدمت الخطبة علي التاليف او تاخرت عنه
لان المشار اليه علي الراجح هو الالفاظ الذهنية باعتبار دلالتها
علي المعاني   شرح اي الفاظ مرتبة ترتيبا خاصا باعتبار دلالتها
علي معان مخصوصة بنا علي المختار عند المحققين وسيدهم من ان
اسما الكتب وما فيها من التراجم عبارة عن الالفاظ المخصوصة من
حيث دلالتها علي معان مخصوصة   لطيف اي قصير

بيان المجمل

محوله

اي م

الالفاظ

الالفاظ الاجرومية متعلق بشرح لانه في الاصل مصدر وقد علمت
ما تقدم قريبا ان اسما الكتب عبارة عن الالفاظ المخصوصة فتكون
الاجرومية عبارة عن الالفاظ ايضا وح فاضافة الالفاظ اليها يحتمل
انها من اضافة المسمي الي الاسم اي الفاظ مسماة بالاجرومية ويحتمل
انها من الاضافة البيانية اي الفاظ هي الاجرومية وعلي كل يلزم من شرح
الالفاظ ان يكون شرح للمعاني اه من المحشي وعبد المعطي والاجرومية
نسبة الي مولفها ابن اجروم علي القاعدة التي هي اذا نسب الي المركب
الاضافي المبدو بابن او اب يحذف صدره وينسب الي عجزه قال ابن مالك
وانسب لصدر جملة وصدر ما   ركب مزجا ولثان تمما   اضافة مبدوة
بابن او اب   واجروم بهمزة مفتوحة ممدودة فجيم مضمومة ثم را
مشددة مضمومة فواو ومعناه بلغة البربر الفقير الصوفي وهو ابو
عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي نسبة الي صنهاجة وهي
قبيلة من المغرب نسب اليها وكان من اهل فاس اه من المحشي
في اصول العربية اي في بيان ذلك اي في بيان جنس اصول الخ وقرينة
ارادة الجنس المشاهدة اي وفي بيان الفروع ايضا وانما اقتصر علي الاصول
لانها اهم فهي اولا بالتنبيه عليها اه من عبد المعطي والاصول جمع
اصل وهو لغة ما بني عليه غيره واصطلاحا قضية كلية يتعرف منها
احكام جزئيات موضوعها اي احكام الافراد المندرجة تحت موضوعها
مثلا له قولنا الفاعل مرفوع قضية كلية تعم زيدا وعمرا وبكرا من اقام
زيد وقعد عمرو ورقد بكر ويعرف من هذه القاعدة رفع زيد وعمرو
وبكر مثلا الذي هو حكم من الاحكام ويرادفه الاصل القاعدة والاساس
والضابط والقانون فكل واحد منها معناه لغة واصطلاحا ما ذكر في
الاصل ثم ان الظرف مجاز علي سبيل الاستعارة بالكناية حيث شبه الدال
والمدلول بالظرف والمظروف تشبيها مضمرا في النفس واثبات تخييل
وفيها احتمالات في المحشي فراجعها وعلم العربية المراد به هنا

النحو والاضافة فيه من اضافة المسمى الى الاسم لان العربية اسم للعلم الذي
اريد به هنا خصوص النحو واضافة اصول الى علم من اضافة العام للخاص
وتسمى بالبيانية اي اصول هي علم اي مسايل وفايدة الاضافة تعريف العهد
الخارجي اي الاصول المعينة المعلومة عند اهل هذا الفن ينتفع به
المبتدي اقتصر عليه لان نفعه به اتم والا فهو نافع لغيره ايضا ولذا قال
ولا يحتاج اليه المنتهي ولم يقل ولا ينتفع به المنتهي ويحتمل انه اقتصر
على المبتدي تواضعا وهضما ويدخل في ذلك المتوسط لانه لم يخرج عنهما
لانه بالنسبة الى ما اتقنه منته والى ما لم يتقنه مبتد ان شا الله
اتى به تبركا وامتثالا للاية ومعلوم ان شا فعل ماض والله فاعل ومفعوله
محذوف اي ذلك وجواب الشرط محذوف دل عليه ما قبله علمته اي
الفته للصغار في الفن وال للعهد اي في الفن المعهود ذهنا وهو
النحو وقوله والاطفال عطف مرادف لا للدارسين للعلم اي
المستمرين على الاشتغال به وال في العلم للعهد والمراد النحو فيكون
المقام للاضمار واتى بالمظهر للايضاح من فحول الرجال من
اضافة المشبه به للمشبه اي الرجال الذين هم كالفحول جمع فحل وهو ذكر
الابل اذا كان كريما في ضرابه اي مثلهم في الهمة حملني عليه اي امرني
بتاليفه او اعانني عليه بجاهه وماله شيخ الوقت اي اهل الوقت
او الشيخ في الوقت او شبه الوقت بتلميذ على سبيل الاستعارة المكنية
واثبات شيخ تخييل والطريقة اي وشيخ اهل الطريقة وهم السادة
الصوفية ومعدن بفتح الميم واسكان العين وكسر الدال على المشهور
والسلوك بضم السين المهملة مصدر سلك اي موضع التسليك والعمل
بالطريق الموصلة الى الله تعالى والحقيقة هي ان يشهد بنور اودعه
الله في سويدا قلبه ان كل باطن له ظاهر وعكسه وهي باطن تلك
الشريعة وملزوم لها فالحقيقة بدون الشريعة باطلة والشريعة بدون
الحقيقة عاطلة اهـ من عبد المعطي سيدي ومولاي لفظان

مترادفان

اهـ

٥

مترادفان بمعنى المرتفع قدره العارف اي المتصف بالمعرفة وهي
حصول العلم بعد ان لم يكن ولهذا لا يقال في الله عارف بل عالم
والمراد بها عند اهل الله ما كان عن كشف صريح بعد تهذيب صحيح
او المراد بها ملاحظة ذاته وصفاته في كل احواله بربه اي
مالكه العلي اي المرتفع نفعني الله جملة خبرية لفظا انشائية
معنى اي اللهم انفعنا ببركاته والبركة لغة الزيادة والنما والمراد بها
هنا علومه ومعارفه اهـ من عبد المعطي وكان الاولى ان يعمم هنا
فيقول نفعني والمسلمين كما فعل في الصحفة الثانية الا ان يقال
حذف من الاول لدلالة الثاني وان كان الاكثر العكس واعاد
اي افاض لان العود الرجوع الى الشي بعد الانصراف عنه وليس
مرادا اذ المراد ادام وجدد مرة بعد اخرى اهـ عبد المعطي
على قدم نفسه لخبر ابدا بنفسك ولقوله تعالى مقدما النفس رب
اغفر لي ولاخي عبد المعطي بزيادة صالح دعواته من اضافة
الصفة للموصوف اي دعواته الصالحة اي التي يحصل منها خير
الدنيا والاخرة اهـ عبد المعطي بتغيير انه يجوز فتح الهمزة
على تقدير لام التعليل ويكون تعليلا بمفرد اي لقدرته على ما يشا
ولكونه حقيقا بالاجابة ويجوز كسرها على الاستيناف البياني
فيكون تعليلا بجملة هي جواب عن سوال مقدر كان قايلا قال له
لاي شي قصرت سوالك عليه فقال انه الخ على ما يشا قدير
المشية والارادة بمعنى واحد وهي صفة ازلية متعلقة في الازل
بتخصيص الحوادث والقدرة صفة ازلية تاثر في المقدورات (باوقات حدوثها ص)
عند تعلقها بها فيما لا يزال اي في المستقبل اهـ شنواني وقوله
تؤثر فيه مسامحة لان التاثير للذات بواسطة اتصافها بالقدرة
قال والفعل للذات بذي الصفات اهـ محشي وبالاجابة
جدير اي حقيق بالاجابة الكلام لما كان الكلام مقصودا بالذات

بالنظر الي الكلمة لان التغاير بينهم يقع به بخلاف الكلمة قدمه المص عليها
واخرها في قوله واقسامه الخ علي ما ياتي من انه تقسيم للكلمة
ولم يبوب له لانه واقسامه من المقدمات بخلاف الاعراب وما بعده من
الابواب فانه مقصود بالذات من الفن فالكلام مقصود بالذات
وغير مقصود باعتبارين مختلفين فبالنظر الي الكلمة مقصود
بالذات وغير مقصود بالتبع فقدم عليها وبالنظر الي الاعراب
وما بعده من الابواب مقصود بالتبعية وبعضهم قدم الكلمة عليه
نظرا لكونها جزوه والجزء مقدم علي كله طبعا فقدمنا سبب تقديمه
وضعا ثم ال في الكلام يحتمل ان تكون عوضا عن المضاف اليه اما الضمير
اي كلامنا او الظاهر اي كلام النحاة ويحتمل ان تكون لتعريف
العهد الذهني اي الكلام المعهود عند النحاة المعروف بينهم
وقد اشار الش الي هذين الاحتمالين بقوله في اصطلاح النحويين
وعلي كل من الاحتمالين يخرج كلام اللغويين فانه ما يتلفظ به
مهملا كان او مستعملا مفردا او مركبا مفيدا او غير مفيد وما يحصل
به الفايدة وان لم يكن لفظا كخط واشارة اهـ فالنسبة بينه
وبين كلام النحاة العموم والخصوص المطلق فكلام النحاة اخص
فكل كلام نحوي كلام لغوي ولا عكس فيجتمعان في الكلام النحوي
لصدقه عليهما وينفرد اللغوي في لفظ مهمل او مستعمل غير مفيد
او في مفيد غير لفظ كخط واشارة في اصطلاح النحويين الاصطلاح
لغة مطلق الاتفاق واصطلاحا اتفاق طايفة مهودة علي
امر معهود بينهم متي اطلق انصرف اليه وهذا الجار والمجرور
متعلق بمحذوف حال من الكلام ولا يقال انه حال من المبتدا ومجي
الحال منه ممنوع علي الصحيح لانه ليس حالا من المبتدا وذلك لان قوله
الكلام علي حذف مضاف تقديره تفسير الكلام الخ فحذف المضاف واقيم
المضاف اليه مقامه فارتفع ارتفاعه فهو حال من المضاف اليه

صحيح

صحيح مع المسوغ ومن المسوغ عمل المضاف في المضاف اليه كما هنا
فان تفسيرا مصدر فهو علي حد الي الله مرجعكم جميعا قال في الخلاصة
ولا تجز حالا من المضاف له الخ هو اللفظ اي مسماه اللفظ
اي الكلام مقصور علي اللفظ ومنحصر فيه كما يفيده الجزءان
اعني المبتدا وهو الكلام والخبر وهو اللفظ والاتيان بضمير الفصل
توكيد لذلك فهو من قصر المبتدا علي الخبر وليس المراد ان اللفظ
مقصور علي الكلام فيكون من قصر الخبر علي المبتدا اذ يجري في الكلمة
والكلم وهذا اذا قطع النظر عن صفة الخبر وهو اللفظ وهي المركب
وعن صفة المركب وهي المفيد فان لوحظ اتصاف الخبر بذلك قبل
الاخبار به عن الكلام كان فيه قصر المبتدا علي الخبر والعكس الا انهم
صرحوا بالجملة المعرفة الطرفين انما تفيد قصر المبتدا في الخبر
ثم ان اللفظ في الاصل مصدر بمعني الطرح والرمي مطلقا ثم جعل بمعني
اسم المفعول وخص بما يلفظه اللسان والحلق والشفتان فلهم فيه
فيه تصرفان وصار حقيقة عرفية في ذلك فلا يرد انه مجاز والحدود
تصان عنه وبهذا يجاب عما يقال المراد باللفظ الملفوظ به حقيقة
كزيد او حكما وهو المقدر كالضمير فيكون مستعملا في حقيقته ومجازه
اي فيجاب عنه هذا بان استعماله في المقدر حقيقة عرفية ولم
يبدل اللفظ بالقول مع كونه خاصا بالمستعمل بخلاف اللفظ لما شاع
من استعماله في الراي والاعتقاد كقول الشافعي كذا بمعني راه
واعتقده اي الصوت هو في اللغة ما سمع سوا اعتمد علي حروف
المعجم ويقال له غير ساذج وهو المعبر عنه باللفظ او لم يعتمد عليه
ويقال له ساذج وغفل كغالب اصوات الحيوانات فهو علي قسمين
وعرف اهل السنة الصوت بانه كيفية تحدث بمحض خلق الله تعالي من
غير تاثير لتموج الهوا ولا للقرع الذي هو امساس بعنف ولا للقلع
الذي هو انفصال بعنف بشرط كون كل من القالع والمقلوع منه والقارع

والمقروع ذا صلابة لا كالقطن فانه اذا صدمه شي لان معه وكذا
لو انفصل بعضه عن بعض لم يخرج له صوت   المشتمل اي المحتوي
علي بعض الحروف جمع حرف وهو الصوت المعتمد علي مقطع اي
مخرج من مخارج الحروف محقق وهو اللسان والحلق والشفتان
او مقدر وهو الجوف فالحرف صوت خاص واشتمال مطلق الصوت
عليه من اشتمال العام علي الخاص فلا يعترض عليه بنحو واو العطف
مما هو حرف واحد فانه صوت وكيف يشتمل علي بعض الحروف
وذلك البعض هو نفس ذلك الحرف فيتحد المشتمل والمشتمل عليه
والشي لا يشتمل علي نفسه وقد علمت الجواب وان المراد الصوت
المطلق يشتمل علي واو العطف مثلا وهو صوت معتمد بالاعتماد علي
مخرج   الهجائية نسبة الي الهجا وهو تقطيع الكلمة لبيان
الحروف التي تركبت منها بذكر اسما تلك الحروف فاذا عددت الحروف
ملفوظة بانفسها لم يكن ذلك تهجيا وخرج بالهجائية حروف المعاني
كمن وعلي   التي اولها الالف علي حذف مضاف في الاول اي
اول اسمايها الالف او في الثاني اي اولها مسمي الالف وهكذا
وقوله واخرها اليا والمراد اولها واخرها في الذكر عادة وقال بعضهم
اولها واخرها اي شرعا   المركب اي حقيقة او حكما فالاول
كقام زيد والثاني كزيد في جواب من قال من الجاي   فصاعدا
حال حذف عاملها اي فذهب المركب صاعدا عن الكلمتين معينها تركبه
من كلمتين فاكثر   المفيد نعت للمركب ولم يجعل صفة ثانية للفظ
لانه اذا اجتمع فصول في حد كان كل فصل منها قيدا فيما قبله لكونه
اعم منه وهو لغة المفيد مطلقا واصطلاحا المفيد بسبب الاسناد
ولم يقيده المتن بذلك القيد اعني بسبب الاسناد كما زاده الشم
لعله اتكالا علي الموقف ولجواز التعريف بالاعم   سكوت
المتكلم وقيل السامع وقيل هما وانما اقتصر الشم علي الاول لانه المختار

اذ

7

اذ السكوت يناسبه دون السامع وحده او مشاركا لانه ليس متكلما
حتي يقال يحسن سكوته وان كانت الاقوال متلازمة كما هو ظاهر
عليها فيه حذف اي علي الكلام المفيد لها بحيث الخ اي بشرط
ان لا يصير الخ فالحيثية للتقييد   منتظرا الشي اخر اي انتظارا تاما
بعد فهم المعني فالمشروط عدمه هو الانتظار التام بعد فهم المعني
كانتظار المسند بعد المسند اليه او العكس فخرج الانتظار الناقص كانتظار
المفعول والحال فلا يشترط عدمه وكذا الانتظار قبل فهم المعني لانه واقع
ولا بد   لشي اخر اي للفظ اخر غير ما سمعه   بالوضع متعلق
بالمفيد فهو قيد له والحاصل انه يشترط في الافادة ان تكون بامرين الاول
الذي ذكره الشم بقوله بالاسناد والثاني ذكره المتن بقوله بالوضع
اي النوعي لا الشخصي فان المركبات حقايق ومجازات والمفردات
المجازات وضعها نوعي لا شخصي بخلاف المفردات الحقيقيات
العربي خرج العجمي كما سيذكره الشم   وهو لغة جعل
اللفظ الخ اي الوضع بقطع النظر عن صفته اعني العربي
فالضمير راجع للموصوف بدون صفته والمراد الوضع من حيث
اعتبار الالفاظ فيه بدليل قوله جعل اللفظ الخ والافتعريفه اعم
مما هنا لانه وضع شي بازا شي اخر بحيث اذا فهم الاول فهم
الشي الثاني فكلامه فيه اطلاق من جهة التعريف اعني قوله   لان هذا م
جعل اللفظ الخ يشتمل وضع غير اللغة العربية وفيه تقييد
تقييد من جهة ان المراد خصوص وضع الالفاظ   كما قال
بعضهم راجع لتفسير الوضع بالعربي لا لقوله وهو جعل اللفظ
الخ والكاف لتشبيه ما قاله الشم من تفسير الوضع بالعربي بما قاله
بعضهم من ذلك وليس فيه اتحاد المشبه والمشبه به لحصول
المغايرة بينهما بالتامل وهذا الكاف   هنا اي في حد الكلام
افادة السامع اي المخاطب اي افهامه معني من اللفظ

يحسن سكوت المتكلم عليه ومفعول افادة محذوف وهو معنى
الخ له النقاد اينا علي الخلاف في ان دلالة الكلام هل هي
وضعية فيكون المراد بالوضع الوضع العرفي او عقلية فيكون المراد
به القصد هنا هذا والقايل ان يقول لا نسلم ابتنا تفسير الوضع
بالقصد علي القول بان دلالة الكلام عقلية بل يصح اعتبار القصد
في الكلام علي القول بان دلالة الكلام وضعية كما لا يخفي هل هي
الخ هل هنا بمعني الهمزة اي اهي وضعية فلا يعترض علي الش
بان هل لا ياتي لها بمعادل وهو قد اتي به لها في قوله او عقلية فلا
يقال هل زيد ام عمرو الا اذا جعلت هل بمعنى الهمزة او جعلت
ام منقطعة والاصح الثاني هذا خلاف المختار ان الكلام والمحكم
موضوع بالوضع النوعي فدلالته وضعية اما علي انه موضوع بالوضع
الشخصي فهي عقلية جزما مثلا مفعول لمحذوف اي امثل بزيد
مثلا تمثيل عمرو وبكر وخالد الخ قايم اي مثلا كراقد وقاعد الخ وسمي
زيد الذات المشخصة وسمي قايم ذاته اتصفت بالقيام فاذا عرف
كل واحد منهما علي انفراده وسمع الخ باعرابه المخصوص
متعلق بحال محذوف من مفعول سمع وهو زيد قايم اي وسمع لفظ
زيد قايم معربا باعرابه المخصوص فهم بالضرورة اي عقل
بمجرد نظر النقل من غير احتياج الي نظر ومعرفة وضع بل بمجرد السماع
معني هذا الكلام وهو نسبة القيام الي زيد والمراد فهم
ان لم يكن مفهوما له قبل مضي كلام الش قيد محذوف ثم ان قوله بالضرورة
اي من غير احتياج الي معرفة وضع مبني علي الاصح عنده الذي هو
ضعيف عند غيره كما تقدم فعلي الراجح يتوقف الفهم علي الوضع
وهذا الحد اي تعريف الكلام بما ذكره المتن الي اعتبار امور اربعة زاد
ابن مالك في التسهيل خامسا وهو لذاته لاخراج صلة الموصول وجملة
الشرط فقط وجملة الخبر وحده ورد بان هذا القيد يغني عنه قيد الافادة
لان

لان ما ذكر لا يفيد الا في حال اعتباره مضموما الي غيره مثال اجتماعها
زيد قايم مبتدا وخبر اي مثال اجتماعها هذا اللفظ وهذا الحمل غير صحيح
لان المراد من الاجتماع وجود جميعها وهذا الاجتماع غير لفظ زيد قايم
ويجاب بانه علي حذف مضاف في الاول اي مثال ذي اجتماعها
اي الكلام الذي اجتمعت فيه او في الثاني اي مثال اجتماعها في
زيد قايم فيصدق الخ المراد بالصدق هنا الاخبار اي يخبر به عنه
بانه لفظ الخ لان القصد في المفردات معناه الحمل وفي الجمل معناه عدم
التناقض علي الراي الخ اي مسماه الي اخرها متعلق بمحذوف
اي وانتهي في العد الي اخرها من كلمتين اي ملفوظتين فلا يرد
ان في قايم ضميرا مستترا لم تكن عند السامع مبني علي خلاف الراجح
من اشتراط تجدد الفايدة ويصدق علي زيد قايم انه مقصود اي كما
يصدق عليه انه وضع عرفي وانما اقتصر علي ما ذكر لان مذهبه ترجيح
اعتبار القصد وهو ضعيف كما تقدم المسرودة اي الخالية عن الاسناد
بخلاف الاعداد المركبة مثل عد هذا واحد هذه اثنان فانه كلام
والمعلوم للمخاطب قد عرفت ضعفه فالراجح دخوله في الكلام النحوي
والمجهول علما اي والاسناد المجهول علما وانما قيده بجعله علما لانه اذا لم يكن
علما كان كلاما ونحو ذلك لا طايل تحته فالاولي حذفه والمفيد
بالعقل كافادة اي المفيد بواسطة العقل فقط كذي افادة الخ اي كالكلام
ذي افادة حياة الخ والمراد افادة المفيد بالعقل كافادة الخ فلا بد من حذف
مضاف من الاول او من الثاني ليصح التمثيل ثم اضافة افادة الي حياة من
اضافة المصدر لمفعوله بعد حذف الفاعل اي افادة اللفظ المسموع
حياة المتكلم به الغير المشاهد ولذا قال من وراء جدار اي او نحوه من
كل ساتر فهو من ذكر الخاص وارادة العام والمراد ان هذا لا يسمي
كلاما بالنسبة الي هذه الفايدة اي افادة حياة المتكلم وان سمي كلاما
بالنسبة الي افادة المعنى الذي طريقه الوضع وانما قلنا بواسطة العقل

فقط لاجل قوله من وراء جدار و الا فلو كان المتكلم مشاهدا لم تكن افادة
حياته بالعقل فقط بل به و بالبصر   ويخرج علي الثاني الخ تقدم ضعفه
علي لسانه اي منه   ومحاكاة بعض الطيور يحتمل انه من
اضافة المصدر لفاعله اي محاكات بعض الطيور الالفاظ التي علمه
الغير اياها كما لو علم انسان طايرا ان يقول عند الصباح قد اقبل النهار
ثم سمعته يقول ذلك فانك تعلم ان النهار قد اقبل وليس بكلام لانه لم يقصد
للافادة وانما نطق به الطاير علي عادته هكذا قال بعضهم ويحتمل انه من
اضافة المصدر لمفعوله اي محاكات الانسان بعض الطيور الذي ينطق
بما يفيد قاصدا تشبيهه به وبه قال بعضهم ايضا   وما اشبه ذلك
اي اشبه ما تقدم من كلام النايم وما معه اي ما اشبهه من كل ما ليس
مقصودا في نفسه كجملة الصلة   ولما كان الخ دخول علي كلام المتن
وقوله لابد له اي لافراده من اجزا اي اثنين فاكثر فاراد بالجمع ما فوق
الواحد فلا يرد ان بعض المركبات قد يتركب من جزئين فقط كالكلام الذي
نحن فيه   احتاج جواب لما ان كانت حرفا وعاملها ان كانت ظرفا
حيث او اذا علي الخلاف   معبرا حال من فاعل احتاج وهو المص وقوله
عنها اي عن الاجزا وقوله مجازا حال من الاقسام اي حال كون الاقسام تجوزا
بها عن معناها الحقيقي وهو الجزئيات ومعنى ذلك ان المتن عبر عن
الاجزا بالاقسام التي معناها الحقيقي الجزئيات لا الاجزا علي سبيل المجاز
حيث قال واقسامه ولم يقل واجزاوه وذلك المجاز مجاز بالاستعارة المصرحة
واجراوها ان يقال شبهت الاجزا بالاقسام بجامع الاندراج فان الاجزا
مندرجة تحت كلها والاقسام مندرجة تحت مقسمها واستعير اللفظ الدال
علي المشبه به وهو لفظ الاقسام واستعمل في المشبه وهو الاجزا
فقال عطف علي معبرا متناولا بالفعل اي عبر فقال قال في الخلاصة
واعطف علي اسم شبه فعل فعلا   وعكسا استعمل تجده اسهلا
اي اجزا الكلام من جهة تركبه من مجموعها اي جملتها لا من جميعها كلها
اشار

اشار بهذا الي دفع ما اورد علي تسمية هذه الثلاثة اجزا وهو ان
يقال ان اجزا الشي لا يوجد بدونه والكلام يوجد بدون الفعل
والحرف كما سياتي فلا يصح تسمية هذه الثلاثة اجزا وحاصل الجواب
ان هذا السوال لا يرد الا لو اريد بالاجزا الاجزا الحقيقية ونحن لا نسلم
ذلك بل المراد الاجزا العرفية اي التي اشتهر اطلاق الاجزا عليها في
عرف النحاة وهي لا يلزم من عدمها عدم ما هي جزء له الا ترى انه يعد
في العرف الشعر والظفر واليد والرجل اجزا لزيد مثلا ومع ذلك لا يقال
بانعدام زيد بانعدام هذه الاجزا فمعنى كون هذه الثلاثة اجزا للكلام
انه يتركب من جملتها وهو يصدق بتركيبه من كلها نحو هل زيد قام او
من اثنين منها نحو ضرب زيد او من واحد نحو زيد قايم وتلخص من ذلك
ان هذا التقسيم اي تقسيم الكلام الي هذه الثلاثة من تقسيم الكل الي
اجزايه اي اجزايه العرفية لوجود ضابطه وهو عدم صحة الاخبار
بالمقسم عن كل واحد من الثلاثة فلا يصح ان يقال ان الاسم كلام الخ لما
بينهما من المغايرة فان الاسم يشترط فيه الافراد والكلام يشترط فيه
التركيب وتنافي اللوازم يقتضي تنافي الملزومات وذلك كله بنا علي ان
الضمير في اقسامه يرجع الي الكلام وهو الظاهر ويصح ان يرجع الي
اللفظ لا بقيد المركب وما بعده ويراد باللفظ الكلمة فيكون من تقسيم
الكلي الي جزئياته لوجود ضابطه ح وهو صحة الاخبار بالمقسم عن كل
من الثلاثة فيصح ان يقال الاسم كلمة الفعل كلمة الخ وتكون الاقسام مستعملة
في معناها الحقيقي وهو الجزئيات ولا حاجة للتجوز الذي ذكره الشـ
ولا يرد السوال المتقدم الذي اشار الشـ الي جوابه بقوله من جهة
تركبه من مجموعها الخ كما هو ظاهر لان ذلك مبني علي ان الضمير راجع
للكلام بهذا ايضاح مراد الشـ وما في الحاشية   لمن زاد اي لزيادة من
زاد الخ فهو علي حذف مضاف وعدم التفاته الي هذا القول وابطاله من
وجهين الاول انه بعد انعقاد الاجماع علي انه لا رابع وخرق الاجماع

ممتنع بنا على ان الاجماع النحاة في الامور اللغوية معتبر بتقييد اتباعه
ويمتنع خرقه ووقع لبعض العلما تردد فيه والثاني ان ما زاده داخل
في اول الثلاثة وهو الاسم كما ينادي عليه تسميته باسم الفعل فليس
خارجا عن حقيقة الثلاثة خالفة بكسر اللام من الخلافة اي سماه
خليفة لان المخالفة وعني بذلك اي اراد بذلك الرابع اسم الفعل
اي اسم فعل الافعال فاسم الفعل في كلام الشارح مفرد مضاف فيعم اسما
ساير الافعال وان كان الذي مثل له اسم فعل الامر لان المثال لا يخصص
فانه خلف عن اسكت اي خليفة عن لفظه في افادة ما يفيده
وفي هذا بيان لوجه التسمية بخالفة وهذا مبني على انه مدلول اسم الفعل
لفظ الفعل والمختار عند المحققين انه موضع للدلالة على المعنى المصدري
وهو السكوت في صه ثم استعمل في الفعل مجازا اسم اي وما عطف عليه
فليس الخبر هو اسم فقط حتى يقال لا يصح الاخبار بالواحد عن الثلاثة او
التقدير اولها اسم الخ وهذا بالنظر لما اعربه الشارح من تقدير المبتدا اعني
قوله وهذه الثلاثة اما بقطع النظر عنه وابقا كلام المتن على
حاله فاسم وما بعده بدل من ثلاثة بدل مفصل من مجمل وهو
ثلاثة اقسام تقسيمه الى هذه الثلاثة ليشاكل ما صنعه في الفعل والحرف
من تقسيم كل ثلاثة اقسام والا فالاسم قسمان فقط لان المبهم من
المظهر نحو هذا اي والذي وليس المبهم غير اسم الاشارة والموصول
جا اي وضع وفي ذلك وصف الشي بوصف ما قبله لان المجي
لا يتصف به الحرف بل ما قبله اي واضعه لمعنى اصله معنى تحركت اليا
وانفتح ما قبلها قلبت الفا وجملة قوله جا لمعنى في محل نصب حال من حرف
لانه علم على الكلمة التي دلت على معنى في غيرها فقط وهذا هو الظاهر
نحو هل اي فتدخل على الفعل نحو هل قام زيد وعلى الاسم نحو
هل زيد قايم ومحل كونها مشتركة ان لا يكون الفعل في حيزها فان كان
في حيزها فعل اختصت به ومن ثم ذكروا في باب الاشتغال ان نحو هل
زيد

زيد قام فاعل فعل محذوف يفسره المذكور وفي نحو هل زيدا رايته مفعول
فعل محذوف يفسره المذكور والتقدير هل رايت زيدا رايته اذا كانت
اجزا الكلمة الخ اعلم ان حروف التهجي من زيد مثلا انما هي ز ي د واما زاي
ويا ودال فهي اسما تلك الحروف وان حروف التهجي المذكورة لا معنى
لها مطلقا سوا كانت اجزا الكلمة كالمثال المتقدم اولا كب ت ث الخ وح فلا
يصح تقييد الشارح لها في الاحتراز عما اذا كانت اجزا كلمة لاقتضايه انها
اذا لم تكن كذلك كان لها معنى مع انه ليس كذلك وايضا الذي احترز عنه
بذلك القيد ليس منها بل هو اسماوها وهي اسما ويجاب عن الشارح بانه اراد
حروف التهجي الحقيقية وهي المسميات والمجازية وهي الاسما من اطلاق
اسم المدلول على الدال في الثاني فالتقييد بقوله اذا كانت اجزا الكلمة بالنظر
للحقيقة وما خرج بذلك القيد منظور فيه للمجاز فالاعتراض مبني على ان
المراد الحقيقية والحاصل ان الحروف على ثلاثة اقسام الاول حروف
المعاني كمن وعن وهي قسيم الاسما والافعال في قوله وحرف جا لمعنى
الثاني حروف التهجي وهي مسميات الف با الخ وتسمى حروف المباني الثالث
اسما مسميات الحروف وهي اسما حقيقة لقبولها علامات الاسما كما ذكره
الشارح ولا يطلق عليها حروف التهجي الا مجازا من اطلاق اسم المدلول
على الدال كما مر وتقدم هي التي اطلق عليها الشارح حروف تهجي فساغ له
الاحتراز عنها بقوله اذا كانت اجزا الكلمة كما تقدم وح فالاحتراز بقوله
جا لمعنى من حروف التهجي الحقيقية وهي المسميات التي تركبت
منها الكلمات اما المجازيات وهي اسما تلك الحروف فلا يصح الاحتراز عنها
لانها داخلة في اول الثلاثة وهو الاسم هذا ايضاح ما في الشارح
كزاي الخ لا بد من تقدير مضاف اي كمسميات الخ لان غرضه التمثيل للحروف
التي هي المسميات وهو انما مثل باسمايها لا مطلقا اي لم يحترز من
حروف التهجي المطلقة سوا كانت ذا الكلمة وهي الحقيقية ام لا وهي المجازية
اذا لم تكن كذلك اي اجزا الكلمة اسم جيم اي مسماه جيم

كتبت جيما وعي الجيم احسن من جيمك فالدليل علي انها اسما دخول التنوين
في الاول وال علي الثاني ومن والاضافة علي الثالث وكذا الباقي
اي باقي الحروف نحو كتبت د الا وهذه الدال احسن من دالك واذا اردت
الخ اشار به الي ان قول المص فالاسم الخ جواب شرط مقدر وهذه الفا
تسمي فا الفصيحة لانها تفصح عن الشرط المقدر فهي رابطة للشرط المقدر
بالجزا ايضاح الخ فالاسم اي افراده والمراد بعضها لا كلها اذ من
الاسما ما لا يقبل العلامات التي ذكرها كنزال ودراك وليس المراد
حقيقته وماهيته لصدقها بفرد واحد المتقدم فيه اشارة الي
ان الالف واللام للعهد الذكري لتقدم مصحوبها ذكرا في قوله اسم
والقاعدة ان النكرة اذا اعيدت معرفة كانت عين الاولي وبذلك ظهر
حكمة تجريد الثلاثة من ال في قوله واقسامه اسم وفعل وحرف وتحليتها
بها في قوله فالاسم الخ بالخفض عبارة كوفية والجر عبارة بصرية
والخفض خاص بالاسما وهو مقابل الجزم في الافعال وانما اختص
الخفض بالاسما حتي صح جعله علامة لان كل مجرور مخبر عنه في المعني
ولا يخبر الا عن الاسم فلا يجر الا هو فان قيل كان ينبغي ح التعريف بمطلق
الاخبار عنه لا يرد كالمبتدي بخلاف الخفض ثم اعلم ان الاسم في اللغة
كل ما ابان عن مسماه فيصدق به وبالفعل والحرف اذ الغالب ان
المعني اللغوي اعم من الاصطلاحي وفي الاصطلاح كلمة دلت علي
معني في نفسها ولم تقترن بزمان وضعا فقولنا كلمة يشمل كل كلمة
لانه بمنزلة الجنس وقولنا دلت علي معني في نفسها اي بنفسها اي بلا
واسطة يخرج الحرف اذ دلالته علي معني في غيره وقولنا ولم تقترن
بزمان وضعا يخرج الفعل اذ لا بد من اقترانه باحد الازمنة الثلاثة
وقولنا وضعا قيد في القيد مدخل لما عرضت دلالته علي الزمان
من الاسما كاسم الفاعل واسم المفعول واسم الفعل ويخرج لما انسلخ
عن الدلالة علي الزمان من الافعال عسي وليس والخفض اي

لفظه

11

لفظ لفظه لاجل صحة الاخبار عنه بقولنا عبارة وليس ال للعهد لانه
لم يرد مفهومه والمراد بالعبارة المعبر به عن الكسرة الخ فيه قصور
ودور اما القصور فلاقتصاره علي الكسرة فلم يشمل اليا والفتحة النائبتين
عنها واما الدور فلاخذه المعرف في التعريف ويجاب عن الاول بانه
اقتصر علي الكسرة لانها الاصل وعن الثاني بانه تعريف لفظي فالمخاطب
به من علم الكسرة التي تحدث بنحو بالجر ولا يعلم انها تسمي خفضا
فالمقصود به بيان اللفظ والتسمية ثم ان تعريف الخفض بهذا التعريف
انما هو تعريف للفظ الخفض كما يرشد اليه تقدير المضاف المتقدم لصحة
الاخبار والاخبار بقوله عبارة والتعاريف ليست للالفاظ وانما هي
للمعاني فكان الاولي للش انه يقول في تعريفه علي ان الاعراب لفظي
وهو نفس الكسرة وما ناب عنها ويقول علي ان الاعراب محض معنوي
وهو تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها هذا ايضاح ما في المحشي
عند دخول عامل الخفض المراد بعامل الخفض الحرف والاسم
ولا ثالث لهما علي الاصح ومقابله ان الجر قد يكون بالتبعية وقد يكون
بالمجاورة وسياتي ما في ذلك ان شا الله تعالي ويعرف ذلك اي كونه
اسما والتنوين الواو بمعني او التي لمنع الخلو يعني ان الاسم
لا يخلو عن احدهما وقد يجتمعان لا بمعني مع لانه تشعر باشتراط اجتماعهما
وهو اي اصطلاحا واما لغة فهو مصدر نونت اي ادخلت نونا
فاطلاقه عليها مجاز من اطلاق اسم المتعلق بالكسر علي المتعلق بالفتح
ساكنة اي اصالة فلا يرد تحريكها لعارض كحظورا انظر
تتبع اخر الاسم فيه دور اقتضايه توقف معرفة الاسم علي معرفة
التنوين لكونه علامة لها وتوقف معرفة التنوين علي معرفة الاسم
لكونه ماخوذا في تعريفه وقد يقال الجهة منفكة لانه قد يعرف الاسم
بغير التنوين من العلامات فلم تتوقف معرفته اي الاسم خرج نون التوكيد
في نحو لنسفعن لانها في اخر الفعل ولهذا المرتجح الي زيادة قول بعضهم

في التعريف لغير توكيد   وتفارقه في الخط اي في غالب الاحوال وهو
الرفع والجر فلا يرد انه يرسم الفا في حالة النصب   استغنا علة لقوله
تفارقه في الخط اي للاستغنا عنها بالشكلة المكررة فهو من اضافة الصفة
للموصوف والمكرر فقط للشكلة الثانية اما الاولي فهي لبيان الاعراب واعترض
هذا التعليل بان الكلمة قد لا تشكل فالاولي قول الرضي وانما لم يرسم
التنوين نونا لان الكتابة مبنية علي الوقف والتنوين يسقط فيه جرا
ورفعا   نحو رجل وزيد ومسلمات اشار بتعداد الامثلة الي
اقسام التنوين الخاصة بالاسم وهي اربعة الاول تنوين التمكين ويقال
له تنوين الامكنية وهو اللاحق للاسما المعربة المنصرفة غير جمع المونث
السالم وفايدته الدلالة علي خفة الاسم وتمكنه من باب الاسمية
لكونه لم يشبه الحرف فيبني ولا الفعل فيمنع من الصرف نحو رجل وزيد وقيل
ان تنوين رجل تنوين تنكير ورد بانه معرب وتنوين التنكير كما سياتي
لا يدخل الا المبنيات الثاني تنوين التنكير من اضافة الدال للمدلول
وهو اللاحق لبعض الاسما المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها فما
نون منها كان نكرة وما لم ينون كان معرفة فهو يدل علي ان ما لحقه اريد به
غير معين ويقع سماعا في باب اسم الفعل كصه ومه وايه وقياسا
في العلم المختوم بويه كسيبويه وعمرويه ونفطويه تقول سيبويه بلا تنوين
اذا اردت شخصا معينا اسمه سيبويه وايه بكسر الهمزة بلا تنوين اذا استزدت
مخاطبك من حديث معين فاذا اردت شخصا ما اسمه سيبويه او اردت
استزادة من حديث ما اي حديث كان نونتهما فسيبويه بلا تنوين
معرفة بالعلمية وايه كذلك معرفة من قبيل المعرف بال العهدية وهو
مبني علي ان مدلول اسم الفعل المصدر اي مدلوله وهو الحدث وهو الصحيح
كما تقدم واما علي القول بان مدلوله الفعل فلا لان جميع الافعال
نكرات كذا في الحاشية وقوله لان جميع الافعال نكرات كذا في التصريح ايضا
واعترضه محشيه الدوراني بانه اسم للفظ الفعل لا لمعناه الذي هو نكرة

حتى

حتى يكون نكرة بل مسماه لفظ مخصوص فلا يشك في انه علم شخصي وانما
كان علما شخصيا لان اللفظ لا يتعدد بتعدد المتلفظ والمتعدد بتعدده
توقيف فلسفي لا يعتبره ارباب العربية اهـ من الصبان علي الاشموني
قال في الحاشية وفي كلام بعضهم انه اذا اريد معرفة جعل علما لمعقولية
الفعل الذي هو معناه ككحاح اسامة واذا اريد نكرة كان لواحد من احاد
الفعل الذي يتعدد اللفظ به فتعريفه من قبيل تعريف علم الجنس فصح
ذلك وان كان مدلوله فعلا وقوله لمعقولية الفعل الخ اي للفعل من حيث
حصوله في العقل من غير اعتبار المتلفظ به وغرضه بهذه العبارة صحة
جعل اسم الفعل معرفة ونكرة علي القول بان مدلوله لفظ الفعل الثالث
تنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات مما جمع بتا والف مزيدتين
سمي بذلك لانهم جعلوه في المقابلة النون في جمع المذكر السالم فان الالف
والتا في الجمع المونث علامة الجمع كالواو والياء في جمع المذكر السالم ولم يوجد
ما يقابل النون الزايدة لدفع توهم اضافة او افراد فزيد التنوين
لذلك حتى لا يلزم مزية الفرع علي الاصل اذ لو لم يزد التنوين للزم ان
في الفرع زيادة بخلاف الاصل والفرع هو جمع المذكر السالم لكونه معربا
بالحروف والاصل هو جمع المونث السالم لكونه معربا بالحركات لان الاصل
في الاعراب الحركة والحروف نوايب عنها كما سياتي الرابع تنوين
العوض وهو ثلاثة اقسام الاول عوض عن جملة او جمل وهو اللاحق
لاذ عوضا عما تضاف اليه في نحو يومئذ وحينئذ والاصل يوم اذ
اذ كان كذا او حين اذ كان كذا فحذفت الجملة وجي بالتنوين
عوضا عنها اختصارا فالتقا ساكنين اذ والتنوين فكسرت
الذال علي اصل التقا الساكنين والاضافة في ذلك من اضافة
الاعم الذي هو يوم وحين الاخص الذي هو وقت كان كذا او كذا   راذم
الثاني عوض عن كلمة وهو تنوين كل من نحو قوله قل كل يعمل
علي شاكلته اي كل انسان وتنوين بعض من نحو فضلنا بعضهم علي

التنبيه علي بعض اي بعضهم الثالث عوضا عن حرف وهو اللاحق
للجموع المعتلة الاتية علي وزن فواعل نحو جوار وغواش ونواصب
في حالتي الرفع والجر بنا علي ان الاعلال مقدم علي منع الصرف وهو
المختار لان الاعلال متعلق بجوهر الكلمة ومنع الصرف حال من احوالها
بعد تمامها فاصله جواري بالضم والتنوين استثقلت الضمة علي اليا
فحذفت ثم حذفت اليا لالتقا الساكنين ثم وجدت صيغة منتهى الجموع
الاقصى تقديرا لان المحذوف لعلة كالثابت ولهذا لم يجر الاعراب علي
الواو فحذفت تنوين الصرف ثم خافوا رجوع اليا لزوال الساكنين في غير
المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعني بكونه فرعا فعوضوا
التنوين من اليا لتنقطع طماعية رجوعها وذهب بعضهم الي ان منع الصرف
مقدم علي الاعلال قال كما تشهد به لغة من اثبت اليا حال الجر مفتوحة
فاصل جاء جواري بلا تنوين استثقلت الضمة علي اليا فحذفت واتي
بالتنوين عوضا عنها ثم حذفت اليا لالتقا الساكنين وكذا يقال في
حال الجر وانما كانت الفتحة في حالة الجر ثقيلة لنيابتها عن ثقيل وهو
الكسرة فعلي هذا يكون التنوين عوضا عن حركة وهي الضمة والفتحة
النايبة عن الكسرة لا عن حرف وبذلك صرح المبرد والزجاجي وقيل هو
عليه ايضا عوض عن حرف بان يقال استثقلت الضمة علي اليا ثم
وجدت في اخره مزيد ثقل لكونه يا مكسورا ما قبلها وقد اعل مع ال في
الرفع والجر بتقدير اعرابه استثقالا فاذا خلي من ال والاضافة تطرق
اليه التغير وامكن فيه التعويض فخفف بحذف اليا وعوض عنها التنوين
لئلا يكون في اللفظ اخلال بالصيغة   ودخول الالف واللام الاولى
ودخول ال ليكون جاريا علي القاعدة من ان الكلمة التي علي حرفين ينطق
بلفظها وظاهره ان كل اسم تدخل عليه الالف واللام فيرد عليه الاعلام
واسما الاشارة والضماير ويجاب بان المراد ان الاسم الصالح للالف واللام
يعرف بصحة دخول الالف واللام عليه وبان هذه علامة فلا يضر انفكاكها
ثم

بيان بتقدير

ثم لا فرق في ال بين المعرفة والزايدة والموصولة كالضارب ومثلها ام في
لغة حمير ولا يرد دخول الموصولة علي المضارع في قوله ما انت بالحكم
الترضى حكومته لانه شاذ علي الراجح نعم تستثنى الاستفهامية في
قولهم ال فعلت بمعني هل فعلت   في اوله لعليه او بدل منه
ودخول حروف الخفض فيه باعادة المضاف الذي هو لفظ دخول علي
ان حروف الخفض معطوفة علي الالف واللام   في اوله اي علي اوله
سوا كان اسما صريحا نحو من الرسول او موولا نحو عجبت من ان تقوم
وسوا كان مدخولها الذي هو الاسم مذكورا كما مثل او مقدرا نحو والله
ما ليلي بنام لان مدخول حرف الجر اسم تقديرا اي بليل مقول فيه نام صاحبه
وعكس الترتيب الطبيعي المراد بالترتيب الطبيعي هنا ان يتكلم اولا علي
ما يدخل في الاول واخرا علي ما يدخل في الاخر والمص رحمه الله تعالى خالف
هذا فتكلم اولا علي ما يدخل في الاخر واخرا علي ما يدخل في الاول وعذره
طول الكلام علي حروف الخفض لان عادتهم تقديم ما يقل الكلام
عليه كما ذكره الش ويكون المراد بالترتيب الطبيعي ما تقدم فسقط ما
يقال ان الترتيب الطبيعي هو ان يكون وجود الثاني متوقفا علي وجود
الاول ويكون الاول علة للثاني كتوقف الابن علي الاب وما هنا ليس
كذلك   وعطف العلامات فيه تغليب فانه لم يعطف كل العلامات ضرورة
ان الاولى ليست معطوفة   اشعارا فيه انه الاشعار للعطف المذكور
بذلك نعم هو صادق بذلك   فلا يجامع الخ هذا يغني عنه قوله في
الجملة واتي به للايضاح   كالالف واللام مع التنوين لانه يكون للتنكير
وهي تكون للتعريف ولا يجتمعان في مادة واحدة لتضادهما وكذا التنوين
مع الاضافة لانه يوذن بالانفصال وهي بالاتصال وما احسن قول
بعضهم كاني تنوين وانت اضافة ، فاين تراني لا تحل مكاني ؛
ثم استطرد عطف علي متوهم اي قال ذلك ثم استطرد والاستطراد
ذكر الشي في غير محله لان محل حروف الخفض اخر الكتاب وانما ذكرت هنا

لمناسبة انها من خواص الاسم وفي كون ذلك الاستطراد اوقعه لانه لما ذكر
ان الاسم يعرف بدخول حروف الخفض احتاج الي بيانها وكان قايلا
يقول وما هي حروف الخفض فقال من الخ من اي وما عطف عليها
فسقط ما يقال انه اخبر بالمفرد الذي هو من عن الجمع الذي هو
حروف لانه يرجع نحي ولا يقال ان من حرف وهو لا يقع مبتدا ولا خبرا
لان المراد لفظها والحرف اذا اريد لفظه صار اسما فيصح الحكم عليه وبه
الابتدا اي زمانا كسرت من يوم الخميس الي يوم الجمعة او مكانا
كسرت من البصرة الي الكوفة والمراد بالغاية في قولهم الابتدا الغاية
المسافة من اطلاق الجزء وارادة الكل ومن معانيها الانتها
اي انتها الغاية اي المسافة المخصوصة من مكان او زمان المجاوزة
وهي لغة بعد شي عن شي واصطلاحا بعد شي عن المجرور بها
بواسطة ايجاد مصدر الفعل المعدي بها اي الذي قبلها وتكون
حقيقة في الاجسام كرميته عن القوس مجازا في المعاني نحو اخذت
العلم عن زيد رميت عن القوس اي باعدت السهم عن القوس
بسبب الرمي وهذا مثال مجاوزة الحقيقة والمعني فيه صحيح مستقيم
وتقدم مثال المجازية وهي اخذت العلم عن زيد والمعني فيه غير
صحيح لان المعني باعدت العلم عن زيد بواسطة الاخذ وهذا لا يصح
وانما المعني ان الله سبحانه وتعالي خلق فيك علما بواسطة اخذك عنه
كما خلق فيه العلم فكان العلم الحاصل لك تجاوز منه اليك والمعني في رضي
الله عنهم ان الرضي كانه لما عمهم وفاض تجاوز عنهم كالما اذا امتلا مكانه
تجاوز منه الي غيره الاستعلا اي العلو بالسين والتا زايدتان والمعنى
ان من معانيها الايشا علي وتفوق علي المجرور بها حقيقة كمثال
الشم صعدت بكسر العين كفرحت علي الجبل او مجازا نحو عليه دين الظرفية
وهي حلول شي في شي وهي حقيقة وضابطها ان يكون للظرف احتوا
والمعظر والمظروف تحيز كمثال الشم ومجازية وضابطها ان تفقد التحيز والاحتوا

او

احدهما مثال ما فقدا فيه معا النجاة في الصدق ومثال ما فقد فيه التحيز
دون الاحتوا العلم في صدر زيد ومثال عكسه زيد في البرية بضم الرا
وفتح اليا مشددة او مخففة وبهما قري قوله تعالي ربما يود الذين كفروا
ومن معانيها التقليل اي علي قلة والتكثير علي كثرة وقيل لم توضع
لواحد منهما بل يستفاد احدهما بالقرينة وعليه في التعبير بقوله ومن
معانيها نظرا لاقتضايها بنسبة المعني اليها وقد اشار للمشهور فيها مع
شروطها بعضهم بقوله خليلي للتكثير رب كثيرة وجات لتقليل ولكنه يقل
وتصديرها شرط وتاخير عامل وتنكير مجرور بها هكذا نقل وزيد علي
هذه الشروط ان يكون عاملها فعلا ماضيا لانها في جواب ماض منفي اما
ظاهرا او مقدرا كقولك رب رجل كريم لقيته جوابا لمن قال ما لقيت رجلا
كريما اي لا تنكر لقا الكرام بالمرة فاني لقيت منهم قليلا ولهذا لا تجوز رب
كريم اضرب وهي تعمل ظاهرة كما مثل ومقدرة قال ابن مالك وحذفت
رب فجرت بعد بل والفا وباشتراط تنكير مجرورها يعلم انها لا تجر الضمير
وقد تجره قليلا بشرط ان يكون ضمير غيبة مفردا مذكرا ابدا مفسرا بتمييز
مطابق للمعني المراد نحو ربه رجلا ربه امراة ربه رجلين ربه امراتين
ربه رجالا ربه نسا ثم ان رب حرف شبيه بالزايد وفرع عليه ابن هشام
في المغني ان محل مجرورها في نحو رب رجل عندي رفع بالابتدا وفي
نحو رب رجل صالح لقيته رفع او نصب كما في هذا لقيته وزيد ضربته
التعدية اعلم ان يا التعدية تسمي يا النقل ايضا وهي المعاقبة
للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا والتعدية بهذا المعنى مختصة
بالبا مثال ذلك ذهبت بزيد بمعني اذهبته اي صيرته ذاهبا واما
واما التعدية بمعني ايصال معني الفعل للاسم فمشتركة بين حروف
الجر التي ليست زايدة ولا شبيهة بالزايد والاولي حمل التعدية في كلام
الشم علي الاولي حتي تتميز البا بها عن ساير الحروف لكنه يعكر عليه المثال
وهو قوله مررت بالوادي فانه محتمل للتعدية العامة اعني المشتركة بينهما

وبين حروف الجر لانه يحتمل ان البا فيه بمعني في وان تكون للالصاق
وان تكون للتعدية الخاصة اي صيرت الوادي ممرورا به لكن المناقشة ذا ابلهم
في المثال ليست من داب المحصلين وكان الاولي للشارح ان يذكر بدل التعدية
الالصاق لانه الاصل في معاني البا ولم يذكر لها سيبويه غيره وهو حقيقي
نحو به دا اي التصق به دا او مجازي نحو مررت بزيد اي التصق
مروري بمكان يقرب منه فكانه التصق به   التشبيه هو في اللغة
مصدر شبه الشي بالشي اذا جعله شبهه قال تعالي ولكن شبه لهم
اي القي لهم شبهه علي غيره وفي الاصطلاح الحاق ناقص في الشرف
او في الخسة بكامل فيهما وقد مثل الشارح لالحاق الناقص في الشرف بالكامل
فيه بقوله زيد كالبدر ومثال الحاق الناقص في الخسة بالكامل فيها زيد
كالحمار فان الحمار في البلادة اكمل من زيد فيها   ومن معانيها الملك
بكسر الميم واسكان اللام وضابطه ان تقع بين ذاتين وتكون داخلة علي
من يملك نحو المال للخليفة وتكون لشبه الملك ويعبر عنه بالاختصاص
وضابطها ان تقع بين ذاتين وتكون داخلة علي ما لا يملك نحو
الباب للدار وتكون للاستحقاق اذا وقعت بين معني وذات نحو الحمد
لله   للخليفة بالفا الذي يخلف غيره فعليه بمعني فاعل والذي
استخلفه غيره فعيلة بمعني مفعول   والسين اي وفتح السين
بمعني اليمين اي الحلف   وحروف القسم من حروف الخفض اشار به
الي ان قول المتن حروف القسم معطوف علي من ويحتمل ان يكون مجرورا
عطفا علي الالف واللام اي ودخول حروف القسم ويكون من ذكر الخاص
بعد العام ونكتته اختصاصها بالدلالة علي القسم مع الجر بخلاف
باقي حروف الخفض فلانها جارة ولا تدل علي القسم   ثلاثة اشار
الي ان الخبر مجموع والبا والتا فلا يقال اخبر بالمفرد عما مرجعه الجمع
الواو والبا والتا وشروط الواو ثلاثة احدها حذف فعل القسم
معها فلا يقال اقسم والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر

استعمالا

استعمالا من اصلها في البا والثاني ان تستعمل في قسم السوال فلا يقال
والله اخبرني كما يقال اخبرني والثالث انها لا تدخل علي الضمير
فلا يقال وك كما يقال بك وهذه الشروط في التا المثناة فوق وتزيد اختصاصها
بلفظ الجلالة كتالله وحكي الاخفش ترب وترب الكعبة وهو شاذ واما
الموحدة فلا يشترط فيها شي من ذلك وقد جمع بعضهم هذه الشروط وما في
به بقوله في نظم صريح حذف فعل القسم بالواو مع ترك السوال اقسم
وهذه الشروط في التا وزد   تخصيصها بالله جل والبا عمم
وكان الاولي للمص تقديم البا الموحدة علي الواو لاصالتها وكونها اعم
الحروف لانه لا يشترط فيها شي لكنه ربما يقال قدمت الواو لكثرة دورها
علي الالسنة وان كانت البا اصلها   وقد تجعل ها اي تبدل التا علي
قلة ها   ها الله بقطع الهمزة ووصلها وكلاهما مع اثبات الالف
المظهرات والاصل والله لا يوخر الاجل ويوخر يصح ان يكون مبنيا
للفاعل والاجل نايب الفاعل كل الجملة جواب القسم لا محل لها من
الاعراب   والفعل الخ هو لغة الحدث الذي يحدثه الفاعل من قيام
وقعود وغير ذلك واصطلاحا كلمة دلت علي معني في نفسها واقترنت
بزمان وضعا فكلمة بمنزلة الجنس وخرج بقوله دلت علي معني
في نفسها الحرف وخرج بقوله واقترنت بزمان الاسم وخرج بقوله
وضعا اسم الفاعل كضارب واسم المفعول كمضروب وخرج ايضا اسما
الافعال كهيهات فان اقترانها بالزمان ليس بحسب الوضع لانها انما
موضوعة للفظ الفعل ولفظه غير مقترن واما المقترن معناه كما ذهب
اليه بعضهم واما لانها وضعت لمعني المصدري ثم استعملت
غالبا في الفعل كما ذهب اليه اخرون ودخل نحو عسي وليس ونعم
وبيس مما هو فعل ويدل علي الزمان في الاصل وعدم دلالته عليه
عارضة لكونه اشبه الحرف في الجمود وعدم التصرف فانسلخ عن ذلك
والمراد بالوضع ما يشمل التقديري لكنه لم يثبت في عسي وصيغه

وضعه للزمان لكن لما وجدت فيه خواص الفعل وهو تا التانيث وتا
الفاعل قد رد ذلك اد راجاله في اخواته فان قلت هذا التعريف
منتقض بما لا تتصور معه زمان نحو اراد الله في الازل كذا وخلق
الله الزمان اذ لا زمان مع الارادة والخلق قلنا يكفي في ذلك توهم
توهم الفعل للزمان   بكسر الفا احترازا عن مفتوحها واما الكسر
المكسور فهو الكلمة المخصوصة وهذا بحسب الاصطلاح والافهامي
اللغة مصدر ان لفعل يفعل   بقد اي بقبوله دخول قد الحرفية
عليه وهي المفهومة عند الاطلاق فتقييد الشم لها لبيان الواقع فهي
المرادة للمص فلا اعتراض عليه لان المراد بمنع الايراد اذا دل عليه
دليل والدليل هنا انصراف الاسم اليها عند الاطلاق   وتدخل على
الماضي اي للتحقيق في غالب الاحوال نحو قد قام زيد وقد افلح المؤمنون
ولتقريب الحال نحو قد قامت الصلاة   وعلى المضارع اي للتقليل
اما في وقوع الفعل ولا يكون الا في غير كلام الله عز وجل نحو قد يقوم زيد
وقد يصدق الكذوب وقد يجود البخيل واما في متعلق الفعل مع تحقيق
وقوع الفعل وتكون في القران نحو قد يعلم ما انتم عليه اي من الاحوال
اي ما انتم عليه اقل معلوماته فقد افادة في هذا المثال التحقيق
والتقليل معا لكن الاول باعتبار الفعل والثاني باعتبار متعلقه
لانها بمعنى حسب وتستعمل مبنية وهو الغالب لشبهها بقد
الحرفية في لفظها   من الحروف في وضعها فقد بسكون الدال اي
حسب زيد درهم فقد اسم مبتدا مبني على السكون في محل رفع وزيد
مضاف اليه ودرهم خبره وتستعمل معربة لاضافتها المانعة من تحتم
البنا فتقول قد زيد درهم برفع قد على الابتدا ودرهم على الخبرية مثل
قولك حسب زيد درهم وقد تكون اسم فعل بمعنى يكفي فترفع الفاعل
وتنصب المفعول قد زيدا درهم اي يكفيه درهم وبوصف الاضافة
بالمانعة من تحتم البنا يندفع الاعتراض بانها كيف تبني مع انها مضافة
والاضافة

والاضافة من خواص الاسما فيضعف شبهها بالحرف وحاصل
الجواب ان الاضافة لا تمنع جواز البنا بل وجوبه فيجوز معها
البنا والاعرابه   والسين ال للعهد الذهني اي السين
المعهودة عند النحاة وهي سين الاستقبال التي معناها التنفيس
تخرج السين الهجائية وسين الصيرورة كاستحجر الطين اي صار
حجرا وغيرهما   وسوف هي كلمة تنفيس كالسين الا انها تدل
على الاستقبال البعيد فهي اكثر تنفيسا لان زيادة البنا تدل على
زيادة المعنى وهذا كله على ان السين وسوف كلمتان مستقلات
وهو مذهب الجمهور وقيل ان السين منقوص من سوف دلالة
بتقليل الحروف على تقريب الفعل ومعنى التنفيس تاخير الفعل
في الزمن المستقبل وعدم التضييق في الحال يقال نفسته اي
وسعته ونفست له اي وسعت له وانما يعرف المص سوف بال كما
عرف السين لان سوف اريد بها لفظها والكلمة اذا اريد بها لفظها
صارت علم جنس والاعلام لا تدخل عليها ال الاسما اذ يمتنع اجتماع
اداتي تعريف على معرف واحد وهو مبني على الفتح لعدم تغيير الصورة
الحرفية بخلاف السين فان صورة حرفيته سَ فغيرته الى سين وجعلت
اسما وصار معرفا بدخول ال فاعرب   وتا التانيث اي الدالة
على تانيث المسند اليه اي كونه مونثا فاعلا كان او نايبا عنه او اسم
كان نحو خرجت تا رايت وقت اذا سكنا لانها فيها لتانيث اللفظ   الساكنة
اي اصالة فلا يضر تحريكها لعارض نحو قالت اخرج قالت امة قالتا
اتينا طايعين تخرج المتحركة اصالة فان حركتها ان كانت اعرابا اختصت
بالاسم كفاطمة وان كانت غير اعراب دخلت الثلاثة كلا فعلة ورتب
وتقوم هند واعلم ان ما ذكره المص من علامات الماضي وللمضارع فقط
وهي ثلاثة اقسام ما اشترك بينهما وهو قد ولا تدخل الا على المتصرف
المثبت المجرد من ناصب وجازم فلا تدخل على الاستثنائي فلا يقال

البعيد
بيان
مستقلتان
اداتي

قد رحم الله زيدا بمعنى اللهم ارحمه وما اختص بالمضارع وهي السين وسوف
وما اختص بالماضي وهي تا التانيث الساكنة اصالة ولم يذكر المص ما اختص
بالامر وهي دلالته علي الطلب مع قبوله يا المخاطبة كاضربي او نون
التوكيد كاضربن ولعل تركه لها لعسرها علي المبتدي بسبب انها مركبة
من شيئين كما علمت او لانه جري علي مذهب الكوفيين القايلين ان
الفعل قسمان ماض ومضارع والامر مقتطعة من المضارع والحرف لغة
الطرف واصطلاحا ما دل علي معني في غيره ولم يكن احد جزيي الجملة
فقولنا ما دل علي معني في غيره معناه انه يشترط في دلالته علي معناه
الافرادي ذكر المتعلق فاذا قلت سرت من البصرة مثلا فمعني من
وهو الابتدا لا يستفاد الا بذكر البصرة الا تري انك اذا وقفت علي حرف
دون ما بعده لا يفهم معناه حتي يوتي بما بعده وبذلك يخرج الاسم
والفعل فانهما يدلان علي معني في انفسهما فانه يفهم من زيد الشخص
المعروف ومن قام وحده قيام ماض فالقيام من الحروف والمضي من
الصيغة وبقولنا لم يكن احد جزيي الجملة يندفع ايراد الموصول ونحوه
فانه وان كان يدل علي معني في غيره وهو الصلة الا انه يكون احد
جزيي الجملة نحو اعجبني الذي قام ابوه وكذلك اسما الاستفهام وشبهها
الا تري انك اذا قلت من ابوك فقد دلت من علي معني في غيرها وهو
الاستفهام عن الاب ما لا يصلح الخ اي كلمة لا يصلح معها الخ وبايقاع
ما علي كلمة اندفع ايراد الجملة فانه يصدق عليها قوله ما لا يصلح معه
دليل الاسم ولا دليل الفعل فكان حق التعبير تانيث الضمير في
معه الا انه ذكره مراعاة للفظ ما فان قيل ان اريد بدليل الاسم
والفعل خصوص ما ذكره فقط ورد عليه ان لنا كلمات كثيرة لا تقبل
ما ذكر وليست بحرف وان اريد ما ذكره وما لم يذكره فهو حوالة علي
مجهول اجيب بان لنا ان نختار الاول وغاية ما يلزم كون هذا
التعريف تعريفا بالاعم وهو جايز عند المتقدمين لانه يستفاد

به

١٧

به التمييز في الجملة ولنا ان نختار الثاني ونقول المقصود بهذه المقدمة
المبتدي وهو لا يستقل بالافادة والموقف بين له ما لم يذكره المص
وعلي الاول تكون اضافة دليل الي ما بعده للعهد الذكري وعلي
الثاني تكون للاستغراق وكان الاولي ان يعبر المص بالعلامات
بدل الدليل لان الدليل دلالته قطعية والعلامة دلالة ظنية
والمراد هنا الدلالة الظنية ولعله انما عبر بالدليل لان الدليل
والعلامة والبرهان والحجة عند اهل الفن بمعني واحد والمراد بهذا
بالصلاحية المنفية الصلاحية اللغوية لا العقلية ولا الشرعية
لان الكلام في مبحث الالفاظ وهذا امر لغوي لا مدخل للعقل والشرع
فيه والمعني ان تشهد اهل اللغة ان دخول هذا اللفظ علي هذا
اللفظ معيب كدخول من او ال او سوف مثلا علي الى او رب مثلا
ولا دليل الفعل عطف بالواو دون او ليفيد اشتراط المعية
في النفي واعاد حرف النفي للتنصيص علي المعية لانه الواو وان
كانت ظاهرة فيها لا تفيدها نصا الا تري انك لو قلت ما جاني
زيد وعمرو كان ظاهرا في انتفا مجيئهما معا محتملا لانتفا
مجي احدهما فاذا قلت ما جاني زيد ولا عمرو كان نصا في انتفا مجيئهما
معا فعدم صلاحيته استشكل بان العدمي لا يكون علامة للوجودي
واجيب بان العدمي قسمان عدم مطلق وهو الذي لا يكون
علامة للوجودي وعدم مقيد وهو يكون علامة له وما هنا من الثاني
لان المراد عدم علامة الاسما والافعال لا العدم مطلقا وانما جعلوا
علامة الاسم والفعل وجودية وعلامة الحرف عدمية دون العكس
لانهما اشرف منه والوجودي اشرف من العدمي فاعطي الاشرف للاشرف
والاخس للاخس بالكلية اي لا من اسفلها ولا من فوقها
باب الاعراب هذه ترجمة وهي كلمتان ثانيهما وهي
الاعراب مجرورة لا غير واما الاولي وهي لفظة باب فيجوز فيها الرفع

علي انه خبر مبتدا محذوف تقديره هذا باب الاعراب او علي انه مبتدا
حذف خبره تقديره باب الاعراب هذا محله واذا دار الامر بين
حذف التقدير بين قيل الاول اولي لان الخبر محط الفايدة فان الاولي
بالحذف المبتدي وقيل الثاني هو الاولي لان المبتدا مقصود لذاته
والخبر مقصود لغيره فالخبر اولي بالحذف واما النصب فعلي انه
مفعول لفعل محذوف تقديره اقرا او تعلم باب الاعراب ولا يصح ان
يكون المحذوف اسم فعل تقديره هاك لان اسم الفعل لا يعمل محذوفا
علي الاصح واما الجر فبحرف محذوف تقديره انظر في باب الاعراب
فتمنعه الجمهور لان الجار لا يعمل محذوفا الا شذوذا واولي الكل الرفع
لان فيه احد ركني الاسناد ويليه النصب واضعفها الجر لما تقدم
والباب لغة ما يتوصل منه الي غيره واصطلاحا الفاظ مخصوصة
دالة علي معان مخصوصة علي ما اختاره السيد من ان اسما الكتب
وما فيها من التراجم عبارة عن الالفاظ المخصوصة من حيث دلالتها
علي معان مخصوصة واضافته الي الاعراب من اضافة الدال
للمدلول اي باب دال علي الاعراب اي علي حقيقته واقسامه
لانه تكلم عليهما فيه فتكلم علي الاول بقوله هو تغيير الخ وعلي الثاني
بقوله واقسامه اربعة الخ والاعراب في اللغة له معان كثيرة المناسب
منها هنا الابانة والتغيير لظهور نقله في الاصطلاح عنهما
في الكلمة اذا اعربت ظهر معناها وبان وتغيرت عن حالة الوقف واما
في الاصطلاح ففيه مذهبان احدهما انه لفظي اي نفس الحركات
والسكون وما ينوب عنها وعليه فحده ما جي به لبيان مقتضي العامل
من حركة او حرف او سكون او حذف اي شي جي به لبيان الامر الذي
يطلبه العامل كالفاعلية والمفعولية والاضافة ويقابله البنا فحده
ما جي به لا لبيان مقتضي العامل من شبه الاعراب وليس حكاية
ولا نقلا ولا اتباعا ولا تخلصا من ساكنين والثاني انه معنوي والحركات
دلائل

دلايل عليه وعليه فحده ما قاله المص تغيير الخ ويقابله البنا فحده لزوم
اخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل تخرج نحو سبحان الله ولا اعتلال
تخرج الفتي ونحوه والبنا لغة وضع شي علي شي علي صفة يراد
بها الثبوت ويعلم من تعريف الاعراب والبنا تعريف ما اشتق منهما
وهو المعرب والمبني   بكسر الهمزة احترازا من الاعراب بفتحها وهو
اسم لسكان البوادي   تغيير الخ اعترض بان التغيير فعل الشخص و
والقصد تغيير الاعراب الذي يتصف به اللفظ فلا يصح تفسيره به
وحمله عليه مع ان الخبر عين المبتدا واجيب بان المراد بالتغيير
اثره وهو التغير لانهم كثيرا ما يطلقون المصدر ويريدون به الحاصل
بالمصدر من اطلاق السبب علي المسبب وهو بهذا المعني يصح وصف
اللفظ به   في اصطلاح من يقول الخ اختار هذا المذهب الاعلم
وكثيرون وهو ظاهر مذهب سيبويه واعترض هذا المذهب بانه
يقتضي ان التغيير الاول ليس اعرابا لان العوامل لم تختلف وليس كذلك
احوال جمع حال وهو الصفة اشار الي ان التغيير انما هو صفة
اواخر الكلم لا ذاتها وفيه قصور لانه لا يشمل ذات الاواخر بان يبدل
حرف بحرف اخر حقيقة كما في المثني والجمع حال النصب والجر او حكما
كما فيهما حال الرفع لان الالف والواو صار التثنية بعد ما كانا لشي واحد
لانهما صارا علامتين للتثنية والجمع وعلامتين للاعراب بعد ما كانا
للاول فقط وعبارة المتن بدون ذلك التقدير صادقة بذلك وبتغيير
الصفة بان تبدل حركة بحركة اخرى حقيقة كما في زيد حال نصبه
وجره او حكما كما في غير المنصرف حال جره بعد نصبه ويمكن ان يجاب
عن الش بانه انما قيد بالاحوال نظرا الي ان الاصل في الاعراب ان يكون
بالحركات   اواخر الكلم لاختلاف العوامل اعترض بان الاواخر
جمع واقله ثلاثة فيلزم ان لا يتحقق الاعراب الا بتغيير ثلاثة اواخر
والامر بخلافه واجيب بان الاضافة للجنس وهي تبطل معني الجمعية

فالمراد جنس الاواخر الصادق بالواحد وبالاكثر واعترض ايضا بان
الكلم اسم جنس جمعي اقل ما يطلق عليه ثلاث كلمات فلا يدخل
في التعريف تغيير اخر كلمة واحدة او كلمتين واجيب بان لامه
للجنس فالمراد جنس الكلم واعترض ايضا بان العوامل جمع قلة ثلاثة
فيلزم ان لا يتحقق الاعراب الا باختلاف ثلاثة عوامل والامر بخلافه
واجيب بجواب ما تقدم قبله وهذا الاعتراض بعينه وارد على قول
الش احوال وجوابه ان الاضافة للجنس وتقييده بالاواخر بيان
لمحل الاعراب لا للاحتراز فلا يقال ما خرج به يخرج بقوله لاختلاف
العوامل لان التغيير بسبب العوامل لا يكون الا في الاواخر ولك ان تجعله
للاحتراز عن الاوايل والاواسط كتغيير التكسير والتصغير كقولك في زيد
زييدا وزيود ولا يضر خروج ذلك بما بعده لان هذا سابق وقع في مركزه
والاعتراض بالمتاخر على المتقدم غير متوجه حقيقة او حكما حال ان
من الاواخر يعني ان اخر الكلمة قد يكون اخرا حقيقة بان لم يحذف منها
شي كدال زيد وقد يكون اخرا حكما بان يحذف منها اخرها كيد ودم
فان اصلهما يدي ودمي حذفت اليا وجعلت الدال والميم في حكم
الاخر بان صارتا محل الاعراب وكالافعال الخمسة نحو يفعلان بالاخر فان علامة الاعراب ثبوت النون مع انها ليست اخرا واتصل
بل بالضمير الذي هو الفاعل لكن لما كان الفاعل كالجزي من الفعل
لم يعد فاصلا وكانت منزلة الاخر تصييره مرفوعا الخ الضمير راجع
للاخر وهو يقتضي ان المرفوع او المنصوب او المخفوض هو نفس
الاخر وليس كذلك لان الذي يوصف باحد هذه الثلاثة انما هو
الكلمة بتمامها واما الاخر فهو محل ظهوره ويجاب بان الضمير
راجع للاخر باعتبار الكلمة بتمامها فهو من اطلاق الجزء وارادة
الكل ثم ان قوله مرفوعا الخ غير مقصور لانه لا يتناول الجزم في الفعل
المضارع مع انه داخل في الكلم كما سيذكره بعد ويجاب بانه اقتصر
على اعراب الاسم لشرفه وقوله بعد ان كان موقوفا فيه اعتبار
الانتقال

الانتقال من السكون الى احد هذه الثلاثة على البدل ولم يعتبر الانتقال
من احدها الى الاخر وهذا الحكم ويجاب بان الانتقال من احدهما
الى الاخر يعلم انه اعراب بالاولى لانه اذا كان الانتقال من
الوقف يسمى اعرابا فالاولى الانتقال من حالة الاعراب الى
اخرى بعد ان كان موقوفا اي ساكنا لا متحركا بحركة الاعراب
ولا بنا هنا اي في تعريف الاعراب الاسم المتمكن اي
المعرب سوا كان امكن اي منصرفا كزيد او غير امكن اي غير منصرف
كاحمد نون الاناث اي النسوة والمراد النون الموضوعة لهن
وان استعملت في الذكور كما في قول بعضهم في صفة اللصوص
يمرون بالدهنا خفافا عيابهم ويرجعن من دارين بجر الحقايب
ولم تباشره نون التوكيد اي لفظا او تقديرا فان لم تباشره نحو
لتبلون ونحو ولا يصدنك فهما من المعرب على انه علة
له اي علة لوجوده وتسميته اعرابا فمتى وجد اختلاف العامل
وجد التغيير ومتى انعدم الاختلاف انعدم التغيير واورد عليه
انه قد يوجد الاختلاف ولا يوجد التغيير كما في ضربت زيدا وان
زيدا ورايت زيدا وقد يوجد التغيير ولا يوجد اختلاف العامل
كما في المعرب ابتدا المنقول من الوقف الى وجه من اوجه الاعراب
واجيب عن الاول بان المراد باختلاف العوامل اختلافها في
العمل وهي في ضربت زيدا وان زيدا ورايت زيدا لم يختلف
عملها لانه واحد وهو النصب فلذلك لم يتغير الاخر وعن الثاني
بان المراد باختلاف العوامل اختلافها ولو من العدم الى الوجود
وهذا غير ما ذكره الش كذا فهم من الحاشية اقول هذا الاينافي ما في
الش لاحتمال ارتكاب الش التجوز في التعاقب الذي فيه بان يراد
به ما يشمل الوجود بعد العدم من اطلاق الملزوم وهو التعاقب
وارادة اللازم وهو الوجود فتامل بالبصر بانصاف وخرج بقيد

اختلاف العوامل تغيير الاواخر لا بسبب كحيث ان فتحت بعد ضمها
او بسبب اخر كالتغيير بسبب الاتباع نحو الحمدِ لله بكسر الدال فان ذلك
لا يسمي اعرابا   الداخلة عليها صفة للعوامل وجاز ذلك وان
كان الموصوف جمعا لان جمع ما لا يعقل معاملة الواحد ممن يعقل
والضمير في عليها راجع الي الكلم والكلم اسم جنس جمعي يجوز في
ضميره التذكير والتانيث والتذكير احسن   واحدا بعد واحد
منصوب علي انه مفعول مطلق اي دخول واحد بعد دخول واحد
او علي الحال اي حال كونها مترتبة في الدخول فلا يجتمع اثنان
منها في تركيب واحد من جهة واحدة   جمع عامل وانما ساغ
جمعه علي فواعل مع شذوذ جمع فاعل علي فواعل لان محل ذلك
في غير مسايل مستثناة منها ما لم يكن فاعل مستعملا اسما والاساغ
كما هنا فان العامل صار علما بالغلبة لامر مخصوص   والمراد
بالعامل المقام للاضمار ولم يقل بالجمع لان التعاريف للحقيقة المدلول
عليها بالمفرد وليست للافراد المدلول عليها بالجمع   ما به يتقوم
الخ اي شي ملفوظ به او مقدرا ومعنوي بسببه يتحصل معنى
من المعاني المقتضية اي الطالبة للاعراب اي لبيان الحركات والسكنات
لفظا اي ظاهرا او مقدرا   نحو جا اي جا ونحوه كرجع
وذهب   فانه يطلب الفاعل اي المتصف بالفعل وقوله المقتضي
اي الطالب للرفع اي من حيث فاعليته لا من حيث ذاته فالرفع
ابراد ان المقتضي للرفع انما هو الفاعلية لا الفاعل كما علم من تعريف
العامل وانما كانت الفاعلية مقتضية للرفع لانه علامة عليها
فافهم وقس عليه ما بعده   فانه اي رايت يطلبه من الفعل
والفاعل علي ما هو ظاهر كلامه وهو احد اقوال اربعة ذكرها
الش في شرح التوضيح اصحها ان الفعل وحده هو الذي يطلب
المفعول الواقع هو عليه المقتضي اي الطالب للنصب من حيث
المفعولية

المفعولية لا من حيث الذات كما علم مما مر   فانها تطلب المضاف
اليه المراد بالمضاف اليه هنا هو المجرور بان احرف الجر تسمي حروف
الاضافة لانها تضيف معاني الافعال الي الاسما وتوصلها اليها
ولا فرق في المضاف اليه بين الحقيقي كما مثل والحكمي كما في بحسبك
زيد فان الباء فيه وان كانت زايدة حصل بها كون الشي مضافا
اليه حكما وصورة فلا يقال ان تعريف العامل لم يشملها   المقتضي
اي الطالب للجر اي من حيث الاضافة لا من حيث الذات فلا تغفل
الابتدا اي في المبتدا   والتجرد اي في الفعل المضارع
بحيثهما لما تقتضيه اي حصولها وتحققها مع الكلم وتسلطها
عليه فدخلت العوامل المقدرة والمتاخرة والمعنوية   من الفاعلية
الخ بيان لما والباء فيه وفيما بعده بالمصدر فهما مصدران فالفاعلية
كون الاسم مفعولا حقيقة او في حكم المفعول في كونه فضلة او
مشبها به كما في اسم ان ولما كانت الاضافة مصدرا بنفسها لم
يحتج الي الحاق بالمصدر بها وهي كون الاسم مضافا اليه فكلامه علي
تقدير اليه   وسوا تقدم منه الي مثل ذلك ما لو قارنت كالابتدا في المبتدا
نحو زيد قايم   جري علي الاصل الغالب او مراده ان العوامل لا تكون
الا قبل المعربات بحسب الرتبة يعني ان رتبة العامل التقدم علي المعربات
وان تاخرت لفظا وعلي هذا تكون لفظة قبل في كلامه مستعملة في
حقيقتها ومجازها   وقول المص لفظا او تقديرا الي اعراب هذه
الجملة الواقعة من الش ان يقال وقوله مبتدا وهو بمعنى المقول
وقوله لفظا او تقديرا بدل منه او عطف بيان مرفوعا بضمة منع
من ظهورها حركة الحكاية اي حكاية الكلام كلام المتن وقوله حالان
خبر المبتدا وصح الاخبار عنه وهو مفرد بذلك مع كونه مثنى لانه
وان كان مفردا لفظا مثني معنى لان القول اثنان قوله لفظا وقوله
تقديرا   حالان وعليه يكونان مصدرين بمعنى المفعول والمعطي المعنى

حال كون التغيير ملفوظا اي ملفوظا اثره اما ما يدل عليه وعلامته من الحركات
وما ناب عنها او مقدرا اثره او ما يدل عليه فهما حالان مبينان وبذلك
التقدير اندفع ان يراد ان التغيير معنى من المعاني وهو لا يكون لفظا ولا مقدرا
وفي الحاشية اوجه اخر في اعراب المتن فراجعها ان شئت تارة منصوب
على المفعول المطلق نحو ضربته مرة او على الظرفية اي في مرة يكون اي
التغيير اي علامته لما تقدم قريبا وقوله في اللفظ اي ظاهرة في اللفظ
فتلفظ بالرفع اي باثره او علامته لان الرفع معنوي بناء على قول المص
ان الاعراب معنوي وبالجزم اي وتلفظ بالجزم فيه خفا لان علامة الجزم
وعلامته ليس لفظا لانه عدمي اذ هو عدم الحركة نعم يصح ان يقال في علامته
التي هي السكون انها لفظية بمعنى انها متعلقة باللفظ لان السكون حذف
الحركة والتقدير عطف تفسير وهو المنوي اي المنوي اثره او علامته
لما تقدم بقرينة قوله كما تنوي الضمة فان الضمة المنوية ليست نفس التغير
وانما هو علامته وهذا هو المراد بقوله لفظا او تقديرا كان الاولى
ان يقول وهذا بعض ما اراد بقوله لفظا او تقديرا لان الاعراب التقديري
ليس منحصرا في الاسم المقصور والفعل المضارع المعتل الاخر بل هما بعض
ما يقدر فيه الاعراب واو هنا اي في تعريف الاعراب في هذا الكتاب
للتقسيم اي تقسيم الاعراب الى قسمين وقوله لا للترديد هو مصدر ردد
الكلام الى كرره وليس مرادا بل المراد الشك فكان الاولى ان يقول لا التردد
وكيفية الاعراب التي اراد بالاعراب هنا تطبيق التراكيب على
القواعد النحوية مطلقا سواء كان مبنيا او معربا فلا ينافي ذلك قوله
لن حرف نفي ونصب مع ان الحروف مبنية وليس المراد هنا مقابل البناء حتى
يكون ذكر بعض المبنيات مستدركا اللفظي اي الذي تكون علامته
لفظية فلا ينافي ما تقدم من ان الاعراب عند المص معنوي ضمة
ظاهرة في اخره هل المراد بعد اخره او قبل اخره او مع اخره اختلف
الناس على ثلاثة مذاهب قال ابن جني والاول هو مذهب سيبويه

وكلام

وكلام الشارح يحتمل المذاهب الثلاثة ثم جعل في المصاحبة اي ضمة ظاهرة مع اخره
وكيفية الاعراب التقديري اي تطبيق التراكيب على القواعد النحوية
كما سبق ومعنى التقديري المقدر علامته التعذر هو ان لا يكون
الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كالاسم الذي في اخره
الف سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصى او الرحى او محذوفة لالتقا
الساكنين واما الاستثقالية فهو ان يكون الحرف الذي هو محل الاعراب
قابلا للحركة الاعرابية لكنها ثقيلة عليه كالاسم الذي في اخره يا مكسور
ما قبلها كقاضٍ وداعٍ والقاضي والداعي وفاعل يخشى لم يقل
وفاعله خوف الالتباس بعود الضمير للمجرد لانه اقرب مذكور
مستتر فيه جوازا اي استتارا جائزا او ذا جواز والمستتر جوازا هو
ما يخلفه الظاهر وذلك في فعل الغائب او الغائبة كقام ويقوم وقامت
وتقوم واسم الفاعل نحو زيد قائم ابوه واما وجوبا فهو ما لا يخلفه الظاهر
ولا الضمير المنفصل وذلك في المضارع المبدو بالهمزة او بالنون او
بتا المخاطب لواحد وفي فعل الامر المسند الى واحد وافعال الاستثنا
كخلا وعدا والتعجب وافعل التفضيل واسم فعل الامر والمضارع والمصدر
الواقع بدلا من اللفظ بفعله لالتقا الساكنين اي لدفع التقائهما
وذلك لان اصل فتى فتي قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
فالتقا ساكنان الالف والتنوين فحذفت الالف لانها جزء كلمة دون التنوين
لانه كلمة مستقلة وحذف الجزء من حذف الكل كذا في الحاشية اقول
وهو مخالف لنص عبارة ابن مالك في الخلاصة من ان اصل فتى فتي
بالياء لا بالواو وحيث قال كذا الذي اليا اصله نحو الفتى وقال نفس
المحشي على الاشموني في ذلك الموضع والمراد الفتوة اي على انه يائي فان
اليا قلبت فيها ولو الانضمام ما قبلها الاستثقال اي الثقل بالنطق
بالياء مضمومة او مكسورة واسقط المص الفه ظاهر لخفته وفي الجر
كذلك بان تقول علامة الجر كسرة مقدرة على اليا المحذوفة لالتقا الساكنين

فان الاصل جاقاضي ومررت بقاضي باثبات اليا مع التنوين والتحريك
استثقلت الحركة علي اليا فحذفت فالتقا ساكنان اليا والتنوين
فحذفت اليا لذلك الالتقا واذا دخلت ال والاضافة رجعت وذهب تنوين
اليا نحو هذا القاضي وقاضيك واما في حالة النصب فالمحل للفتحة ظاهرة
نحو رايت قاضيا مطلقا ويتون انلم يضف ومالم يكن فيه ال كرايت قاضيا وهذا
حكم الوصل واما الوقف فالاكثر علي انه كالوصل فتقول في المعرفة هذا القاضي
بالاثبات وفي النكرة هذا قاض بالحذف وقد جا العكس فحيث كان اي اذا
وجد فحيث بمعني اذا فهو متضمن معني الشرط وكان تامة بمعني وجد
يشبه الصحيح اي في تحمله للحركات الثلاثة وظهورها عليه للخفة
كالواو الكائن استقصاية اذ ليس هناك غير هو بين الحرفين فالاعراب
ظاهر اي انلم يمنع منه مانع كالاضافة الي يا المتكلم نحو جا غلامي واليا
تقدر فيها الحركة اي الضمة والكسرة وكذا الفتحة النايبة عن الكسرة فيما
لا ينصرف فتقدر علي اليا كما تقدم في نحو مررت بجوار واما الفتحة فتظهر لخفتها
عليها كما تقدم وكذا تقدر الضمة فقط في الواو واليا في الفعل المضارع
الذي اخره واو ويا نحو يدعو ويرمي وتظهر الفتحة عليهما للخفة
ثلاثة احوال حال من تقدر فيه الحركة للاستثقال وحال تقدر فيه للتعذر
وحال تقدر فيه حيث لا تعذر والاستثقال كذا في الحاشية واقول التقدير
السابق لم يظهر منه احوال الفعل المنقوص فتامل وان الانتقال الخ
اي وظهر ان الانتقال اي التحول من الوقوف اي من حالة الوقف
اي السكون الي حالة الرفع الخ اي ظهر ذلك في قوله فيما سبق والمراد بتغيير
الاخر الخ حيث فسر التغيير الواقع خبرا عن الاعراب بتصييره مرفوعا الخ
ومن النصب الي غيره اي الجر في الاسم والجزم في الفعل ثم ان الكلام
معترض باقتضايه ان الانتقال هو نفس الاعراب وليس كذلك
وانما الاعراب هو الحال الحاصل بالانتقال فالانتقال من الوقف الي
الرفع مثلا ليس اعرابا بل الاعراب هو الرفع المنتقل اليه وهو التغيير
المخصوص

المخصوص واجيب بان المراد بالانتقال تغيير حالة الوقف بحالة غيرها فهو
من ذكر الملزوم وارادة اللازم مجازا حال من انواع اي حالة كون الانواع
متجوزا بها عن معناها الاصلي وانما كان اطلاق الانواع عليها هنا مجازا
لان النوع كلي مقول علي كثيرين متفقين بالحقيقة وذلك غير متات هنا لان
الرفع مثلا مقول علي كثيرين مختلفين بالحقيقة لان حقيقته بالضمة غير حقيقته
بالواو مثلا وكذا البقية وهذا التجوز انما يظهر علي غير ما ذهب اليه المص
من كون الاعراب لفظيا وان نفس الرفع وما بعده هو الاعراب وذلك لانها
ح لم تندرج تحت جنس مقول علي كثيرين مختلفين بالحقيقة ولم يندرج
تحتها اشيا متفقة الحقيقة فليست انواعا منطقية بل انواع عربية واما
علي ما ذهب اليه المص من كون الاعراب معنويا فهي انواع حقيقة لاندراجها
تحت الاعراب بمعني التغيير المطلق فالرفع مثلا تغيير مخصوص مندرج
تحت مطلق التغيير وله افراد تغيير بالضمة وتغيير بالواو الخ فهي انواع
منطقية ح كذا في الحاشية واقول في قول الشارح وان تلك الاحوال الخ شي وذلك
لانه لم يظهر من كلامه السابق ان تسمية تلك الاحوال المنتقل اليها انواعا
تسمية مجازية وانما الذي ظهر من قوله السابق والمراد بتغيير الاخر الخ ان
هذه انواع للاعراب واما المجاز بمعني اطلاق لفظ الانواع عليها لاجل عدم
انطباق النوع عليها فتامل بانصاف واقسامه الخ جواب عن سوال
مقدر كان سايلا قال له قد ذكرت حقيقة الاعراب فهل لهذه الحقيقة افراد
اولا فاجاب بقوله واقسامه الخ اي جزئياته لا اجزاوه فالاقسام هنا
مستعملة في حقيقتها ومجازها هي الجزئيات بخلاف ما تقدم في الكلام
فانها بمعني الاجزا علي سبيل المجاز كما تقدم وانما كان ذلك لان الكلام
مركب فكل من الاسم والفعل والحرف جزء له واما الاعراب فليس مركبا
لانه التغيير المخصوص فكل من هذه الاربعة يقال لها اعراب لوجود التغيير
فيه فهي جزئيات له وتقسيمه اليها من تقسيم الكلي الي جزئياته لوجوده في كله
اي اقسام الاعراب اي سواكان في الاسم او في الفعل وسواكان بالضمة

او بعين هافالقسم الاعراب المطلق الخصوص كونه ضمنة مثلا ليلا يلزم
تقسيم الشي الي نفسه وغيره وهذه الاقسام اقسام له علي كونه لفظيا او
معنويا اذ لو جعلت له علي احدهما التوهم ان له علي الاخر اقساما اخر غيرها
وليس كذلك فالرفع نفسه اعراب علي القولين وكذا البقية واما الضمة مثلا
فهي نفس الاعراب علي انه لفظي وعلامة له علي انه معنوي بالنسبة
الي الاسم والفعل اي بالنظر الي مجموعهما وهذا جواب عما يقال ان اراد ان
هذه الاقسام اقسام اعراب الاسم كانت ثلاثة الرفع والنصب والخفض
او اقسام اعراب الفعل كانت ثلاثة ايضا الرفع والنصب والجزم وحاصل
الجواب انه اراد اقسام اعرابهما من غير ملاحظة واحد منهما بخصوصه
رفع الخ بدل من اربعة بدل مفصل من مجمل ثم اعلم ان لكل واحد من هذه الاربعة
له معني في اللغة ومعني في الاصطلاح علي كلا القولين في الاعراب فالرفع
لغة العلو والارتفاع واصطلاحا علي ان الاعراب لفظي نفس الضمة وما
ناب عنها وعلي انه معنوي تغيير مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها
والنصب لغة الاستقامة والاستوي واصطلاحا علي ان الاعراب لفظي
نفس الفتحة وما ناب عنها وعلي انه معنوي تغيير مخصوص علامته الفتحة
وما ناب عنها والخفض لغة نقيض الرفع واصطلاحا علي ان الاعراب
لفظي الكسرة وما ناب عنها والجزم لغة القطع واصطلاحا علي ان الاعراب
لفظي نفس السكون وما ناب عنه وعلي انه معنوي تغيير مخصوص علامته
السكون وما ناب عنه والمراد علي وجه مخصوص في ساير هذه التعاريف
الاصطلاحية بان يكون في الاواخر لاختلاف العوامل فيخرج البنا
وخفض في اسم وجزم في فعل انما اختص الخفض بالاسم لثقل الخفض
وخفة الاسم ببساطة مدلوله وهو الذات واختص الجزم بالفعل لخفته
واثقل الفعل بتركيب مدلوله وهو الحدث والزمان فاعطي الثقيل الخفيف
والخفيف الثقيل للتعادل علي سبيل الاجمال اي طريق هي الاجمال
والمراد به عدم تعيين متعلقها من اسم او فعل وقوله واما علي سبيل
التفصيل

التفصيل اي طريق هي التفصيل والمراد به عدم تعيين متعلقها من اسم او فعل
وقوله واما علي سبيل التفصيل اي طريق هي التفصيل والمراد به تعيين
متعلقها فالمص قسمها اولا في قوله واقسامه اربعة باعتبار ذاتها وقسمها
ثانيا في قوله فللاسما الخ باعتبار متعلقها اي محلها من الاسم والفعل
فللاسما اي معربة كانت او مبنية بدليل اطلاقه فيها وتقييده في الافعال
بالمعربة واذا كان المراد الافعال المعربة ورد ان يقال ان الافعال المعربة
هي المضارع فقط فلا معني للجمع ويجاب بان الجمع بالنظر للافراد وبعضهم
جعل كلام المص في خصوص المعرب من الاسما والافعال وقصره عليه
بدليل ان فرض الكلام في اقسام الاعراب فيكون في كلامه حذف الصفة
في الموضعين خلاما صنعه الش المذكور اشار به الي ان اسم الاشارة
مفرد والمشار اليه وهو الاربعة جمع الرفع اي ظاهرا او مقدرا ومحلا
وكذا فيما بعده والحاصل اي المتحصل من ذلك ان الخ مشترك اي
مشترك فيه فهو من باب الحذف والايصال لان فعله انما يتعدي الي
المفعول به بفي وكذا اسم مفعوله بقوله اشترك في كذا فهو مشترك فيه
فالمشترك مبتدا خبره شيان وصح الاخبار به مع انه مثني عن المشترك مع
انه مفرد لان ال فيه للجنس ومدخولها صادق بالواحد وبالمتعدد وكذا
يقال في قوله والمختص شيان لانه كرر الرفع والنصب اي ذكرهما مرة
مع الاسما واخري مع الافعال فعلمنا انه اي القسم اي قسم الرفع
والنصب والاحق العبارة انهما علامات للمراد بالجمع ما فوق الواحد
بالنظر للجزم لانه ليس له الا علامتان او يقال الجمع فيه باعتبار الافراد
الشخصية وهي ممكنة التحقق في افراد الفعل المعرب عقبها
بقوله اي اتي عقبها بقوله باب معرفة علامات
الاعراب من اضافة الدال للمدلول بنا علي مختار المحققين وسيوهم
وهو الجرجاني في مسمي الكتب والابواب والفصول ان الالفاظ المخصوصة
الدالة علي المعاني المخصوصة اي هذا دال علي معرفة الخ والمراد بالمعرفة

الادراك واضافة الباب اليهامن اضافة السبب للمسبب اي هذا باب السبب
حصول معرفة الخ ولا ينافي ما تقدم من اضافة الدال للمدلول لان ذلك بالنظر
لمدلوله اي الباب وهو علامات الاعراب وان لفظ المعرفة مستدرك وهذا
بالنظر للمعرفة وانها غير مستدرك ثم ان المص عبر بالمعرفة مع انها الانتقال
الا الادراك للجزئيات كزيد وعمرو او البسايط وهي ما لا يقبل الانقسام كغاية
النقطة وما هنا ليس كذلك لان العلامات امور كلية فكان اولى ان يعبر بالعلم
لانه يقال للكلي كالحيوان والانسان او المركب كالنسبة في نحو زيد قايم
واجيب بانه جار في ذلك علي ما ذهب اليه الاكثر انهما بمعني واحد او انه
نزل العلامات لقلتها المفهومة من التعبير بجمع المونث السالم الذي هو من
جموع القلة منزلة الجزئي الذي لا تكثر فيه ثم ان كلام المص معترض بشي اخر
وهو انه ترجم لشي وهو المعرفة فلم يذكره وذكر شيا وهو علامات الاعراب
الذي عقد لها الباب ولم يترجم له والجواب ان المعرفة لما كانت تنشا
من هذا الباب اضافه اليها اضافة السبب للمسبب كما تقدم [illegible] مطالعه
ومنهم معان مسايل حصلت له معرفة علامات الاعراب وقول الشـ لفظ اقسام
لان العلامات التي ذكرت ليست علامات للاعراب المطلق والا لما دلت
الضمة علي خصوص الرفع وانما كانت تدل علي اعراب مطلق اي كانت
تدل علي الحقيقة والماهية لا خصوص الافراد وانما هي علامات لاقسام
الاعراب كما يدل لذلك قول المتن فاما الضمة الخ وايضا الاعراب نفسه
ليس مشتركا مع غيره حتي يحتاج الي علامات تميزه والعلامات انما يوتي
بها للتمييز والاشيا المشتركة بعضها عن بعض واضافة علامات الي ما قدره
الشـ وهو لفظ اقسام علي معني اللام علي ما مشي اليه للمص من الاعراب
معنوي واما علي انه لفظي فالاضافة بيانية اي علامات هي اقسام الاعراب
التي هي الرفع الخ نعت للاقسام ولا يضر الفصل بالمضاف اليه وهو
الاعراب لان المتضايفين كالشي الواحد من حيث هو اي لا يفيد كونه
في الاسم لان علاماته ثلاثة فقط الضمة والواو والالف علي [illegible] الفرعية

ولا

ولا يفيد كونه في الفعل لان علامته اثنان الضمة والنون ولا يفيد كونه
فيهما لانه علاماته خمسة ولا يفيد كونه بالضمة او بالواو او بالالف او
بالنون ليلا يلزم تقسيم الشي الي نفسه وغيره وكذا يقال في النصب والخفض
والجزم فالحيثية حيثية اطلاق اربع علامات ذكر العدد لان المعدود وهو
علامات مونث علي الاصل متعلق بمحذوف اما نعت للضمة اي والحال
لازمة فلا يعترض بانه يقتضي ان للضمة اصلية وضمة غير اصلية
وهو فاسد نيابة بالنصب حال من الاحرف الثلاثة بتاويلها باسم
الفاعل اي حال كونها نايبة لكن وقوع المصدر المنكر حالا سماعي
وان كان كثيرا فالاولي نصبه علي انه مفعول مطلق اي تنوب نيابة
لا صالتها اي اصالتها في الدلالة علي الرفع دون غيرها
وثني بالواو اي اتي بالواو ثانيا تنشا اي تحدث وقوله فهي
بنتها اي متولدة منها وهذا التعليل تبع فيه الشـ قول ابن جني في الخصايص
وهو ان حروف العلة ناشئة عن الحركات ومركبة منها فالواو مركبة من
ضمتين والالف من فتحتين والياء من كسرتين وهو قول ضعيف والصحيح
انها بسايط لا تركيب فيها وعليه فيقال انه ثني بالواو لكونها فرعا في النيابة
عن الضمة وثلث بالالف اي ذكرها ثالثة لانها اخت الواو حقيقة
الاخت ومذكرها [illegible] الاخ المشارك لغيره في الولادة او الرضاع واستعار
لكل مشارك لغيره في شي كما هنا فان الالف اخت الواو اي مشاركتها في
المد الخ ففيه استعارة مصرحة اصلية ولا يخفى تقريرها واللين عطف
عام علي خاص لان الواو والالف والياء حروف علة مطلقا وحروف لين
ايضا ان سكنت الواو والياء مطلقا وحروف مد ايضا ان جانس الواو
والياء ما قبلهما بان انضم ما قبل الواو وانكسر ما قبل الياء فكل حرف مد
حرف لين ولا عكس وكل حرف لين حرف علة ولا عكس
لضعف شبهها من اضافة الصفة للموصوف في الغنة بيان
لوجه الشبه وقوله عند سكونها اي النون ظرف للغنة وهو يفيد ان

ان حروف العلة فيها عنه وان النون اذا سكنت كذلك فاشبهت النون
حروف العلة وهذا شبه ضعيف فاخرت النون لذلك ولكل واحدة الخ
اعترض بانه يقتضي ان لكل واحدة ثلاثة مواضع كما هو مقتضى الجمع
مع ان الواو ليس لها الا موضعان والالف والنون ليس لكل منهما الا موضع
واحد كما سياتي واجيب بان الجمع في مواضع باعتبار الافراد الشخصية
وهي ممكنة التحقق في افراد ما سياتي او بان المراد بكل هنا الكل المجموعي
ومن بيانية لا تبعيضية والمجموع الذي هو هذه العلامات مواضع
وهذا لا يستلزم ان يكون لكل واحد منهما عدة مواضع الاول
في الاسم المفرد قد ينظر فيه لانه يوجب اما ان يكون الشي ظرفا لنفسه
ان كان الاول هو الاسم المفرد او يكون الاول غير الاسم المفرد وكل منهما باطل
فكان الاحسن ان يقول الشارح بعد قول المص في الاسم المفرد المفرد وهو
الاول مثلا ويمكن توجيه كلامه بان يكون التقدير الاول الجاي في الاسم
المفرد من مجي العام في الخاص بمعنى تحققه فيه لان ماهية الاول
الذهنية اعم من الاسم المفرد وان كانت اياه بحسب الخارج فتامله
وقس عليه نظايره والمراد المفرد به هنا اي في باب الاعراب ما ليس
مثني حقيقة او حكما ولا مجموعا حقيقة او حكما ولا من الاسما الخمسة
ولو كان مركبا كعبد الله وبعلبك نحو جا زيد الخ مثل للمذكر بمثالين
وللمونث بمثالين ايضا للاشارة الي انه لا فرق بين الاعراب اللفظي
والتقديري في كل منهما وكذا يقال في جمع التكسير والاساري بفتح
الهمزة وضمها جمع اسري بفتح الهمزة جمع اسير فالاساري جمع الجمع
والعذاري جمع عذرا وهي البكر ما تغير فيه بنا مفرده اي جمع وهو
ما دل علي اكثر من اثنين تغير فيه صيغة واحده فالمراد بالمفرد فيه ما قابل
المركب اي ما تغير فيه بنا مفرده عن حالته قبل الجمع اي تغير الغير اعلال
والالحاق علامة جمع ولا يعرب معه بالحروف فخرج بالاول ما تغير فيه
بنا واحده للاعلال وهو جمع صحيح نحو قاضون ومصطفون وبالثاني
ما تغير

ما تغير فيه بنا واحده لالحاق علامة الجمع وهو جمع مذكر سالم كزيدون وجمع
مونث سالم كهندات وبالثالث ما تغير فيه بنا واحده وهو معرب بالحروف
نحو مستوف دار صوف وبايقاع ما علي جمع كما تقدم لا يرد المثني لكونه
تغير فيه بنا الواحد ثم لا فرق في التغيير بين ان يكون مشاهدا وهو
ما ذكره الشارح او تقديرا كفلك فانه يستعمل في المفرد والجمع بلفظ واحد لكن
ان جعلته جمعا فضمة اوله كضمة اسد وان جعلته مفردا فضمته كضمة قفل
والتغيير امر اعتباري لانه يقدر زوال الضمة الكاينة في الواحد وبدلها
بضمة مشعرة بالجمع عند سيبويه ويعرف الجمع من المفرد بالضمير او بالنعت
او بغير ذلك فتقول فلك سايرة للمفرد وفلك سايرات للجمع واشتريته
ان كان مفردا واشتريتهن ان كان جمعا وهو اي تغير مفرده او ما تغير
فيه بنا مفرده وعلي الثاني يحتاج الي التقدير هنا فما بعد قوله الاول
والثاني الخ اي الاول صاحب التغيير بالزيادة الخ ان هذا التقسيم الي
الستة بحسب الوجود لا بحسب القسمة العقلية والا فهي ثمانية لانها اما
بزيادة فقط او بنقص فقط او بهما معا او بعدمهما وكل منها اما مع تغيير
شكل او لا لكنه اسقط منها قسمان لعدم وجودهما في كلامهم وهما وجود
الزيادة والنقص او عدمهما مع عدم التغيير فيهما صنو وصنوان الصنو
فرخ الشجرة والصنوان يستعمل مثني وجمعا جمعا ويفرق بتنوين النون في الجمع
والاعراب بالحركات الظاهرة عليها وبعدم التنوين في النون مع كسرها و
والاعراب بالحروف في المثني نحو تخمة مفرد وتخم جمع نحو اسد بفتحتين
اسم للحيوان المفترس والجمع اسد بضمتين وتخفف باسكان المهملة نحو
[illegible] وغلمان اما الزيادة في غلمان فبالالف والنون واما النقص فنقص
الالف التي كانت بعد اللام وقبل الميم في المفرد واما تغيير الشكل فظاهر
فعرفت ان الالف غلمان غير الف غلام لاختلاف محلها ونحو جمع الخ
اي ان وقعنا ما علي المفرد صح قوله جمع الخ ولم يصح قوله الالف انه منصب
بالكسرة وان اوقعناها علي الجمع في قوله جمع لم الا ان الجمع لا يجمع ثانيا واجيب

باعتبار الثاني وان المراد ما تحققت جمعيته وحصلت بالف وتا اي كان
لهما دخل في الجمعية فالبا للسببية وح فلا حاجة لقوله مزيدتين لان ما
خرج به يخرج بجعل البا للسببية اذ لا تكون الالف والتا سببا في الجمعية
الا اذا كانتا مزيدتين وان جعلت البا للمصاحبة احتيج الي مزيدتين
لتخرج نحو قضاة وابيات فان كلا منهما يصدق عليه انه جمع مع الالف
والتا لكن الف قضاة منقلبة عن اصل لا زايدة وتا ابيات اصلية ونصب
هندات بالفتحة كغيرها من جموع التكسير   وتقييد الجمع بالسلامة الخ وكذا
بالجمع لانه قد يكون اسم جمع كاولات او مفرد كعرفات لكن هذا الجواب
من الش لا يحتاج اليه بعد تفسيره بما جمع بالف وتا الخ لان عمومه ح شامل لما اورده
وليس خارجا عنه حتى يحتاج لجعل التعريف بالنظر للغالب نعم هو محتاج
اليه بالنظر للتقييد بالجمع بعد ذلك التفسير ايضا   اصطبل بهمزة قطع
وهو موقف الدابة   حبليات وتغييره بقلب الف المفرد وهو حبلى في الجمع
با   موجب بناه اي على السكون كنون النسوة نحو يتربصن او على
الفتح كنون التوكيد ثقيلة كانت نحو ليسجنن او خفيفة نحو ليكونا والكاف في
كلام الش استقصائية لانحصار موجب بنا المضارع فيهما واعترض قوله موجب
بناوه بانه لا حاجة اليه لان الكلام في المعربات فكان المناسب حمل النفي
في كلام المتن على ما ينقل اعرابه فقط واجيب بانه ذكر لتنبيه المبتدي
على ما عساه يغفل عنه واعلم ان نون النسوة لا تكون الا مباشرة واما نون
التوكيد فتكون مباشرة لفظا وتقديرا وهي الموجبة للبنا كما تقدم وتكون
مباشرة لفظا منفصلة تقديرا او منفصلة لفظا او تقديرا نحو لتبلون
ولا تتبعان فاما ترين ولكنه الفعل معرب معها   واما الواو اي
المضموم ما قبلها لفظا كالزيدون او تقديرا كالمصطفون وقوله
فتكون علامة للرفع اي على الرفع فاللام بمعنى على اي امارة
عليه على سبيل النيابة   الاول جمع المذكر السالم تقدم الكلام
على هذه الظرفية ولا يخفى

ان جمع في الاصل مصدر ومعناه ضم اسم الي مثليه فاكثر بزيادة في
اخره صالح للتجريد وعطف مثله عليه والمراد به هنا اسم المفعول
اي المذكر المجموع جمع سلامة وما حمل عليه وهو ما كان اخره واوا ونونا
في حالة الرفع كالزيدون او يا ونونا في حالة النصب والجر كالزيدين وعشرين
وهو قسمان علم وصفة تخرج ما ليس علما ولا صفة كرجل فلا يقال فيه رجلون
الا اذا صغر لانه ح يلتحق بالصفات فالاول نحو الزيدون والثاني كالمسلمون
وله شروط عامة وشروط خاصة فالعامة في العلم والصفة ان يكون كل
لمذكر عاقل خال من التا الموضوعة للتانيث التي ليست عوضا عن غيرها
ويختص العلم بان لا يكون مركبا تركيبا اسناديا ولا مزجيا ولا معربا بحرفين
وتختص الصفة بان لا تكون من باب افعل فعلا ولا فعلان فعلى ولا مما يستوي
فيه المذكر والمونث لكن العلم اذا جمع زالت علميته ووجب ان يعوض عنها
تعريف لموضوعه احترازا ريد التعريف وذلك لان العلم انما يكون معرفة
علي تقدير افراد موضوعه فهو لم يوضع علما الا مفردا فهو دال على
الواحد واذا جمع زال معنى العلمية لانه ح يصير دالا على متعدد والتعدد
والواحدة متنافيان فلم يصح جمعه باقيا على علميته لتنافي مدلول الجمع
والعلمية وكذا يقال في العلم اذا ثني فوجود العلمية شرط للاقدام على
الجمع والتثنية وعدمها شرط لثبوتهما فخرج بالمذكر من العلم نحو زينب ومن
الصفة حايض وبالعاقل من العلم نحو لاحق اسم فرس ومن الصفة
نحو سابق صفة لفرس بخلاف صفة عاقل ومنه والسابقون السابقون
وبالخلو من التا وان استعملت في غير التانيث كالمبالغة من العلم نحو حمزة
وطلحة ومن الصفة نحو علامة وقولنا التي ليست عوضا عن غيرها
فدخل في القيد وشانه الادخال فانها ان كانت عوضا مثل عدة وثبة علمين
جاز فيه عدون وثبون وخرج ما ركب تركيبا اسناديا من الاعلام كبرق
نحره او مزجيا كسيبويه وما اعرب بحرفين كزيدان وزيدون علما فلا
تجمع هذا الجمع وخرج ما كان من الصفات من باب افعل فعلا بفتح الفا والمد

كاحمر واسود وشذ قول الشاعر فما وجدت نسا بني تميم حلايل اسودين
واحمرينا بخلاف ما كان مونثه غير فعلا بالمد والفتح فيجمع هذا الجمع كالافضل
فيقال الافضلون لان مونثه فعلى وخرج ما كان من باب فعلان فعلى
كندمان من الندم فان مونثه ندمى اما ندمان من الندامة فيجمع هذا
الجمع لان مونثه ندمانة وخرج ما استوى فيه المذكر والمونث كصبور
وجريح فلا يجمع هذا الجمع ككل ما كان على وزن فعيل ان كان بمعنى المفعول
كقتيل يقال رجل قتيل وامراة قتيل اما لو كان بمعنى الفاعل فلا يستوي
فيه مذكره ومونثه بل يفرق بينهما بالتا كعليم للمذكر وعليمة للمونث
ومقولنا فيما تقدم المراد به هنا اسم المفعول اي المذكر الخ يندفع الاعتراض
على المتن بان فيه قصورا لانه لم يذكر الملحق بجمع المذكر السالم في عد الاعراب
وحاصل الجواب ان في كلامه حذف المعطوف لسلامة بنا واحده اي
لوجود صيغة المفرد فيه سالمة من التغيير مع قطع النظر الخ دفع لما
يقال ان هذا الجمع ليس سالما لانه زاد على المفرد ووجه قطع النظر
عن هذه الزيادة ان الواو التي بها نيابة عن الحركة ودلالة على جماعة الذكور
والنون التي بها جبر لما فاته من الاعراب بالحركات وفوات التنوين فلم يوت
بها لمحض الجمعية والذي يجعل المفرد به متغيرا هو الذي يوتى به لمحض
الجمعية كصنوان جمع صنو وحكو نحو حمو كسرها وحموك بكسر الكاف فانه قريب
الزوج الذكر على المشهور فلا يضاف الا الى المراة اي على المشهور واما
الكاف في البقية فان اضفتها الى مذكر فتحت والا كسرت
واستغني عن اشتراطها اي عن التصريح باشتراطها مفردة فلو
ثنيت او جمعت اعربت اعراب المثنى او المجموع جمع تصحيح اعربت بالحروف
او جمع تكسير اعربت بالحركات الظاهرة كذا في الحاشية والذي في الحفني
على الاشموني عند سم انها ان جمعت بالالف والتا ايضا بان اريد بها
من لا يعقل اعربت اعراب الجمع بالالف والتا وانها لا تجمع منها جمع
سلامة لمذكر الا الاب والاخ والحم وانه نازع في جمع الاخير البهوتي انتهى
قوله مكبرة

مكبرة فلو صغرت اعربت بالحركات الظاهرة مضافة
فلو افردت اعربت بالحركات الظاهرة كجا اب ورايت ابا ومررت باب
لغير يا المتكلم فلو اضيفت اليها اعربت بالحركات المقدرة والذي
ذكره الش اربع شروط ويزاد عليها ان تكون غير منسوبة لو كانت
منسوبة اعربت بالحركات الظاهرة وان تكون ذو بمعنى صاحب فان
كانت موصولة فهي مبنية على المشهور وان تضاف ذو الى اسم جنس
ظاهر غير صفة وشذ اضافتها الى غيره نحو انا الله ذو بكة سوا كان
اسم الجنس معرفة نحو والله ذو الفضل العظيم او نكرة نحو ذو مال
وقولنا اسم جنس ظاهر احترازا عن الضمير العايد لاسم الجنس نحو انما
يعرف الفضل ذووه فانه لا يقاس عليه والا فاسم الجنس لا يكون الا
ظاهرا وقولنا غير صفة قيد لا بد منه في اخراج الصفات كقايم
وضارب فانها اسما اجناس فقول بعضهم انه البيان الواقع لان اسم
الجنس لا يكون صفة غير مسلم ابداه والمراد بالصفة ما اخذ من المصدر
للدلالة على معنى وذات وانما لم تضف اليها لان الغرض من وضعها
التوصل الى الوصف باسما الاجناس واذا كان المضاف اليه وصفا
لم يحتج اليها اذا علمت ذلك علمت ان الشروط ثمانية ولم يصرح بها المتن
لانه ذكرها كذلك كما قال الش لكن يوهم اشتراط اضافتها للمكان واضافة
ذو للفظ مال ويوهم اشتراط التصريح بالاضافة وليس كذلك بل مثل الاضافة
الصريحة الاضافة المنوية كما في قوله خالط من سلمى خياشيم وفا اي خياشيمها
وفاها واسقط المص الخ المراد بالاسقاط عدم الذكر اي تركه ولم يات
به الخ وهو على الصحيح اسم يكنى به عن اسما الاجناس مطلقا
سوا كان يستقبح التصريح بذكرها اولا في تثنية الاسما خاصة
اعترض بان الالف علامة في المثنى لا في التثنية التي هي فعل الفاعل
واجيب بان كلامه من اطلاق المصدر وارادة اسم المفعول كالخلق
بمعنى المخلوق فالاضافة الى الاسما من اضافة البعض للكل فهو على

معني من اي في المثني من الاسما او من اضافة الصفة للموصوف اي
الاسما المثناة وقوله الاسما لا محترز له لان غيرها لا يثني كما ان قوله
خاصة كذلك سوا رجع الي تثنية او الي الاسما وهو بمعني خصوصا
فهو من المصادر التي جاز علي فاعله كالعاقبة والعاقبة منصوب علي
انه مفعول مطلق بمحذوف تقديره اخصه تثنية الاسما يكون الالف
علامة للرفع خصوصا بنا علي المشهور من جواز حذف عامل الموكد بكسر
الكاف خلافا لابن مالك والمراد بالمثني كل اسم ناب عن اثنين اتفقا في الوزن
والحرف بزيادة اغنت عن العاطف والمعطوف فخرج بالقيد الاول نحو العمرين
في عمرو وعمرويه وبالثاني نحو العمرين في ابي بكر وعمر وبالثالث كلا وكلتا
واثنان وثنتان لانهم لم يسمع كلا ولا كلت ولا اثن ولا اثنت وهذه المخرجات
ملحقات بالمثني في اعرابه لا منه ثم اعلم انه يشترط في كل ما يثني عند الاكثرين
شروط ثمانية نظمها بعضهم في قوله
شرط المثني ان يكون معربا ومفردا منكرا ما ركبا موافقا في اللفظ
والمعني له مماثل لم يغن عنه غيره كذا في الحاشية فلا يثني ما كان
مبنيا واما نحو ذان وتان واللذان واللتان فصيغ موضوعة للمثني
وليست مثناة حقيقة علي الاصح عند جمهور البصريين ولا يثني المثني
ولا المجموع علي حدته ولا الجمع الذي لا نظير له في الاحاد ولا يثني العلم
باقيا علي علميته بل ينكر ثم يثني وقد مرت الاشارة الي ذلك في جمع
المذكر ولا يثني ما ركب تركيب اسناد اتفاقا ولا مزج علي الاصح واما المركب
الاضافي من الاعلام فيستغني بتثنية المضاف عن تثنية المضاف
اليه ولا يثني ما لم يتفق في اللفظ واما نحو الابوان فمن باب التغليب
ولا ما لم يتفق في المعني فلا يثني المشترك ولا الحقيقة والمجاز واما قولهم
القلم احد اللسانين فشاذ ولا يثني ما لا ثاني له في الوجود فلا يثني الشمس
والقمر واما قولهم القمران للشمس والقمر فمن باب المجاز ولا ما استغني
بتثنية غيره عن تثنيته فلا يثني سوا لانهم استغنوا بتثنية سي

عن

٢٨

عن تثنية فقالوا سيان ولم يقولوا سوان ولا ما استغني بملحق بالمثني عن
تثنيته فلا يثني اجمع وجمعا استغنا بكلا وكلتا افاده في التصريح
تضربان بالفوقانية وهو يصلح للمخاطبين المذكرين انتما تضربان يا زيدان
والمونثين نحو انتما تضربان يا هندان والتا فيه للخطاب ولا تكون الالف
فيه الا اسما ويصلح للغائبتين المونثتين سوا كانت الالف اسما نحو الهندان
تقوميان او حرفا علي لغة اكلوني البراغيث نحو تقوميان الهندان والتا
فيه للتانيث لا للخطاب ففيه اربع صور ويضربان بالتحتانية للغائبين
المذكرين اسما كانت الالف نحو الزيدان يضربان او حرفا نحو اضربان
الزيدان علي تلك اللغة ففيه صورتان . تضربون بالفوقية خاص
بجمع الذكور الحاضرين نحو انتم تضربون ولا يكون الواو فيه الا اسما ففيه
صورة واحدة ويضربون بالتحتية لجمع المذكرين الغائبين سوا كانت
الواو فيه اسما نحو الزيدون يضربون او حرفا نحو يضربون الزيدون علي
تلك اللغة ففيه صورتان المخاطبة هذا القيد لبيان الواقع اذ ليس
لنا فعل يرفع بثبات النون يتصل به ضمير مونثة غير مخاطبة حتي يحترز
منه نحو تضربين ولا يكون الا مبدوا بالتا الفوقية ولا تكون اليا فيه
الا اسما ففيه صورة واحدة فجملة الافعال باعتبار ما تقدم عشرة وان
نظر الي انه قد يغلب مذكر علي مونث او مخاطب علي غايب وبالعكس
والي انقسام المونث الي حقيقي التانيث ومجازيه وغير ذلك زادت الصور
بثبوت النون اي بالنون الثابتة فهو من اضافة الصفة للموصوف
وللنصب اي من حيث هو لا نما تقدم اختت الفتحة اي شاركتها
في مطلق التحريك اي التحرك فلا يرد ان وصفها التحرك وان التحريك
فعل المتكلم لبعد المشابهة فيها اي لضعف المشابهة في الحذف
فالضمير في قوله فيها راجع للحذف وانثه لاكتساب مرجعه وهو الحذف
التانيث من المضاف اليه وهو النون في قوله بحذف النون او يقال انثه
باعتبار العلامة مواضع جمعه باعتبار الافراد الشخصية والا فالالف
والكسرة وحذف النون ليس لكل منها الا موضع واحد واليا لها موضعان

لاثلاثة واما الجواب بان المراد بالجمع ما فوق الواحد فليس مطردا بل هو
خاص بالفتحة والياء ولا يجري في الالف والكسرة وحذف النون لما عرف
من انه ليس لكل منهما الا موضع واحد   الاول في الاسم تقدم ما فيه
ولا فرق في الاسم المفرد بين كونه مضافا او غير مضاف فظاهر الاعراب
او مقدرة للتعذر او للمناسبة منصرفا او غير منصرف اشار الى بعض
ذلك بالامثلة ومثله رايت غلامي وقوله تعالى ووهبنا له اسحاق
ويعقوب ولا يخفى اعرابه   في جمع التكسير اي الجمع المكسر ويعلم فيه
بمثل ما قبله كما اشار الى بعض ذلك بالامثلة   في الفعل المضارع
سوا كان صحيح الاخر او معتله   اذ دخل عليه ناصب لا حاجة
اليه لان الشيء لا ينصب الا بناصب لكنه ذكره توضيحا ولم يذكره في
نظاير هذا الموضع اكتفا بذكره هنا طلبا للاختصار وكان الاولى
ذكر مثل هذا في اول الكلام في قوله فاما الضمة فتكون علامة للرفع
في الاسم المفرد بان يقول هناك اذا دخل عليه رافع ويكتفي بذلك
عن ذكر مثله في نظايره   مما تقدم في علامات الرفع وهو ما يوجب
بناءه او ينقل اعرابه وهو نون التوكيد بقسميها ونون النسوة والف
الاثنين وواو الجماعة ويا المخاطبة فان دخل عليه الناصب وكان متصلا
به نون النسوة كان اعرابه محليا نحو ولا يحل لهن ان يكتمن   المتقدم
اشار به الى ان ال في الاسم للعهد الذكري   وما اشبه ذلك قد يقال
لا فائدة له مع قوله اولا نحو رايت اباك واجيب بان نحو افاد عدم
الحصر في الخارج وبالعكس وقول الش من نحو رايت الخ بيان لما من ما اشبه
ولا موقع للفظ نحو هنا لانه لم يبق غير هذه الثلاثة حتى يدخل تحتها
واجيب بانه ذكر باعتبار كل فرد وحده من هذه الثلاثة فيكون المعنى نحو
رايت حماك من بقية اخواته وكذا نحو رايت فاك من بقية اخواته وهكذا
ولو اسقطها وقال رايت حماك الخ لكان احسن   فالسموات مفعول
به اي عند الجمهور وقوله وقيل مفعول مطلق اي عند الجرجاني والزمخشري
وابن الحاجب وصوبه في المغني ووضحه بان قال المفعول به ما كان

موجودا

موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعلا كقولك ضربت
زيدا فان زيدا كان موجودا وانت فعلت به الضرب والمفعول المطلق
هو ما كان العامل فيه هو فعل ايجاده وان كان ذاتا لان الله تعالى موجد
للافعال والذوات جميعا اه والجمهور لا يشترطون هذا الشرط وباتفاق
القولين نصب السموات ونحوه بالكسرة وهذا حكمة تاخير الاعراب عن حكاية
القول الثاني وهذان القولان ليسا مختصين بجمع المونث المنصوب
بالكسرة بل جاريان في نحو خلق الله العالم المنصوب بالفتحة الظاهرة
ثم اعلم انه انما نصب ما جمع بالف وتاء مزيدتين بالكسرة حملا للنصب
على الجر كما فعلوا ذلك في اصله وهو ما جمع بالواو والنون ليلتحق
الفرع بالاصل ولم يعربوه بالحروف كاصله لانه ليس في اخره حروف
تصلح للاعراب بخلاف اصله واعلم ايضا ان هذا الجمع يطرد في ستة
اشيا منظومة في قول الشاطبي في شرح الالفية

وقسه في ذي التا ونحو ذكرى   ودرهم مصغر وصحرا
وزينب ووصف غير العاقل   وغير ذا مسلم للناقل

في التثنية
اي المثنى قوله واطلق الجمع الخ اعتذار عن اطلاق الجمع مع كون المراد
جمع المذكر السالم وقوله لكونه على حد المثنى اي طريقته في الاعراب بالحروف
وفي ان اخر كل منهما نون تحذف للاضافة   لانه الخ اي لاجل ان المثنى شريك
مع جمع المذكر السالم في الاعراب بالحروف   بثبات النون اي الكون
الثابتة وتقدم انها كل فعل مضارع الخ فيه تسمح لان الذي تقدم قوله
واما النون فتكون علامة للرفع في الفعل المضارع اذا اتصل به ضمير
تثنية الخ ولم يتقدم انها كل فعل مضارع الخ نعم تقدم ما يفيد ذلك
والخفض اللام بمعنى على   لانها اخت الكسرة في التحرك اي مشاركتها
في التحرك فاطلق التحريك على التحرك من اطلاق اسم السبب على
المسبب   مواضع تخصها الجمع باعتبار الافراد الشخصية والا فالفتحة
ليس لها الا موضع واحد وهو الاسم الذي لا ينصرف   المنصرف اي

حقيقة كزيد او حكما وهو غير المنصرف اذا اضيف او اقترن بال بنا على
انه باق على منعه من الصرف سوا ظهر اعراب ذلك الاسم كزيد او
قدر للثقل او التعذر او المناسبة كمررت بالقاضي والفتى وغلامي
وهو الاسم المتمكن الامكن يحتمل انه تعريف للمنصرف من حيث هو
سوا كان مفردا او جمع تكسير ويحتمل انه تعريف للاسم المفرد ويكون
تعريفا بالاعم انه يحمل الاسم في التعريف على المفرد وقد اجازه المتقدمون
لانه يستفاد به التمييز في الجملة والاسم المتمكن هو العاري عن شبه
الحرف فلم يبن والامكن الزايد في التمكن وهو العاري عن شبه الحرف
الفعل فلم يمنع من الصرف واعلم ان اقسام الاسم ثلاثة متمكن وهو
الاسم المعرب المنصرف ومتمكن غير امكن وهو المعرب غير المنصرف
ولا متمكن ولا امكن وهو المبني كالضماير واسما الاستفهام
لدخول تنوين الصرف عليه الاولى ان يقول للحوق تنوين الصرف
له لان الدخول يكون في الاول والتنوين في الاخر واضافة تنوين
الى الصرف من اضافة المسمى الى الاسم اي التنوين المسمى بالصرف
وبما ذكره من ان الصرف هو التنوين ان تنوين التمكين كما ذكره بقوله
وهو المسمى بتنوين التمكين هو مذهب المحققين الذي اشار اليه ابن مالك
بقوله الصرف تنوين اتى مبينا معنى يكون الاسم فيه امكنا وقيل هو
حرف الجر مع التنوين وقيل مطلق على تمكين التمكين والعوض
والمقابلة الصرف وجمع التكسير المنصرف اي حقيقة كما مثل الشارح
او حكما فدخل غير المنصرف معنا فانحو اعتكفن في مساجدكما ومفردنا
بال نحو وانتم عاكفون في المساجد بنا على ما تقدم في المفرد هذا ولم
يقل المص في الاسم المفرد وجمع التكسير المنصرفين مع انه اخصر لزيادة
الايضاح للمبتدي لانه ربما يتوهم ان المنصرف مجموعهما
وسياتي ان غير المنصرف اي من النوعين المفرد وجمع التكسير
ولا يكون الا منصرفا ولذا لم يقيده المتن بالمنصرف كما فعل فيما قبله
اذا

اذا لم يكن علما هذا قيد في قوله ولا يكون الا منصرفا ولقايل يقول لا ضرورة
الى هذا القيد لان ما جعل جمل علما صار مفردا والكلام في الجمع نعم يصح
اطلاق الجمع عليه باعتبار اصله فان كان علما الا نحو عرفات علما
لموضع الوقوف واذرعات قرية من قرب الشام واختلف العرب في
اعراب هذا النوع المسمى به على ثلاثة فرق فبعضهم يعرب به على ما
ما كان عليه قبل التسمية ولم يحذف تنوينه لانه في الاصل للمقابلة
فاستحب بعد التسمية وهذه هي اللغة المشهورة وبعضهم يعرب به
على ما كان عليه قبل التسمية مراعاة للجمع ويترك تنوينه مراعاة
للعلمية والتانيث وبعضهم يعرب به اعراب ما لا ينصرف فيترك تنوينه
ويجره بالفتحة مراعاة للتسمية فقط فالاول راعى الجمعية فجعل نصبه
بالكسرة وراعى اجتماع العلمية والتانيث فترك تنوينه وهو وان لم
يكن تنوين صرف الا انه شبه له في الصورة وقضية ذلك كما قاله
بعضهم انه لو سمي به مذكر كان سمي رجل بمسلمات انهم يصرفونه
وقد روعيا اللغات الثلاث قول تنوبتها من اذرعات واهلها بيثرب
ادنى دارها نظر عالي .. المعتل اي التي اخرها حال الاضافة
حرف علة وانما قلنا حال الاضافة لئلا يرد عليه فونا فانه اخرها حال
افرادها واصله فوه بفتح الفا عند سيبويه والخليل وبضمها عند الفرا
وعلى كلا القولين هو باسكان الواو المضافة اي الى غير يا المتكلم
في التثنية مطلقا اي سوا كان لمذكر او لمونث السالم الذكر اي
وال في الجمع للعهد الذكري والقرينة على ذلك ذكره مع المثنى كما مر
في الاسم الذي لا ينصرف سوا كان مفردا او جمعا مكسرا ظاهر
الاعراب او مقدره وضابطه انه المشابه للفعل في اشتماله على علتين
فرعيتين معتبرتين مختلفتين مرجع احداهما الى اللفظ والاخرى الى المعنى
او علة فرعية تقوم مقام علتين وذلك ان الفعل فيه علتان فرعيتان
احدهما ترجع الى اللفظ وهي اشتقاقه لفظه من لفظ المصدر عند

البصريين والمشتق فرع المشتق منه واما عند الكوفيين فالعلة اللفظية
شبه التركيب لان الفعل يدل علي الحدث والزمان والنسبة والاسم يدل
علي الذات فقط والمركب فرع المفرد كذا في الحاشية ومثله في حاشيته
علي الاشموني وتعقبه نقلا عن العلامة الدنشوري حيث قال
وفيه تامل لان التركيب جا للفعل من حيث المعنى اه والثانية ترجع
الي المعنى وهي احتياجه الي الفاعل في الاسما الافادة وما يحتاج فرع
ما لا يحتاج اليه فالفعل فرع عن الاسم باعتبار اللفظ والمعنى فاذا
شابهه الاسم في اشتماله علي مطلق علتين الخ وليس المراد في اشتماله
علي عين العلتين اللتين في الفعل منع منه شيان ممنوعان من الفعل
وهما الكسر والتنوين بوصف العلتين المعتبرتين اندفع ايراد نحو هند
اذا صرف مع ان فيه الفرعيتين اي لانهما ليستا بمعتبرتين لانتفا
بعض الشروط كما سياتي فلو كانت العلتان من جهة اللفظ نحو اجيمال
بالجيم تصغير اجمال جمع جمل ففيه فرعيتان فان المجموع فرع المفرد
والمصغر فرع المكبر وكلاهما من جهة اللفظ او كانتا من جهة المعنى
فقط نحو حايض وطامث ففي كل منهما فرعيتان التانيث وهو فرع
التذكير والوصف وهو فرع الموصوف وكلاهما من جهة المعنى فلم يمنع
منه الكسرة ولا التنوين لانه لم يصرف بذلك كامل الشبه بالفعل ثم اعلم
ان حاصل العلل الموجبة لمنع الصرف تسع الاولي صيغة منتهى الجموع
والثانية التانيث وهو ثلاثة انواع تانيث بالالف المقصورة او
الممدودة وتانيث بالتا الظاهرة وتانيث معنوي كما سياتي والثالثة
المعرفة والمراد به هنا خصوص العلمية لا غيرها من بقية المعارف
لعدم مدخلية المضمر والمبهم هنا لكونهما مبنيين والكلام في المعربات
والمحلى ذي الاضافة او اللام غير المنصرف في حكم المنصرف والرابعة
العجمة والخامسة وزن الفعل والسادسة زيادة الالف والنون والسابعة
العدل والثامنة التركيب والتاسعة الوصف وان من هذه العلل

مايقوم

مايقوم مقام علتين فيستقل بالمنع بمفرده وهو شيان صيغة منتهى الجموع
والف التانيث المقصورة او الممدودة اما وجه قيام الاول مقام علتين
كونه جمعا بمنزلة علة وهي من جهة المعنى ففيه فرعية المعنى بالدلالة
علي الجمعية وكونه اقصى بمنزلة علة اخرى وهي من جهة اللفظ ففيه
فرعية اللفظ لخروجه عن صيغ الاحاد العربية واما وجه قيام الثاني
مقامهما فلانه زيادة دالة علي التانيث لازمة لبنا ما هي فيه فلا يقال
في حمرا حمر ولا في حبلي حبل فالتانيث بمنزلة علة اخرى وهي من جهة
المعنى واللزوم بمنزلة علة اخرى وهي من جهة اللفظ كذا في الحاشية
والذي في حق علي الاشموني ان التانيث بمنزلة علة ترجع الي اللفظ ولزوم
علميته علة ترجع الي المعنى وان منها ما لا يستقل بالمنع بل لابد من علة
ثالثة معه وهو السبعة الباقية وبعض الثامنة وهو التانيث بالتا
والتانيث المعنوي وهذه علي قسمين ما يمنع منها مع الوصفية وما
يمنع مع العلمية ضرورة الوصف والعلمية لا يجتمعان لتنافي مدلولهما
فان مدلول العلمية الذات ومدلول الوصفية حال من احوالها فيمتنع
مع الوصف ثلاثة اشيا العدل كمثنى وثلاث ووزن الفعل كاحمر وزيادة
الالف والنون كسكران ويمنع مع العلمية هذه الثلاثة كعمر ويزيد وعثمان
وثلاثة اخر وهي العجمة كابراهيم والتانيث كطلحة وزينب والتركيب
كمعدي كرب اذا علمت ذلك علمت ان تسمية كل واحدة من هذه
العلل السبعة وبعض الثامنة علة مجازا كل واحدة جزء علة فالعلة
التامة الموجبة لمنع الصرف مجموع علتين او واحدة تقوم مقامها
كما قاله بعضهم وقد اشار الشارح لعظم ما تقدم بقوله وهو ما كان
قوله علي صيغة منتهى الجموع الخ وهو ما كان الخ اي الاسم الذي لا ينصرف
المشتمل علي علة تقوم مقام علتين ما كان الخ اي الذي وجد علي وزن
صيغة اي هيئة منتهى اي اقصى الجموع اي لا يمكن ان يجمع جمع
تكسير مرة اخرى بعد حصوله علي هذه الصفة مثلا كلب يجمع علي
اكلب ثم يجمع اكلب علي اكالب وكذا نعم يجمع علي انعام ثم يجمع انعام علي

اناعيم واكالب وناعيم لايجمعان بعد ذلك فهما صيغة وقعت عندها جموع
التكسير وقولنا لا يمكن ان تجمع جمع تكسير لاينافي كونه امكان جمعه جمع سلامة
نحو الصواحبات جمع صواحب فصواحب لا يجمع تكسير بعد هذه الصيغة
التي هي عليها وان جمعت جمع سلامة علي صواحبات وانما لم يكن الجمع جمع
سلامة ضارا في دعوى ان صيغة صواحب مثلا بلغت اقصى صيغة
الجموع مع انه قد بقي من الصيغ صواحبات جمع فلم تبلغ صواحب
اقصاها لان جمع السلامة لما كان لا يغير الصيغة لا يبطل نهاية الجمعية
علي جمع التكسير فهو بسبب ذلك كالعدم وضابطه عند عم كل جمع مكسر
بعد الف تكسيره حرفان كمساجد او ثلاثة اوسطها ساكن
كمصابيح ولا فرق بين ان يكون اوله ميما كما مثل او غيرها كصوامع وقناديل
وسواحذف من الاخر كالنا قص من الصيغة الاولي نحو جوار اولا والحرف
المشدد بحرفين فنحو دواب من الصيغة الاولى ونحو بخاتي جمع بختي
من الثانية وبقولنا كل جمع مكسر خرج نحو تداني وتواني فانهما مفردان
مصدران لتداني وتواني وبقولنا اوسطها ساكن طواعية وكواهية
وهما خارجان بالجمع ايضا لانهما مفردات وخرج ملايكة ونحوه وبعضهم
اخرجها باشتراط ان لا يكون في اخر هذا الجمع تا التانيث وقد علم من ضابطه
المذكور شروطه بقي منها ان لا تلحقه يا النسبة في الجمعية فخرج نحو ضفار
الي ظفار بوزن قطام مدينة باليمن يجلب منها الطيب المسمى
بالاظفار فهو مصروف لان اليا فيه للنسب تحقيقا وخرج نحو حواري
بالحا المهملة والرا بعد الالف وهو الناصر وحوالي وهو المحتال
فكل منهما مصروف لان اليا فيه ملحقة بيا النسب لانه سمع من العرب
منصرفا فقدر فيه الانتساب وان لم يكن منسوب حقيقة
او كان مختوما بالف التانيث الممدودة اي الف التانيث الممدودة
عند بعضهم هي الالف التي بعدها همزة وعند بعضهم الف قبلها
الف فتنقلب هي همزة وعلى هذا فاطلاق الممدودة عليها مجاز لا الممدودة
ما قبلها لا هي وهي تمنع مطلقا سوا كانت في علم كزكريا او نكرة كصحرا
او

اوصفة كحمرا او جمع كاصدقا جمع صديق وصلحا جمع صالح واعزا جمع
عزيز والف التانيث المقصورة الف لينة مفردة سوا كانت في علم
كرضوا اسم جبل بالمدينة او نكرة كذكرى او صفة كحبلى او جمع كمرضى
وجرحي   او كان فيه العلمية والتركيب هذا شروع فيما فيه علتان
والعلمية كون الاسم علما لمذكر او لمونث والتركيب جعل اسمين بمنزلة اسم
واحد   شرط تاثيره منع الصرف من انضمامه للعلمية كونه مزجيا ليس
عدديا ولا مختوما بويه فخرج المركب الاضافي فانه يجري على جزئه
الثاني بعد التركيب ما جري عليه قبله من الصرف وعدمه كغلام زيد وابي
هريرة واما جزؤه الاول فيعرب بالحركات الثلاث لفظا او تقديرا وخرج
المركب الاسنادي نحو شاب قرناها وتابط شرا فانه مبني محكي على حاله
علي العلمية فلم يكن له حظ في منع الصرف لان منع الصرف مخصوص بالمعربات
هكذا قيل ولقايل ان يقول الجملة من حيث هي جملة قبل جعلها علما
مبنية وان كانت اجزاؤها معربة وبعد العلمية معربة اعرابا تقديرا
لاشتغال الحرف الاخير بحركة الحكاية فتكون من المعربات تقديرا لا من
المبنيات وان كان كذلك فينبغي ان يحكم عليها بالانصراف او بعدمه كما في
عصي وحبلي وموسى ويمكن ان يقال الحكاية مانعة من اعتبارها اسما
واحدا حتي يحكم عليها بالانصراف او بعدمه وخرج ايضا المركب التقييدي
مطلقا التوصيفي وغيره بجملة الشروط كالحيوان الناطق وان قلم زيد
علميين وخرج ايضا المركب العددي كخمسة عشر فانه مبني على فتح الجزئين
الا اثني عشر واثنتي عشر فان الجزء الاول منهما يعرب اعراب المثنى والجزء
الثاني مبني علي الفتح وخرج المزجي المختوم بويه كسيبويه فانه مبني
علي الصحيح وقد اشار الي هذه الشروط الشم بالمثال في قوله نحو
معدي كرب وحضرموت وبعلبك فيرفع الجزء الثاني بالضمة وينصب
ويجر بالفتحة بلا تنوين والجزء الاول باق علي حاله من السكون
كمثال الشم او الفتح كما مثلنا وهذا هو الافصح ويجوز فيه ايضا

الصرف والبنا   ا والعلمية والتانيث سواكان التانيث لفظيا او معنويا
اما المعنوي فهو ان يكون اللفظ المجرد من التا والالف موضوعا في الاصل
لمونث سوا سميت به مونثا حقيقيا كزينب علم امراة او مذكرا حقيقيا
كالمثال علم رجل او يكون في الاصل لمذكر ثم جعل علما لمونث كزيد علم
امراة وهذا التانيث انما يكون بتا مقدرة لظهورها في التصغير وشرطه
مع انضمامه للعلمية واحد من امور اربعة اما زيادة الاسم على ثلاثة الاسم
احرف كزينب وسعاد لان الحرف الرابع ينزل منزلة تا التانيث واما تحرك
الوسط من حروفه نحو سقر اسم لجهنم لان الحركة قامت مقام الرابع القايم
مقام التا واما كونه اعجميا كجور بضم الجيم وحمص اسم بلد واما كونه منقولا تجوّز
من مذكر نحو زيد اذا سمي به امراة لانه حصل بنقله الى التانيث ثقل
عادل خفة اللفظ كثقله بالتا هذا مذهب سيبويه والجمهور فان لم يوجد
من هذه الاربعة نحو هند ودعد جاز فيه الوجهان والمنع اجود عند
سيبويه واما التانيث اللفظي فهو ان يكون اللفظ ملحقا باخره علامة
التانيث سواكان موضوعا لمذكر كطلحة وحمزة او لمونثة كفاطمة وان
كان الثاني معنويا ايضا ولا شرط له غير انضمامه للعلمية اذا علمت ذلك
علمت ان اقسام التانيث ثلاثة لفظي ومعنوي كفاطمة علم امراة ولفظي
فقط كطلحة وحمزة علمي رجلين نظرا للاصل وقد اشار الى ما تقدم
ابن مالك بقوله كذا مونث بها مطلقا ؛ وشرط منع العار كونه ارتقا ؛
فوق الثلاث او كجور او سقر ؛ او زيد اسم امراة لا اسم ذكر ؛ وجهان
في العادم تذكيرا سبق ؛ وعجمة كهند والمنع احق ؛   اوكان فيه العلمية
والعجمة كون اللفظ مما لم تضعه العرب وشرط منعها مع العلمية
ان يكون ما يجي فيه علما في لغة العرب العجم قبل استعماله في اللغة العربية
علما وهذا ما جزم به ابن الحاجب ووافقه ابن مالك وهشام وهو
ظاهر قول سيبويه لكن جمهور النحويين على انه لا يشترط وانما
الشرط ان يكون علما في اول استعمال العرب وبه جزم الرضي وقال

الا

جامعة الملك سعود
قسم المخطوطات
عمادة شؤون المكتبات

العجم
الاتري ان قالون اسم جنس في الجميع بمعنى الجيد ثم نقلته العرب الى العلم فلا
ينصرف فيه فصار غير منصرف وشرطها عند سيبويه واكثر النحاة تحرك
الوسط ورجحه الرضي والمتاخرون واما عند ابن الحاجب وجماعة فالشرط
احد امرين اما تحريك الوسط او زيادة حروف الاسم على ثلاثة قال
الاشموني ويتحصل في الثلاثي ثلاثة اقوال احدها ان العجمة لا اثر لها
فيه مطلقا وهو الصحيح والثاني ان ما تحرك وسطه لا ينصرف وفيما
سكن وسطه وجهان الثالث ان ما تحرك وسطه لا ينصرف وما سكن
وسطه ينصرف وبه جزم ابن الحاجب واعلم ان الاسما الانبيا وكذلك الملايكة
اعجمية الا اربعة منظومة في قـــــولـــه
هود شعيب صالح محمد   اوضاعها في العجم ليس توجد
رضوان مالك نكير منكر   امثالها في الحكم ما قد ذكروا   لكن رضوان
منه ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الالف والنون بخلاف بقية الاربعة
فانها مصروفة وكذا اسما جميع الانبيا لا تنصرف الا سبعة منظومة في قوله
تذكر شعيبا ثم نوحا وصالحا   وهودا ولوطا ثم شيثا محمد   او العلمية
ووزن الفعل اي وزن يختص في لغة العربية بالفعل اصالة يعني ان الواضع
وضعه اصالة للفعل ولم يوجد في الاسما العربية من غير شذوذ الا منقولا
عن الفعل كشمر بتشديد الميم على فرس واما بقم نبت يصبغ به معروف   علم
عجمي فلا ينصرف اختصاص هذا الوزن بالفعل لما تقدم من تقييد الاسما
بالعربية وكضرب على وزن المجهول على رجل من غير اعتبار ضمير والا بان   المجهول
اعتبر مع الضمير كان من العلم المحكي واما دُئِل بضم الدال وكسر الهمزة فشاذ
وقد تقدم انا قلنا من غير شذوذ فان لم يكن الوزن مختصا بالفعل فشرطه
ان يكون في اول الاسم الذي على وزن الفعل حرف زايد كما يزاد في اول
المضارع اي حرف من احرف المضارعة الاربعة نحو احمد ويحمد وتغلب
ويشكر اعلاما لاشخاص معينة فهي ممنوعة من الصرف لانها مبدوة
بحروف خاصة بالمضارع فلم تكن في اصل الاسم وها هنا كلام نفيس فانظره

في الحاشية او العلمية وزيادة الالف والنون اي زيادتهما علي حروف
الكلم الاصلية فلا منع فيما هما فيه وهما اصليتان كستمان او احدهما
كشيطان وان تجاذب الكلمة الاصلان اصل يقتضي الزيادة واصل
يقتضي عدمها جاز الصرف وعدمه نحو شيطان ان كان من شطن
بمعني بعد انصرف لاصالة النون وان كان من شاط شيطا اذا هلك
لم ينصرف ومثل ذلك حسان من الحسن وعفان من العفة والعفونة
او العلمية والعدل نحو عمر العدل في اللغة له معان منها نقيض الجور وفي
الاصطلاح تحول الاسم عن صيغته الاصلية الي صيغة اخرى مع اتحاد اعلال ولام
المعنى من غير الحاق فخرج بقولنا مع اتحاد المعنى المشتق المشتق فانه يختلف
المعني فيه وفي المشتق منه فضارب قد خرج عن معني الضرب كما خرج
عن لفظه بخلاف نحو ثلاث فانه لم يتغير عن المعني التكراري المستفاد
من ثلاثة ثلاثة وبقولنا من غير اعلال ما تغير للاعلال كمقام فان اصله
مقوم كمذهب نقلت حركة الواو الي القاف فيصار مقوم بحركة الواو بحسب
الاصل وانفتح ما قبلها الان فابدلت الفا فصار مقام فهذا الايقال له
عدل عندهم لان التغيير للاعلال وبقولنا ولا الحاق نحو كوثر لانه اخرج
عن الصيغة بزيادة الواو وفيه لغرض الالحاق بجعفر ثم ان العدل نوعان
تحقيقي وهو الذي يدل عليه دليل غير منع الصرف وتقديري تحقيقي م
وهو الذي لا يدل عليه الا منع الصرف فالتحقيقي يمنع الصرف مع الوصفية
نحو مثني وثلاث ورباع والتقديري يمنع مع العلمية نحو عمر فانه لم يوجد
الا علما غير مصروف ولم يكن فيه تقدير سبب اخر مع العلمية سوي العدل
فقدر فيه لئلا يلزم هدم قاعدتهم في كون الاسم غير مصروف بسبب
واحد فقيل انه عدل عن عامر كزفر معدول عن زافر او الوصف
والعدل تقدم معني العدل واما الوصف فهو اسم يدل على ذات مبهمة
وحال من احوالها ولو عبر بالوصفية بدل الوصف لكان اولي لانه تقدير
كلامه او وجد في الاسم الوصف والعدل وهذا غير صحيح لان الوصف اسم وجد

كما

24

كما مر فكيف يوجد في الاسم اذ يلزم عليه ظرفية الشيء في نفسه وشرط الوصفية
منع الصرف مع علة اخرى الاصالة اي ان يكون اللفظ موضوعا للمعنى
الوصفي اولا وان غلبت اسميته بعد ذلك فلا يضر اذ يراد به ذات معينة مع ملاحظة
حالها او بدون تلك الملاحظة بعد ان كان موضوعا للدلالة على ذات مبهمة
وحال من احوالها خلاف العكس ولذا قال ابن مالك وألغين عارض الوصفية
كاربع وعارض الاسمية نحو مثني معدول عن اثنين وثلاث معدول
عن ثلاثة ورباع معدول اربعة ومثلها مثلث ومربع لان كلا منهما معدول
عن مكرر فان الاصل تعدد اللفظ وتعدد المعني وتكرره وحيث لم يتعدد
اللفظ علم انه معدول عن مكرر واختلفوا فيما وراء ذلك الي عشار ومعشر
هل هو جائز ام لا والصواب مجيئه او الوصف وزيادة الالف والنون تقدم
شرط الوصف وهو الاصالة واما الالف والنون فيه فشرطهما ان لا يكون مونث
ما هما فيه علي فعلانة عند الاكثر وهو الراجح وقيل الشرط انتفاء وجود
فعلي مونثه ويظهر اثر الخلاف فيما لا مونث له اصلا فعلي الاول يمنع من
الصرف لانتفاء فعلانة الذي هو الشرط الذي هو شرط في منع الصرف
وعلي الثاني يصرف لعدم وجود فعلي ومن ثم اختلفوا في رحمن اذا تجرد
من ال والراجح المنع بناء علي الاول فهذه كلها اي الاسماء المذكورة ونحوها
او تتل ال سواء كانت معرفة كقوله وانتم عاكفون في المساجد او موصولة كقوله
ما انت باليقظان ناظره اذا نسيت بمن تهواه ذكر العواقب بناء علي ان
ال متوصف بالصلة المشبهة او زائدة كقوله رايت الوليد بن اليزيد مباركا
ومثلها ام في لغة طي اشمت من نجد بريقا تالقا تبيت البهم بليل ام ارمد
اعتاد ام لغا ثم اعلم ان فيما لا ينصرف اذا اضيف او تبع ال ثلاثة اقوال
احدها ان يكون باقيا علي منعه من الصرف مطلقا ثانيها ان يكون منصرفا
مطلقا ثالثها التفصيل وهو انه ان زالت منه علة فمنصرف نحو باحمدكم وبعثمانكم
فان العلمية زالت لان الاعلام لا تضاف حتى تنكر وان بقيت العلتان
فلا نحو باحسنكم والجزم هو لغة القطع مطلقا واصطلاحا قطع الحركة

او الحرف من الفعل المستقبل . علامتان السكون هو لغة ضد الحركة
واصطلاحا ما ذكره الشارح والحذف هو لغة الاسقاط والقطع والوصل
واصطلاحا ما ذكره الشارح ايضا سقوط حرف العلة اي من الفعل
المعتل وقوله او النون اي من الامثلة الخمسة وقوله للجازم اي لاجله فان
قلت حيث كان السكون اصطلاحا حذف الحركة كما ذكره الشارح كان المناسب
ان يقول المتن وللجزم علامة الحذف ويكون الحذف شاملا لحذف الحركة
وهو السكون ولحذف حرف العلة وحذف النون قلت افراد التصريح بالمقصود
فان قلت العلامتان المذكورتان هما نفس الجزم اذ هما حذف الحركة او الحرف
والجزم هو ذلك فقد جعل الشي علامة لنفسه وذلك غير معهود قلت
هذا الاشكال ساقط اما على ان الاعراب معنوي فظاهر لان الجزم
غير السكون والحذف لان الجزم تغيير مخصوص علامته السكون وما ناب عنه
واما على ان الاعراب لفظي فالتغاير بالاجمال والتفصيل في الخط
اي منه وقوله تبعا حال من الواو اي حالة كونها تابعة للالتقا
الساكنين علة لحذفها في اللفظ وفي بعض النسخ لالتقا الساكنين وعليها
كتب الشيخ البشبيشي حيث قال اي ليس حذفها في الخط لدفع التقاء
اجتماع الساكنين وان كان حذفها في اللفظ لدفع ذلك من نحو لتبلون
فان النون حذفت لتوالي النونات الاصل لتبلوون بواوين ونون خفيفة
بوزن تنصرون حذفت ضمة الواو الاولى للثقل فالتقا ساكنان فحذفت
الواو الاولى التي هي لام الفعل لالتقا الساكنين وانما لم تحذف واو الضمير
لانها فاعل فهو عمدة وكلمة فصار لتبلون فادخلت نون
التوكيد المشددة وهي بنونين على نون الرفع فاجتمع ثلاث نونات
حذفت نون الرفع لتوالي النونات ولما حذف نون الرفع التقا ساكنان
الواو والنون المدغمة ولم تحذف الواو لعدم ما يدل عليها بل حركت بما
يناسبها وهو الضم لكونه حقها فقيل لتبلون ولم تحذف النون لفوات
الغرض الذي يجي بها لاجله وهو التوكيد واعراب هذا الفعل ان تقول

اللام

ارادح

لا

٢٥

اللام موطية وتبلون فعل جماعة الذكور المخاطبين مبني للمفعول مرفوع
وعلامة رفعه النون المحذوفة لتوالي الامثال والواو نايب فاعل في
محل رفع والنون للتوكيد فان قلت قد جمع بين ثلاث نونات نحو النسا
جنن في الماضي ويجنن في المضارع قلت لما كان منهما نونان من نفس
الكلمة وواحدة زايدة جاز ذلك نحو لتبلون فان الاولى للرفع وثنتان للتوكيد
فالثلاثة زوايد على اصل الكلمة والثقل انما يحصل بالزوايد مواضع جمع
موضع باعتبار الافراد الشخصية فلا يراد ان السكون ليس له الا موضع
والحذف له موضعان كما تقدم نظيره او انه اراد بالجمع ما فوق الواحد بالنسبة
للحذف وغلبه على السكون ولم يتصل باخره شي اي يوجب بناه او
ينقل اعرابه من نوني النسوة والتوكيد او ضماير الفاعلين خلافا للشيخ الشنواني
حيث اقتصر على الثاني فان الجازم اذا دخل على ما فيه نون النسوة نحو لم
يرضعن كان مبنيا على السكون محله جزم سالم يكن في اخره الفاالخ
لو اسقطها في لكان اظهر لان اثباتها يوهم ان اجزا الفعل المعتل غير حرف العلة
وليس كذلك وان كان حرف العلة هو الاخر يلزم اثباتها ان يكون الشي
ظرفا لنفسه ويجري ذلك في امثال هذه العبارة حرف علة اي اصلي
فان كان غير اصلي بان كان بدلا من همزة كيقرا في القران ومن اقراه الضيوف
ويوضو ثم دخل الجازم جاز حذفه وتركه بنا على الاعتداد بالابدال وعدمه
كما قاله الشارح في شرح الازهرية وعلامة جزمها حذف حرف العلة وذلك
لان الجازم لما دخل ووجد الاخر منها ساكنا فلم يمكنه تجديد الجزم فيه بالسكون
وكان ذلك الاخر لضعفه شبيها بالحركة سلطا عليه بحذفه نعم لو اتصل باخر
الفعل نون النسوة او التوكيد وجب بنا حرف العلة نحو لم يخشين ولم يرمين
ولم يدعون وهي كل فعل الخ الاولى اسقاط كل لانها للافراد والتعريف
والماهية لكنه لما الخ اي معنى الضابط التي بها لبيان الاطراد اي التنصيص
على كل فرد فصل ٨٦٧٨٨٧ هو لغة الحاجز بين الشيئين واصطلاحا
عبارة عن الالفاظ المعينة الدالة على تلك المعاني المخصوصة على الفاعل

عنو السيد وهو مصدر يحتمل ان يكون بمعني الفاعل وان يكون بمعني المفعول
والمعني علي الاول هذه الالفاظ للهيئة الدالة علي المعاني المخصوصة فاصله
مابعدها عما قبلها لتميزها عنها وعلي الثاني مفصولة عنها وهذا بالنظر
للاصل كما قاله الشبراملسي والا فهو من قبيل علم الجنس فهو ملحق بالاعلام
الجامدة غير مراعي فيها معناها الاصلي فلا حاجة لجعله بمعني فاعل او مفعول
في ذكر الجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لفصل حاصل بمعني
محصول اي محصل الكلام الطويل المتقدم من اول باب علامات الاعراب
الي هنا من فيه للبيان اي الذي هو علامات الاعراب ممتدا الي هنا الي
ولا يصح ان تكون منها لابتدا الغاية كقولهم سرت من البصرة اذا السير
ثابت في المبدا دون الذكر هنا واشرت بقوله ممتدا الي هنا الي ان الي
متعلق بمحذوف كما اشار اليه بعضهم تقريبا مفعول لاجله اي ذكر
المص ذلك لتقريب المبتدي اي تكرير التعلم له ليسهل عليه وهذا جواب
عما يقال التكرير معيبا علي عادة المتقدمين متعلق بمحذوف حال من
ذكر اي حالة كونه جاريا علي الخ وهذا جواب عما يقال هل المص اخترع هذا الصنيع
او مسبوق به وحاصله اي ما تقدم المعربات قسمان مبتدا وخبر
وفيه الاخبار بالمثني عن الجمع وصح ذلك مع ان الخبر عين المبتدا اما لان المراد
بالمعربات الجنس الصادق بالاثنين فال فيه للجنس والقاعدة ان ال
الجنسية اذا دخلت علي جمع ابطلت معني الجمعية واما لان كل قسم متعدد
فالجمع باعتبار تعدد نوع كل قسم فالمثني في معني الجمع فالمطابقة موجودة
نظرا للمعني علي حد فاذا هم فريقان يختصمون والحاصل انه لابد من
التاويل في المعربات ليوافق قسمان او عكسه والمراد بجنس المعربات
من حيث هي لا بقيد كونها معربة بالحركات ولا بقيد كونها معربة بالحروف
فلا يلزم تقسيم الشي الي نفسه والي غيره وكونها قسمين بالاستقرا
يعرب بالحركات اي وجودا وعدما فدخل فيه المعربات بالسكون وبذلك
اندفع ما يقال ان المعربات ان المعربات لا يدخل في المعربات بالحركات

او

بالسكون لاحاجة اليه لدخوله فيما يعرب بالحركات كما تقدم يعرب بالحروف
اي وجودا وعدما فدخل فيه المعربات بالحذف وبذلك اندفع ما يقال
ان المعربات بالحذف لا يدخل او بالحذف اي حذف احد الاحرف الاربعة
وفيه ما تقدم اربعة انواع جمع نوع والمراد اربعة ابواب ولفظ انواع
زايد للتوكيد والمبادرة الي بيان ان المراد بقوله اربعة انواع لا الافراد لان
الافراد اكثر من ذلك بل لا تنحصر ولم يقتصر الشيخ رحمه الله تعالى علي التفصيل
حيث لم يكتف بقوله فالذي يعرب بالحركات الاسم المفرد الخ بل اجمل اولا
حيث قال اربعة انواع الخ محافظة علي فايدة الاجمال ثم التفصيل
الاسم المفرد وجمع التكسير اي الا ما الحق منهما بالمثني وهو جمع المذكر
السالم ككلا فانه مفرد اللفظ الحق بالمثني في اعرابه ان اضيف الي الضمير
وسنين وبابه فانه جمع تكسير الحق بجمع المذكر السالم في اعرابه وكلها المراد
بالكل المجموع ولذا قال الش اي مجموع الانواع الاربعة وهذا اذا نظرنا
لكلام المص بقطع النظر عن استثناه بان يراد بضمير كلها ما يشمل وانما
كان من الكل المجموعي للتخلف عن الحكم المذكور في بعض الافراد الداخلة
تحت كل وهو المستثني فيكون من الكل المجموعي واما ان نظرنا الي كلام المص
مع اخراج المستثني من اول الامر بان يكون المراد بالضمير غيره فيكون
من الكل الجمعي لانه ليس هناك افراد مما دخل تحت كل تختلف عن الحكم
المذكور لعدم دخول ما يخلف تحتها قاله العلامة السوسي بل يصح ان
يراد الجمع مطلقا ولا يضر التخلف الذي ذكره الش لان المص قد استثني
ما تخلف فيه ذلك بقوله الاتي وخرج الخ والحاصل انه لاحاجة الي ذكر الش بل يراد
بالكل الجمعي لان الظ اخرج ما دخل فيه مما خالف الاصل هذا اي
المذكور من كون مجموع الانواع الاربعة ترفع بالضمة الخ هو الاصل في
المعربات جمع المونث السالم اي ما يصدق عليه لا نفسه اي لفظ
جمع اذ هو ينصب بالفتحة كما لا يخفي والاسم الذي لا ينصرف اي
ما يصدق عليه هذا الاسم نحو احمد لا نفسه اي لفظ الاسم الذي لا ينصرف لانه

ليس فيه شي من موانع الصرف والمراد ما لم يضف او يلي ال فلا تغفل المعتل
الاخر اي ما يصدق عليه هذا الاسم وهو يغزو او يخشى او يرمي ونحوها نظير
ما مر ان قلت لا حاجة الي تقييد المعتل بالاخر ولا فايدة له لان المعتل في اصطلاح
النحاة يختص بما اخره حرف علة والتعميم اصطلاح صرفي قلت اذا سلم ذلك
ففايدة التقييد بيان الواقع ودفع التوهم والحاصل ان المعتل عند النحويين
ما كان اخره حرف علة وعند الصرفيين ما فيه حرف علة سوا كان اوله
او وسطه او اخره فهو اعم مطلقا من المعتل عند النحاة فيجتمعان
في نحو يخشى ويدعو ويرمي وينفرد المعتل عند الصرفيين وعد وقال
بحذف اخره وتقدم انه ينصب بفتحة مقدرة على الالف وظاهرة علي
الواو واليا فان قلت لم لم يحملوا النصب في هذا الفعل المعتل علي الجزم
فيكون بحذف اخره كما ان الجزم كذلك كما حملوا نصب الافعال الخمسة علي جزمها
فكان بحذف النون قلت اجيب بانه انما كان ذلك في الافعال الخمسة لتعذر
الاعراب بالحركة فيها بخلاف ما هنا فاعرب نصبا بالحركة مقدرة على
الالف ظاهرة علي الواو واليا على الاصل التثنية وجمع المذكر السالم
اي ما يصدق عليه نظير ما مر لا لفظهما لان لفظ التثنية مصدر ولفظ جمع
ليس هو الجمع والاسما الخمسة اي ما تصدق عليه لا هي بنفسها كما مر اي
تعرب بالحروف في احدى لغاتها بالشروط السابقة وتسمي لغة الاتمام ومنها
لغتان القصر وهي لزوم الالف في الاحوال الثلاثة والاعراب بالحركات الثلاثة
مقدرة عليها كالفتى والنقص وهو حذف احرف العلة والاعراب بالحركات
الظاهرة علي ما قبلها كما هو مبسوط في النحو المطولات والافعال الخمسة
اي كما تصدق عليه كما مر وكونها خمسة باعتبار صيغها اما باعتبار
معانيها فتزيد علي ذلك كما سبق وقال بعضهم انه في الاصل مصدر نقل
الي الكلمة المخصوصة وليس هو اسم مفعول لا قبل النقل ولا بعده بل هو
قبل النقل مصدر وبعد النقل اسم للكلمة المخصوصة وليس من اطلاق المصدر
علي اسم المفعول مجازا فعلى هذا يكونه حقيقة عرفية لتبادر هذا المعنى
وهو

٢ قوله فاما التثنية مصدر اريد به اسم المفعول كما سبق ام

٢٧

وهو الكلمة المخصوصة الي الذهن عند الاطلاق وهو علامة حقيقة والحاصل
ان اطلاق التثنية علي الكلمة المخصوصة اما مجاز او حقيقة عرفية
فترفع بالالف وتنصب وتخفض باليا علي اللغة المشهورة ومقابلها الزامه
الالف واعرابه كالمقصور وعليه لا وتران في ليلة وان هذان لساحران وان
من العرب من يلزمه الالف ويعربه كالمفردات فتقول جا الزيدان بضم النون
ورايت الزيدان بفتحها ومررت بالزيدان بكسرها ولو سمي به اي المثنى
جاز اعرابه كاصله واعرابه اعراب ما لا ينصرف مع لزوم الالف كعمران
واما جمع المذكر السالم الخ ولو سمي به او عا الحق به جاز اعرابه كاصله وبعرابه
كحين في لزوم اليا وظهور حركات الاعراب علي النون مع التنوين ما لم يكن
اعجميا والا امتنع التنوين واعرب به اعراب ما لا ينصرف كقنسرين وجماعة
الحاقه يعربون في لزوم الواو والاعراب علي النون غير منونة وجاز اعرابه
كهارون لزوم الواو والاعراب علي النون كالعلمية وشبه العجمة وجاز لزوم
الواو وفتح النون وانظر علي هذا الاخير هل الاعراب بحركات مقدرة
علي النون او الواو وفي الشيخ خالد علي التوضيح ان هذا نظير بلزوم المثنى
الالف وبكسر النون وتقديم الاعراب وقضيته ان تقدر الحركات ها هنا علي الواو
قاله الشيخ العبادي فيرفع بالواو المضموم ما قبلها لفظا وهو ظاهر
او تقديرا نحو المصطفون المكسور ما قبلها اي لفظا وهو ظاهر او
تقديرا وانهم عندنا لمن المصطفين فان اصله المصطفيين تحركت اليا الاولى
وانفتح ما قبلها قلبت الفا ثم حذفت الالف لالتقا الساكنين وبقيت فتحة
الفا دليل عليها واما الاسما الخمسة فترفع الخ اي في احدى لغاتها
ماهر وتنصب وتجزم بحذفها وقد ورد حذف النون لغير ناصب وجازم
نثرا ونظما ففي ساحران تظاهرا اي تتظاهرا فادغمت التا في الظا
وفي الحديث لا تدخلوا الجنة حتى تومنوا ولا تومنوا حتى تحابوا وقال الشاعر
ابيت اسري وتبيتي تدلكي ٭ وجهك بالعنبر والمسك الزكي
علي ذلك وانما جاز حذفها حملا علي اصلها الذي هو الضمة فانها حذفت ولا يقاس

تخفيفا كقراءة ابي عمرو يا مركم باسكان الرا واذا اجتمعت هذه النون
مع نون الوقاية جاز الاثبات مع الفك والادغام وجاز الحذف والمحذوف
عندك ورجحه ابن مالك نون الرفع واكثر المتاخرين علي انه نون الوقاية
علامات الاعراب الاضافة بمعنى اللام على ان الاعراب معنوي وبيانه علي
انه لفظي اي هذا باب بيان حقايق الافعال بالمثال بقوله نحو ضرب
الخ وذلك بناء علي ما قاله ابن الحاجب من ان التعريف يفاد بالمثال الاصطلاحية
اي لا الافعال اللغوية التي هي جمع فعل بفتح الفا وهو المصدر اي الحدث الذي
يحدثه الفاعل من قيام او قعود او غير ذلك لانها لا تنحصر في الثلاثة واخذ الشم
هذا القيد من التقسيم الي ثلاثة لان ذلك ليس الا للافعال الاصطلاحية ولان
كل قوم يتكلمون علي اصطلاحهم ولذا لم يحتج المتن الي التصريح بهذا القيد
قال فيه للعهد الذهني بخلافها في قوله الافعال ثلاثة الخ فانها للعهد الذكري
لتقدم ذكر مدخولها في الترجمة والمراد بيان انواع تلك الافعال لا صيغها لانها
لا تنحصر في ثلاثة اي في بيان انواعها من حيث زمانها لا بالنظر الي غيره من
التجرد والزيادة وغيرهما جمع فعل اي بكسر الفا وهو جنسه تحته ثلاثة
انواع فكان الاحصر ان يعبر المتن بالمفرد الذي هو الجنس ولكنه اراد مزيد
البيان للمبتدي ولاجل ذلك ذكر الافعال ثانيا بالاسم الظاهر والافكان الاخصر
ان يقول وهي ثلاثة الخ لا رابع لها اخذ الحصر من هذه الجملة لانها مفيدة لان
لا الجنس اذا دخلت علي مبتدا كما هنا كان منحصرا فيما بعده فالمعني الافعال منحصرة
في ثلاثة كما انها اذا دخلت علي خبر كان منحصرا فيما قبل الاسم بلام قبله
كقولك زيد الامير قال الشيخ علي الاجهوري

مبتدا بلام جنس عرفا منحصر في مخبر به وفا
وان عري عنها وعرف الخبر باللام مطلقا فبالعكس استقر

ودليل الحصر
في الثلاثة ان الفعل ان تاخر التلفظ به عن وقوعه وانقطاعه فهو الماضي
او قارن بعضه وجوده فهو الامر وان قدم التلفظ به عن الفعل فهو المضارع
ماض قدم الماضي علي المضارع ثم المضارع على الامر اقتدا بالكتاب

وانما قدر حقائق لانه ذكر حقائق الافعال مبحث

منحصرم

العزيز

العزيز فان الله سبحانه وتعالي ذكر اولا الماضي بقوله انما امره اذا اراد
وهو ماض ثم ان يقول وهو مضارع ثم كن وهو امر وهو ما دل الخ هذا
حد لخصوص الماضي وسياتي حد خصوص المضارع والامر واما حد مطلق
الفعل الشامل للثلاثة فقد تقدم ذكره في باب الاعراب مستوفي فارجع اليه
ان شئت دل علي حدث الخ اي دل بحسب الوضع دلالة تضمنية علي حدث
الخ بان يكون جزء معناه حدثا مقترنا بزمان ماض بحسب الوضع بان يكون
الحدث والزمان معتبرين في المعني الوضعي اي فعل فهم منه حدث مقترن
ذلك الحدث بحسب الوضع بزمان ماض اي ان الحدث والزمان اصطلحا في الوضع
لهما فهذا مساوي قول بعضهم ما دل علي حدث وزمان كما ياتي فلا يعترض
بانه لا يقتضي دخول الزمان في مفهوم الفعل اه محشي ملخصا قوله بان
يكون جزء معناه حدثا الخ لا يصح لان الحدث المقترن بالزمان الماضي ليس جزء
المعني بل هو تمام المعنى كما يدل علي ذلك تفسيره حاصل معني التركيب بقوله
اي فعل فهم منه حدث مقترن الخ واذا كان كذلك فلم يصح قوله قبل اي دل بحسب
الوضع دلالة تضمنية بل كان الصواب ان يقول اي دل دلالة مطابقة لان الدلالة
علي الحدث المقترن بالزمان اي المصطلح منه في الوضع دلالة علي
تمام المعني فهي مطابقية لا علي جزئه فتكون تضمنية واما دلالة التضمن
هي الدلالة علي الحدث فقط او الزمان فقط هكذا ظهر فتامل بانصاف
والحاصل كما قال سبط الرهاوي في حاشيته علي البقاعي اي ان الفعل يدل على
الحدث والزمان مطابقة وعلي احدهما تضمنا وعلي الفاعل والمكان التزاما
وقيل كل منهما مطابقة ولم يتعرض للنسبة مع تصريح غيره بان يدل عليها ايضا
بزمان ماض المراد بالماضي اللغوي فلا دور في التعريف ولا يقال
هذا الحد غير مانع لصدقه علي المضارع المجزوم بلم ولما لانا نقول لان دلالته
علي الزمان الماضي عارضة نشات من لم او لما وهو موضوع للمستقبل والاعتبار
انما هو باصل الوضع وقبل تا التانيث بيان لعلامته بعد ذكر تعريفه
والمراد الساكنة اصالة فلا يرد انها تحركت لعارضه كما مر فان قلت كثير من

اقول م

الفعل الماضي لايقبل هذه التا كفعل التعجب وحب من حبذا وخلا وعدا
وحاشا اجيب بان تلك الافعال تقبل بالنظر الي اصلها لكن طرا لها انها
الزمت استعمالات خاصة لاتقبل معها التا وذلك انهم التزموا تذكير فاعلها
فان فاعل فعل التعجب يرجع الي ما وهي بمعني شي عظيم وهي فاعل خلا
وحاشا وعدا الخلاف الاتي في الاستثنا من انه ضمير يرجع الي البعض المفهوم
من الكل او المصدر وفاعل حب هو ذا وهو من الامثال وهي لاتغير والعبرة
باصل الوضع فقوله وقبل اي بحسب الوضع اي مشابهة اشارة الي وجه
تسميته بالمضارع يعني انه سمي مضارعا من المضارعة التي هي في اللغة
المشابهة ووجه المشابهة انه اشبه الاسم في اربعة في الابهام والتخصيص
فان يضرب يحتمل الحال والاستقبال فان قلت الان تخصص بالحال او غدا
تخصص بالاستقبال كقولك رجل والرجل وفي قبول لام الابتدا نحو ان زيدا
ليضرب كما تقول ان زيدا لضارب وفي جريانه علي حركات اسم الفاعل وسكناته
كيضرب فانه لوزن ضارب والمراد مطلق الحركة لا تخصيصها فيدخل فيه نحو
يقتل بالقياس الي اسم فاعله وهو قاتل ولهذا اعرب دون اخويه وورد
ذلك ابن مالك بما يطول فراجعه وهو ما دل علي حدث مقترن باحد
زماني الحال والاستقبال اي فعل دل بحسب الوضع بالتضمن علي حدث بان
يكون جزي معناه حدثا مقترنا باحد زمانين بحسب الوضع بان يكون الحدث
واحد الزمانين معتبرين في المعني الوضعي اي فعل منهم منه حدث
مقترن ذلك الحدث بحسب الوضع اه محشيه ملخصا وفيه ما تقدم قريبا من
المناقشة وخرج بقوله بحسب الوضع اسم الفاعل المستعمل في زمان الاستقبال
نحو انا ضارب غدا لان الواضع لم يجعل الزمان جزء معناه وكذلك اسم الفعل
المضارع كوي بمعني اعجب ولا يشكل المضارع المنفي بلم نحو لم يضرب فيكون
التعريف غير جامع لان دلالته علي الزمان الماضي عارضة والصحيح عند
كثير منهم ابن الحاجب ان المضارع مشتركا بين زماني الحال والاستقبال
اشتراكا لفظيا كما ان الاسم يكون مشتركا بين المعاني العديدة كالعين للباصرة
والجارية

والجارية وعين الذهب وغير ذلك فيكون موضوعا للحدث والزمان الحالي تارة
وللحدث والزمان الاستقبالي تارة اخري فهو حقيقة فيهما علي الاصح عندهم
مقترن بزمانين بوضعين وبالنظر الي كل وضع مقترن بواحد فقول الشارح مقترن
باحدالخ اي بوضع واحد فيكون جاريا علي الراجح زماني الحال والاستقبال
الحال هو القدر المشترك بين الزمانين ولاجل ذلك يقال زيد يصلي الان مع ان بعض
صلاته ماضي وبعضها مستقبل ويعرف ايضا بانه المقارن وجود لفظه لوجود
بعض الكتابة لا الوجود جميعها والحاصل ان الحال نهاية الماضي وبداية المستقبل
فهو طرف الزمانين وليس بزمان لان طرف الزمان جزء لا يتجزى والزمان مركب
من جزئين فصاعدا واذا عرفت ذلك فقولهم الحال اسم للحاضر فيه تسمح
لما علمت ولان الزمان لا يستقر غضة عين كذا قال الشبشيري فناقشه في الحاشية
بقوله وقوله لان الزمان الخ يتامل مع قوله انه طرفا الزمانين فان الطرفين
اثنان فتامل اه والاستقبال نقيض الاستدبار والمراد الزمان المستقبل
اي الاتي وقبل لم بيان لعلامته وقد ذكر تعريفه والمراد بقبوله لم صحة
دخولها عليه واثرها علي غيرها لانها اشد عوامله ولان لها
امتزاجا بتغيير معناه الي الماضي حتي صارت كجزء منه وامر هو لغة
نقيض النهي وجمعه امور واصطلاحا ما ذكره الشارح ما دل على
طلب الخ اي فعل دل بحسب الوضع بصيغته وقوله على طلب حدث من
اضافة الصفة للموصوف اي حدث مطلوب حاصل ذلك الحدث في
زمان الاستقبال وان لم يستعمل فيه بل اريد منه معني اخر من معانيه المجازية
الكثيرة كالاباحة والتهديد وقبل يا المخاطبة اي يا الفاعلية
وهي اسم مضمر عند سيبويه والجمهور اي وقبل نون التوكيد نحو اضرب
فان دل علي الطلب بصيغته بحسب الوضع ويقبل اليا المذكورة نحو اضربي
ويقبل نون التوكيد بقسميها فتقول اضربن واضربن فخرج بقيد
دل علي الطلب وقبل يا المخاطبة اذ هو بمعني استووا وجاهدوا بدليل
نحو تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله لانه وان

بد لبل جزم المضارع في جوابه وهو قوله يغفر لكم ذنوبكم الخ فليس دلالته علي
الطلب بالوضع وخرج بقيد الصيغة نحو لتضرب لانه وان قبل اليا ودل علي
الطلب بالوضع ليست دلالته عليه بالصيغة بل بواسطة اللام ومثله لا يضرب
فانه للنهي وهو طلب الترك وخرج بقولنا ما دل علي طلب ما قبل يا
المخاطبة او نون التوكيد ولم يدل علي الطلب وذلك المضارع نحو انت تقومين
وخرج به ايضا افعل في التعجب لانه لا يدل علي الطلب ولا بالوضع علي الصحيح
بل هو خبر وهو فعل ماض اتي به علي صورة الامر كما هو مقرر في محله وخرج
بقيد قبول يا المخاطبة او النون نحو دراك ونزال فانه وان دل بالوضع علي
الطلب ولو نحو صه بازيد بمعنى اضرب زيدا لا يقبل اليا ولا النون وان دل
علي الطلب ثم اخراج نحو دراك وضربا بهذا القيد يحتاج اليه ان فسرت ما في
كلام الشارح بلفظا اما علي تفسيرها بفعل كما تقدم فلا حاجة له لان الاخراج فرع
الدخول وذلك لم يدخل في الفعل ثم اعلم ان الامر للزمان المستقبل والحال باعتبارين
فلا يطلق القول بان زمنه مستقبل ولا بانه حال فزمانه مستقبل ابدا باعتبار
الحدث المامور بايقاعه لان المقصود به حصول ما لم يحصل او دوام ما حصل
نحو يا ايها النبي اتق الله اي دم علي ذلك باعتبار الانشا له زمان حالي بنا
علي ان الانشا ايقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود فالماضي مفتوح
الاخر اي مبني علي فتح اخره وقوله ابدا اي في جميع احواله اما البنا
فلانه الاصل في الافعال فلا يسال عن علته وانما يسال عن كونه علي حركة
وعن كونها فتحة وجواب الاول انه الماضي انه اشبه الاسم والمضارع في
وقوعه موقعهما مع كونها يقع صفة وصلة وخبرا وحالا فقرب منهما
فبني علي حركة لان الحركة علي الاعراب من السكون وجواب الثاني انه بني
علي الفتحة لخفتها وثقل الفعل فلو ضم او كسر لاجتمع ثقيلان وبنا
الماضي متفق عليه والخلاف انما هو فيما يبني عليه علي قولين فقول
بالتفصيل وهو انه ان اتصلت به واو الجماعة بني علي الضم كضربوا وان
اتصل به ضمير رفع متحرك بني علي السكون كضربت والا بني علي الفتح

وقول

وقول بالاطلاق وهو علي انه مبني علي الفتح في ساير احواله لكن الفتح اما
ظاهر كضرب او مقدر للتعذر كرمي او للثقل كضربت او للمناسبة كضربوا
وهذا هو الراجح وكلام المتن ظاهر فيه وكلام الشارح يحتمله وسياتي ما فيه ومن
المبني علي الفتح الظاهر صه يا بنا علي انه فتحة البا هي الاصلية وهو الصحيح
وقيل عارضة لاجل الالف فيكون من المبني علي فتح مقدر ما لم يتصل
به ضمير رفع متحرك بالرفع صفة ضمير وخرج بالضمير الاسم الظاهر كضرب
زيد وبالمرفوع المنصوب نحو ضربه وضربنا وضربك وبالمتحرك الساكن ما عدا
الواو ونحو ضربا فبناوها علي الفتح كما تقدم وقوله فيسكن تسكينه بناوهو
المتبادر من الاستثنا وهو ما ذهب اليه بعضهم ويصرح به كلام ابن هشام
في شرح الشذور ويحتمل خلافه وان البنا علي فتح مقدر وهو ما ذهب اليه
اخرون ويويده تعبيره بسكن دون ان يقول فيبنى علي السكون افاده المحشي
نقلا عن شيخه اقول وسياتي ان هذا الاحتمال الثاني بعيد من كلام الشارح
في نظيره هذا فيكون في هذا ايضا كذلك وانما سكن اخره عند اتصال الضمير
المذكور به لئلا يتوالي في نحو ضربت وحمل نحو استخرجت طردا للباب عليه
اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لان الضمير الفاعل كالجزء من الفعل
وهو غير جايز لثقل الكلمة الواحدة فيضم ما لم يتصل به واو الجماعة فانه فيضم
يحتمل البنا وهو المتبادر من الاستثنا وهو ما ذهب اليه بعضهم كما تقدم
ويحتمل خلافه وان البنا علي فتح مقدر وهو ظاهر كلام المص وذهب اليه
اخرون كما تقدم ويويد ظاهر قول بعضهم انه الضم لا يدخل الفعل الثقيلة
افاده في الحاشية نقلا عن الشنواني مع زيادة عن النبتيتي اقول
ان قوله علي خلاف الاصل معناه ان بناه علي الضم خلاف الاصل في البنا
لان الاصل فيه ان يكون علي السكون كما في الخلاصة والاصل في المبني ان يسكنا
وهذا يشعر بان بناه علي الضم حقيقة لا علي فتح مقدر وح يكون كلام ظاهر
في الاحتمال الاول هو المتبادر من الاستثنا ايضا كما تقدم خلاف ظاهر كلام المتن
واذا كان كذلك فينبغي حمله عليه هنا وفيما تقدم في قوله فيسكن لاجل ان يكون

كلامه علي ونيرة واحدة فتامل بانصاف عند الكسائي انما حمل الشارح كلام
المتن علي مذهب الكسائي لكونه عبر بالجزم الذي هو من القاب الاعراب
فلا يناسب ذلك الا مذهب من يقول انه معرب وهو الكسائي ومن تبعهم ولا يتعين
حمل كلامه علي المذهب بل يصح حمله علي مذهب بعيد ايضا بان يقال كلامه على
حذف مضاف وهو اداة التشبيه تنبيها علي المبالغة والاصل مثل المجزوم
او يقال معني قوله مجزوم انه يعامل معاملة المجزوم ويويد ذلك قول المص فيما
سبق الافعال ثلاثة وخص الشارح الكسائي بالذكر مع ان هذا المذهب له ولغيره من
الكوفيين لانه امام اهل الكوفة تخفيفا اي لتخفيف النطق به من
خوف الالتباس بالمضارع اي الصحيح الاخر حالة الوقف عند الاحتياج
اليها بان كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا كما مثل فان الضاد في يضرب ساكنة
فيوتي بها توصلا للنطق بالساكن ولم يحرك ما بعد حرف المضارعة مع انه
ايسر من اجتلاب همزة الوصل محافظة علي صيغة المضارع اما اذا لم يحتج
الي تلك الهمزة فلا يوتي بها بان كان ما بعد المضارعة متحرك كيدحرج
ويتعلم ويقاتل وغير ذلك والعبرة في كونه متحرك باللفظ لا بالتقدير فلو كان
متحركا لفظا ساكنا تقديرا نحو تقوم ويبيع فان اصلهما تقوم ويبيع
ثم يوتي بالهمزة فتقول قم وبع مبني علي السكون اي علي الاصل في الافعال
والبنا بان الاصل في الافعال البنا والاصل في البنا السكون فلا يسال عن
علتهما ولا فرق بين السكون اللفظي نحو اضرب والتقديري نحو كف وعض
واشد واضرب الرجل ومحل بنا الصحيح الاخر علي السكون اذا لم تباشره نون
التوكيد لفظا او تقديرا فان باشرته كذلك بني علي الفتح ولم تباشره نون
النسوة فان باشرته بني علي السكون ولو قال الشارح والامر عند س مبني على
ما يجزم به مضارعه ما لم يتصل به نون النسوة والا فمبني على السكون او نون
التوكيد والا فيبنى علي الفتح لان المضارع فيهما لكان اخصر واشمل
وعلي حذف الاخر ان كان معتلا بعيد اذا لم يتصل به الف الاثنين او واو الجماعة
اويا المخاطبة اونون نسوة او نون توكيد مباشرة لفظا او تقديرا فان به ذلك اتصل

فقد

فقد اشار لحكمه بعد بقوله او على حذف النون لكنه لم يذكر حكم نون النسوة ونون
التوكيد وهو يعلم مما سبق وهو انه مع الاولي يبني علي السكون نحو تعالين
واغزون واخشين وارضين ومع الثانية يبني علي الفتح نحو اغزون واخشين وارمين اربعين
المنصور اي المرضي القوي علي غيره الزوايد علي الاربع الزوايد جمع
زايدة لا زايد بدليل احدي والاربع بلا تا افاده في المحشي لكن الاستدلال بالثاني
مناقش بما نقله النووي عن النحاة من ان زيادة التا للمذكر وتركها للمونث
انما يجب اذا كان المميز مذكورا بعد اسم العدد اما اذا حذف او قدم جعل اسم العدد
صفة فيجوز في اسم العدد اجرا هذه القاعدة كما صنع المتن حيث قال الاربع
بلا تا ويجوز تركها فلم يكن حذف التا كلام المص دليلا معينا لكون المعدود مونثا
لاحتمال انه مذكر ولم يراع المتن القاعدة فبطل الاستدلال فتامل بانصاف
وانما سميت زوايد لان حروف المضارع تزيد بها علي حروف الماضي وعلة الزيادة
حصول الفرق بينهما وكان في المضارع دون الماضي لان الصيغة المزيد عليها
بعد المجردة والزمان الحاضر والمستقبل بعد الزمان الماضي فجعلت صيغة
السابق للسابق واللاحق للاحق وزادوا هذه الحروف دون غيرها لان
الزيادة سبب يستلزم الثقل وهذه الاحرف اخف من غيرها باحرف
المضارعة بفتح الرا اي المشابهة من اضافة السبب الي المسبب اي الاحرف
التي هي سبب المشابهة ويجوز كسر الرا علي معنى احرف الكلمة المضارعة
اي التي تزاد في الكلمة المشابهة للاسم حروف قولك انيت انث الشارح
لفظة حروف لان الجامع لهذه الزوايد حروف انيت لا معناه والقول
بمعنى المقول وانيت بدل منه او عطف بيان والمعنى مجموعها حروف قولك
انيت واثر المتن انيت علي غيركنا ايضا ونا تي لما في الذي ذكره من التفاول تاكتابته
فان انيت بمعنى ادركت ولما في نا بيت من التشاوم فانه بمعنى بعدت
بشرط ان تكون الجواب عما يقال انه لا يصح تعريف المضارع لهذه
الزوايد لانها وجدت داخلة في اول الماضي نحو اكرمت زيدا وتعلمت
المسئلة وترجمت الرواة اذا جعلت فيها ترجما وتربا ان الشيب اذا خضبته

باليرنا وحاصل الجواب ان هذه الزوايد بهذه المعاني مختصه بالمضارع ولا تدخل
الماضي وترك المتن تقييدها بما ذكرا تنكالا علي الموقف لان المقصود بالذات مع من
وضع هذه المقدمة المبتدي وهو لا يستقل بالافادة ومع غيره الاولى للمتكلم وغيره
والمراد من شاركه في مدلول الفعل المبدو بالنون او المعظم نفسه اي العظيم
بحسب الواقع كقوله تعالى ونريد ان نمن او بحسب الادعا كقوله المعظم نفسه مخبرا
عنها فقط نقوم واستعمالها في هذه الحالة مجاز بحيث اطلق ما للجمع علي الواحد
ترجمه زهر البصل قال للغايب انما الغيبة حقيقة نحو يقوم زيد
او مجازا نحو قد يعلم الله او يراد بالغايب ما عدا المتكلم والمخاطب فان الله
عز وجل لا يجوز اطلاق الغايب عليه والمراد اللفظ فتامل يرنا بالفتح يجوز
يقال يرنات الشيب اذا خضبته باليرنا اي الحنا علي المعاني المذكورة وهي
التكلم والغيبة والحضور المجرد من النونين اي المعري من النون الموضوعة التكلم
للاناث وان استعملت في غيرهن كقوله يمرون بالدهنا خفافا عيابهم ؛
ويرجعن من دارين بجر الحقايب ؛ ومن نون التوكيد المباشرة له لفظا وتقديرا
بخلاف المنفصلة عنه لفظا بالف الاثنين نحو قوله تعالى ولا تتبعان او بواو
الجماعة كقوله تعالي لتبلون او بيا المخاطبة كقوله تعالي فاما ترين وبخلاف
المنفصلة عنه تقديرا كقوله تعالي ولا يصدنك فان واو الجماعة فيه مقدره فانهما
كالعدم فان لم يتجرد الفعل منهما بان دخلت عليه نون النسوة نحو والوالدات
يرضعن او نون التوكيد المفيدة بما مر كان في محل رفع مبنيا علي السكون مع الاولى
وعلي الفتح مع الثانية واذا كان مرفوعا محلا مع النونين فكان المناسب ان يبقى
الش كلام المتن علي عمومه ولا يقيد المضارع بالمجرد منهما والمعنى تح مرفوع
ابدا اي لفظا او تقديرا او محلا ولعله اشار الي ذلك المتن بقوله ابدا والصحيح
ان رافع المضارع التجرد من الناصب والجازم وان كان قول الكوفيين ولا يقال
ان التجرد عدمي فلا يكون علة للرفع وهو وجودي لانه عبارة عن استعمال
المضارع علي اول احواله هذا وليس بعدمي وقيل ان رافع المضارع
وقوعه موقع الاسم وهو للبصريين وقيل انه نفس المضارعة وهو
لثعلب

جامعة الملك سعود
قسم المخطوطات
شئون المكتبات

لثعلب وقيل ان حروف المضارعة ونسب للكسائي واختاره ابن مالك قول
الكوفيين قال في شرح الكافية لسلامته من النقض بخلاف قول البصريين
فانه ينتقض بنحو هلا تفعل وجعلت افعل وما لك لا تفعل ورايت الذي
تفعل فان الفعل في هذه المواضع مرفوع مع ان الاسم لا يقع فيها فلو لم
يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان في هذه المواضع مرفوعا بلا
رافع فيبطل القول بان وقوعه موقع الاسم وصح القول بان رافعه التجرد
اه من الاشموني ببعض تغيير وقوله وهو لثعلب رد عليه بان المضارعة
انما اقتضت اعرابه من حيث الجملة ثم يحتاج كل نوع من الانواع الاعراب
الي عامل يقتضيه وقوله ونسب الكسائي وحجته حدوث الرفع بحدوث حروف
المضارعة فيحال عليها وانما بطل حرف المضارعة مع الناصب والجازم الرفع
لانها اقوى منه ورد عليه بان جزء الشي لا يعمل فيه انه من دم عليه
فينصبه الي قايدة ذلك بعد قول المتن ناصب او جازم الاحتراز عن الناصب
الذي لا ينصبه بان اهمل وعن الجازم كذلك ومن الاول قوله تعالى لمن اراد
ان يتم الرضاعة برفع يتم في قراءة شاذة وقول الشاعر ان تقران علي اسم
ويحكما ؛ ومن الثاني قوله يوم الصليفا لم يوفون بالجار والمص استغنى عن
ذلك القيد بكونه ناصب وجازم اسم فاعل وهو حقيقة بالفعل مجاز في غيره
فالمراد بالناصب والجازم المتصف بالنصب بالفعل والجزم بالفعل لا ما شانه
ذلك فالنواصب لما ذكر حالة الرفع اخذ في بيان حالتي النصب والجزم فذكر
الناصب والجازم والفا رابطة لجواب شرط مقدر وال فيه للعهد الذكري لتقدم
ذكره بذكر مفرده والنواصب ان تكون جمع ناصب بمعني لفظ ناصب وان تكون
جمع ناصبة بمعني كلمة ناصبة وقوله عشرة لا ينافيه التذكير لما تقدم تقريبا
وانما قدم الناصب علي الجوازم لان اثر الناصب وجودي وهو الحركة واثر
الجازم عدمي والوجودي اشرف من العدمي والمراد اثر الناصب الاصلي
فلا ينتقض بان اثره قد يكون عدميا كما في الافعال الخمسة حالة النصب لان هذا
ليس بطريق الاصالة عشرة علي ما هنا اي عشرة احرف علي ما ذكر في هذا

المقدمة وليس المراد انما ذكرت اكثرمن عشرة في غير هذا الكتاب بل المراد ان
غير المص اي من البصريين لايري انها عشرة ناصبة بنفسها فان الظ من كلامه
هنا ان العشرة ناصبة بنفسها عنده تبعا للكوفيين بخلاف غيره ولاينافي حمل
كلام المتن علي مذهب الكوفيين قول الش وفاقا وخلافا لان المجموع النواصب
بنفسها عشرة علي مذهب الكوفيين ومن جملة العشرة اربعة محل وفاقه بينهم
وبين البصريين فان يجعل من باب التغليب فيكون غلب النواصب بنفسها
لشرفها علي النواصب بغيرها واطلق علي الجميع نواصب والمتفق
عليها اربعة اي علي نصبها بنفسها وكون الاربعة متفقا عليها محل نظر
فان النصب باذا فيه خلاف والصحيح ان الناصب لهي وحكي عن الخليل ان
الناصب ان بعدها مضمرة بل الخلاف فيما عدا ان كما قاله ابوحيان ويمكن
الجواب بان المراد الاتفاق عند الجمهور ان اي المصدرية الناصبة للمضارع
ولم يقيدها المتن بذلك لانها المتبادرة عند الاطلاق فخرجت الزايدة وهي التالية
للما نحو فلما ان جا البشير والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله كان ظبية
تعطو الي وارق السلم في رواية الجر وبين القسم ولو كقوله فاقسم ان لو التقينا
وانتم لكان لكم يوم من الشر مظلم وخرجت المفسرة وهي المسبوقة بجملة فيها معنى
القول دون حروفه نحو فاوحينا اليه ان اصنع الفلك وانطلق الملا منهم ان
امشوا وخرجت المخففة من الثقيلة وهي ظ لفظا اي ان كان معربا
وقوله او محلا اي ان كان مبنيا كما ان اتصلت به نون النسوة الحجبني ان يضربن
وفي بعض النسخ والماضي محلا اي تنصب الماضي محلا كما قاله ابن هشام خلافا
لابن طاهر موصول حرفي وهو كل حرف اول مع ما بعده بمصدر ولا يحتاج
الي عايد وهي خمسة نظمها السندوبي فقال وهاك حروفا بالمصادر
اولت ؛ وعدي لها خمسا اصح كما رووا ؛ وما هي ان بالفتح ان مشددا ؛
وزيد عليها كي مخففها وما ولو ؛ تسبك مع منصوبها بمصدر اي تكون
الة في سبك ما بعدها فلا يرد ان المستبك ما بعدها فقط لا هي وما بعدها
ولان من حيث العمل وعدمه في ثلاثة احوال فان وقعت بعد علم تعين كونها
مخففة

مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشان فقال تعالي علم ان سيكون منكم مرضى
وان وقعت بعد ظن اي حسبانا جاز ان تكون المخففة من الثقيلة فلا
تنصب الفعل و جاز ان تكون المصدرية فتنصبه وعلي هذا الاخر وحسبوا
ان لا تكون فتنة بالرفع والنصب وهو الراجح وان وقعت بعد ما سوي
ذلك فهي المصدرية وتجب النصب نحو اطمع ان يغفر لي واخاف ان
ياكله الذيب لن لنفي المستقبل اي لانتفا الحدث في الزمان المستقبل و
فاضافة نفي المستقبل من اضافة المظروف للظرف علي حد مكر الليل
حرف جواب وجزا اي في كل موضع كما قاله الشلوبين وقال الفارسي
في الاكثر كقولك لمن قال ازورك اذا اكرمك فقد اجبته وجعلت اكرامك
جزا زيارته اي ان زرتني اكرمتك وقد تمحض للجواب بدليل انه يقال
احبك فتقول اذا اظنك صادقا اذ لا مجازاة هنا اذ الشرط والجزا
في الحال وتكلف الشلوبين في جعل هذا مثالا للجزا ايضا اي ان كنت
قلت ذلك حقيقة فقد صدقتك والمراد بكونها للجواب ان تقع في كلام يجاب
به عن كلام اخر ملفوظا او مقدر سوا وقعت في صدره او حشوه او اخره ولا
تقع في كلام مقتضب ابتدا ليس جوابا عن شي فباعتبار ملابستها للجواب
علي هذا الوجه سميت حرف جواب والمراد بكونها للجزا ان يكون مضمون
الكلام الذي هي فيه جزا لمضمون كلام اخر وما ذكره الش من انها حرف مذهب
الجمهور ومقابله انها اسم والصحيح انها بسيطة وشرط النصب الخ خبر
مضاف فيعم اي شروط النصب الخ واعمالها مع الشروط ليس واجبا عند
بعض العرب فيجوز الغاوها عنده مع استيفا الشروط نحو اذا
تخلف يا رسول الله بالرفع ان تكون في صدر الجواب اي في اول
الجملة الواقعة جوابا فان تاخرت الغيت نحو اكرمك اذا وكذا ان توسطت
نحو انا اذا اكرمك وما ورد من الاعمال مع التوسط فضرورة والفعل
اي زمان حدثه بعدها مستقبل فلا يكون فعل حال ولا ماض لان من شان
الناصب ان يخلص المضارع الي الاستقبال لا الماضي والحال فلو كان حالا لم

[Marginal notes, left page:]
فرح
الجرم
اسم رجل عالم من
علما العربية ومضاه
الابيض المشرق
كلامه بعض الافاق اه
شيخنا عليه مذاكرة

تعمل نحو قولك لمن يحدثك اذا اظنك كاذبا او اذا اتصدق بالرفع اذ المراد
به الحال متصل بها اي لا يفصل بينهما فاصل مضر فلا يضر الفصل بالقسم
كقوله اذا والله نرميهم بحرب ،، تشيب الطفل فيه من قبل المشيب
ولا بلا النافية مع القسم وبدونه كقولك اذا لا اهينك واذا والله لا اهينك
جوابا لمن قال غدا اتي اليك واجاز ابن بابشاذ الفصل بالندا او الدعا
كقولك اذا يا زيد اكرمك واذا عافاك الله اكرمك واجاز ابن عصفور الفصل
بالظرف والجار والمجرور كقولك اذا يوم الجمعة او في الدار اكرمك
والصحيح المنع اذ لم يسمع من ذلك شي واذا كان مع اذا حرف عطف
لم تعمل الا على قلة قال تعالى واذا لا يلبثون خلافك الا قليلا
وقرا شاذا واذا لا يلبثوا خلفك كي المصدرية قيدها بذلك ليخرج
كي المختصرة من كيف كقوله كي يجنحون الي سلم وما ثيرت قتلاكم ولظي
الهيجا يضطرم فان الفعل بعدها مرفوع وليخرج التعليلية فان
الناصب للفعل ان مضمرة بعدها لا هي كما ذكره الش وضابط المصدرية ذكره
الش بقوله وهي اذا دخلة عليها لام التعليل الخ وهي متعينة للمصدرية في
الحالة الاولى اعني اذا ذكرت اللام قبلها ولا يصح في هذه الحالة
ان تكون للتعليل حرف جر لئلا يدخل حرف الجر على مثله مع امكان الاحتراز
عنه اما في الحالة الثانية اعني اذا لم تذكر قبلها اللام فان قدرتها كانت
مصدرية ايضا والا كانت تعليلية كما ذكره الش كما انها تعليلية ايضا
اذا تقدمت هي على اللام نحو جيت كي لا اقرا فكي حرف تعليل وجر واللام
توكيد لها وان مضمرة بعدها وان امتنع ان تكون مصدرية
ناصبة بنفسها في هذه الحالة للفصل بينها وبين الفعل
باللام ولا يقال انها زايدة اذ لم تثبت زيادتها
في غير هذا الموضع حتى تحمل عليه وكذا تكون تعليلية
ايضا اذا تقدمت هي على ان نحو جيت كي ان تكرمني
ويمتنع ان تكون مصدرية ناصبة لئلا يدخل الحرف المصدري

على

على مثله مع امكان الاحتراز عنه ويحتمل المصدرية والتعليلية
اذا تقدمت عليها اللام لفظا ووقع بعدها ان نحو جيت لكي ان
تكرمني والارجح انها تعليلية موكدة للام لا مصدرية موكدة بان
لان ان هي الاصل وما كان اصلا في بابه لا يكون موكدا
لغيره فالحاصل انها تتعين المصدرية في موضع واحد وهو
الحالة الاولى المذكورة في الش وتحتمل المصدرية والتعليلية
في موضعين الموضع الاول ما اذا لم تذكر اللام قبلها فان
قدرتها كانت مصدرية والا فتعليلية وقد ذكره الش ايضا
والموضع الثاني ما تقدمت عليها اللام لفظا ووقع بعدها
ان وقد تقدم وتتعين للتعليلية في موضعين وقد تقدم
ايضا فكي تعليلية اي دالة على ان ما قبلها سبب
حصول ما بعدها منصوب بان مضمرة وجوبا اي كما
هو مذهب البصريين وفي بعض النسخ مضمرة جوازا
والمراد به على هذه النسخة ما قابل الامتناع فيصدق
بالواجب ولام كي المراد بها اللام الموضوعة
للتعليل سوا استعملت فيه نحو ليغفر لك الله الخ او
كانت زايدة نحو وامرنا لنسلم لرب العالمين
او كانت للصيرورة نحو فالتقطه ال فرعون ليكون
لهم عدوا وحزنا مضمرة جوازا محل اضمارها
جايزا ما لم يقترن الفعل بلا النافية او الزايدة فان
اقترنت بهما كان اظهارها واجبا نحو لئلا يكون
للناس ونحو لئلا يعلم اهل الكتاب وانما وجب الاظهار
حينئذ ليقع الفصل بين المتماثلين والحاصل ان لان ثلاثة ٣ لانم
احوال احدها لزوم الاضمار وهو فيما عدا لام كي
الثاني لزوم الاظهار وهو مع لام كي اذا كانت مع لا

الثالث جواز الامرين وهو مع لام كي اذا لم تكن
مع لا نحو اسلمت لادخل الجنة او لان ادخل الجنة
ونحو يعجبني دخولك وتسمع في كل ما وقع عطف
الفعل فيه على اسم خالص من تاويله بالفعل وكان
العطف بالواو او بالفا او باو او بثم كما قال ابن مالك
وان على اسم خالص فعل عطف   تنصبه ان ثابتا او منحذف
ولام الجحود مصدر جحد وهو لغة انكار ما علم
فلا يكون الا مع علم الجاحد والمراد هنا اللام الواقعة
بعد النفي مطلقا فهو من اطلاق الخاص وارادة
العام كما اشار اليه بقوله اي لام النفي وضابطها ما ذكره
بقوله وهو الواقعة الخ ولا بد ان يكون فاعل الفعل الذي
قبلها والفعل الذي بعدها واحدا كما في الايتين اللتين
ذكرهما الش خلافا للكسائي فانه لا يشترط هذا الشرط
فقراة وان كان مكرهم لتزول منه الجبال
بكسر اللام ونصب تزول على مذهبه الاعلى
الراجح لعدم اتحاد الفاعل مع ان قراته بفتح
اللام ورفع تزول والصحيح في خبر الكون الواقع
بعد هذه اللام انه محذوف وهذه اللام جارة متعلقة
بذلك ء

لعدم اتحاد الفاعل ح

هذه اللام

٤٥

اللام انه محذوف وهذه اللام جارة متعلقة بذلك الخبر المحذوف والناصب
ان مضمرة فالمصدر منسبك من ان المصدرية والفعل المنصوب بها في موضع
جر باللام وهذا مذهب البصريين   المنفية الخ اعلم ان ذكرها ولم وذكر
كان ويكن قيد يخرج بقية ادوات النفي حتى لما وبقية الافعال حتى النواسخ لعدم
السماع   حتى الجارة انما ترك المتن التقييد بذلك لانصراف الاسم لها في هذا
الباب فخرجت الابتدائية وهي الداخلة على جملة مضمونها غاية لشئ قبلها كقوله
فما زالت القتلى تمج دماءها   بدجلة حتى ماء دجلة اشكل وانما سميت ابتدائية
لوقوع المبتدا بعدها غالبا وخرجت العاطفة نحو مات الناس حتى الانبياء والحاج
حتى المشاة وهي تعطف بعضا على كل   المفيدة للغاية اي ان ما
قبلها ينتهي عند حصول ما بعدها فما بعدها غاية له وهذا هو الغالب فيها
وعلامتها ان يصلح معها الي نحو قوله او للتعليل اي ان ما قبلها لاجل حصول
ما بعدها فما بعدها مسبب عما قبلها بالنسبة لكونها للغاية وعلامتها
ان يصلح معها موضعها كي ويشترط نصب المضارع بعدها ان يكون مستقبلا
كما مثل الش فان كان حالا رفع كقولك في حالة الدخول سرت حتى ادخل البلد
اسلم حتى تدخل الجنة التمثيل به للتعليل صحيح لان الامر سبب للاسلام
والاسلام سبب دخول الجنة والمراد بالسبب ها هنا ما يكون مفضيا الى
المقصود في الجملة وان لم يكن مستلزما له   والجواب بالفا والواو فيه قلب
والاصل والفا والواو في الجواب   المفيدة للسببية اي ان ما قبلها
سبب لما بعدها والمراد السببية مع العطف لانها مع افادتها السببية عاطفة
عاطفة مصدرا مقدرا على مصدر متوهم والتقدير في نحو ما تاتينا فتحدثنا
ما يكون منك اتيان فتحديث وكذا يقدر في جميع المواضع وبهذا القيد اعني
المفيدة للسببية خرجت الفا التي لمجرد العطف نحو ولا يوذن لهم فيعتذرون
فيعتذرون اي فلا يعتذرون والفا التي للاستئناف نحو اسال زيدا فيخبرك
بالرفع فهو يخبرك   للمعية اي ان ما قبلها مصاحب لما بعدها مجموعان في
زمان واحد فخرجت العاطفة والاستئنافية   بعدهما الخ يعني انه لا بد
ان يقع كل منهما بعد نفي محض او طلب محض والمراد بالنفي المحض ان يكون
خالصا من معنى الاثبات فخرج النفي المنتقض بالا والمتلو بنفي نحو ما انت

تاتينا فتحدثنا ونحو لا تزال تاتينا فتحدثنا وبالطلب المحض ان يكون بالفعل
نخرج الطلب باسمه وبالمصدر وبلفظه خبر نحو صه فاكرمك وحسبك الحديث
فينام الناس ونحو سكوتا فينام الناس ونحو رزق الله مالا فانفقه فى الخير
فلا يكون لشى من ذلك جواب منصوب وهذه المسلة تسمى مسيلة الاجوبة
الثمانية وهى الامر والنهى والدعا والاستفهام والعرض وهو الطلب بلين ورفق
والتحضيض وهو الطلب بحث وازعاج والتمنى وهو طلب ما لا طمع فيه اى
المستحيل كقوله الا ليت الشباب يعود يوما فاخبره بما فعل المشيب او طلب
ما فيه عسر كقول المعتر ليت ما لا فاحج منه والنفى وزاد بعضهم الترجى وهو
طلب الامر المحبوب المستغرب الحصول فعليه تكون الجملة تسعة وقد
نظم بعضهم فقال
مر وانه وادع وسل واعرض لحضهم ❊ تمن وارج كذاك النفى قد كملا
كقوله وسلا اراد به الاستفهام اقبل فاحسن اليك او ولاحسن اليك اى
ليكن اقبال الى فاحسان او ولاحسان منى اليك فالاحسان الواقع بعد الفا
مسبب عن الاقبال وبعد الواو واقع مع الاقبال مقارن له وهكذا فى كل مثال
انبتيه وبعد الاستفهام نحو هل زيد فى الدار فامضى الخ اى هل يكون حصول
لزيد فى الدار فامضا او وامضا منى اليه ويشترط فى الاستفهام كما فى الشذور
ان لا يكون باداة تليها جملة اسمية خبرها جامد فلا يكون النصب فى نحو هل اخوك
زيد فاكرمه بخلاف هل اخوك قايم فنكرمه وبخلاف افى الدار زيد فنكرمه لان
الظرف ينوب مناب الفعل ولا فرق فى الاستفهام بين ان يكون بالحرف كقوله
تعالى فهل لنا من شفعا فيشفعوا لنا او بالاسم نحو من ذا الذى يقرض الله
قرضا حسنا فيضاعفه له فى قرى برفع يضاعفه ونصبه ونحو اين بيتك فازورك
فازورك ومتى تسير فارفقك وكيف تكون فاصحبك وانظر هل هذا التعميم ينافى
قولهم السابق يشترط فى الطلب ان يكون محضا بان يكون بلفظ الفعل فان
الاستفهام من اقسامه كما تقدم لا يقضى على زيد الخ اى لا يحكم على زيد بالموت
فيموت والمراد نفى القضا الموت والموت معا على ان يكون القضا سبب للموت
فاذا انتفى السبب انتفى المسبب لكان اوضح اى واضحا ناناصب
والكلام انما هو فى عد الناصب لا المنصوب لكن سماه ناصبا لاشتماله على

الناصب فهو من مجاز المجاورة بمعنى الاولى والفرق بينهما ان
التى بمعنى الى بالتخفيف ينقضى ما قبلها شيا فشيا والتى بمعنى الا بالكم
بالتشديد ينقضى دفعة واحدة او وهذه عاطفة مصدرا ماولا على مصدر
مقدر والتقدير ليكونن قتل منى للكافر او اسلام منه وكذلك ما اشبهه وخرج
بما ذكر او التى لعطف فعل على اسم خالص من تاويله بالفعل فان ان تضمر بعدها
جوازا نحو قوله او يرسل رسولا كما تقدم وفى بعض نسخ الش زيادة او والتى
للتعليل الا طمعن الله او يغفر لى وعليها يسقط الاعتراض عليه بانه
اقتصر ولم يذكر هذه وهى اللام المراد باللام لام كى ولا الجحود والجوازم
جمع جازم او جازمة كما تقدم فى النواصب وقوله لثمانية عشر لا يعين التذكير
وانه لو اراد التانيث لقال لثمان عشرة لما مر ايض فعلا واحدا اى جملة
بالاصالة اى بغير تبعية والا فقد يجزم فعلا واحدا وجملة نحو وقالوا مهما تاتنا
به الاية ستة قد يقال ان بنينا على الظاهر فالذى يجزم فعلا واحدا ثمانية
لم ولما والم والما ولام الامر ولام الدعا ولا الناهية ولا الدعائية وان بنينا
على التحقيق فهى اربعة فعدة له ستة لا يوافق الظاهر ولا التحقيق ويجاب بانه
نظر الى الصورة الظاهرية فان صورة لم غير صورة الم وصورة لام الامر
ولام الدعا واحدة وكذا لا الناهية والدعائية فعلى الاربعة الاول اربعة والا
والاربعة الثالثة اثنين ولا يرد على المص الجزم فى جواب الطلب نحو تعالوا
اتل كان قلنا ان الجزم باداة الشرط مقدرة وهو الصحيح والتقدير ان تاتوا
اتل كان داخلا فى قوله وان اى لفظا او تقديرا وان قلنا ان الجزم بلام الامر
مقدرة كان داخلا فى قوله ولام الامر اى لفظا او تقديرا فلم حرف يجزم
المضارع اى غالبا والا فقد يرفع الفعل بعدها كقوله يوم الصليفا لم يوفون
بالجار واختلف فى ذلك فقيل ضرورة وقال ابن مالك انه لغة وينفى معناه
اى يدل على انتفاء معناه الحدث الذى هو الحدث اى على عدم وقوعه
من الفاعل وذلك النفى اما متصل بالحال كقوله تعالى لم يلد ولم يولد الخ واما
منقطع كما اذا قلت زيد لم يقم اى فى الزمن الماضى فيصح ان تقول ثم قام
ويقلبه الى المضى الضمير راجع للمضارع لمعنى زمنه وفيما قبل ذلك
راجع له بمعنى حدثه ففى كلامه استخدام والمعنى ويقلب زمنه الى الزمن

الماضي   المراد فه لم اى التابعة لها فيما تقدم من الامور من كونها
حرفا مختصا بالمضارع للنفي وللجزم وللقلب الى الماضي وكذا في جواز دخول
الهمزة عليها فانهما شريكان في هذه الامور الستة فقط لا مطلقا لافتراقهما في
خمسة امور الاول ان الماضي لا يقترن باداة الشرط فلا يقال ان لما تقم بخلاف
لم تقول ان لم ولو لم الثاني ان منفي لما مستمر النفي الى زمن التكلم بخلاف لم تقول
ندم زيد ولم ينفعه الندم اى عقب ندمه واذا قلت ولما ينفعه الندم كان
المعنى الى وقته هذا الثالث ان منفي لما لا يكون الا قريبا من الحال ولا يشترط ذلك
في منفي لم تقول لم يكن زيد في العام الماضي مقيما ولا يجوز لما يكن الرابع ان
منفي لما متوقع الحصول كقوله تعالى بل لما يذوقوا عذاب اى وسيذوقونه
بخلاف منفي لم فلا يقال لما يجتمع الضدان لانه لا يتوقع اجتماعهما الخامس ان
منفي لما جائز الحذف لدليل اختيارا تقول قاربت المدينة ولما اى ولما ادخلها
ولا يجوز ذلك في لم الا ضرورة كقوله   احفظ وديعتك التى استودعتها
يوم الاعازب ان وصلت وان لم   اذا علمت ذلك فكان الاولى للشارح ان لا يقول
المرادفة لم لان المترادفين متحدان في المعنى وما هنا ليس كذلك كما تقدم بل
كان يعبر بالمشاركة مثلا ولهذا عبر بعضهم بالاخت حيث قال ولما اخت
لم لان الاخت لا تستلزم الاتحاد في المعنى بل تستلزم المشاركة ولو في شيء
دون شيء وهذا القيد لبيان الواقع لا للاحتراز عن لما الحينية نحو ولما
جاء امرنا او عن الايجابية وهى التى بمعنى الا نحو قوله تعالى ان كل نفس لما عليها
حافظ عند من شدد الميم لانه لم يحفظ دخولهما على المضارع فلا حاجة للاحتراز
عنهما   والم والما ظاهر كلامه انهما اداتان مستقلتان وليس كذلك بل هما
لم ولما زيد عليها همزة الاستفهام التقريري وهو حملك المخاطب على الاعتراف
بامر استقر عنده ثبوته او نفيه فقول الشارح في الم والما حرف تقريري وجزم
فيه تسمح لما عرفت من ان التقرير من الهمزة والجزم من لم   وقول الشارح
مجزوم بلم وفيه تسمح فان الجازم الما هو لم كما عرفت ولا دخل للهمزة في الجزم فيقال
هو من ذكر الكل وارادة الجزء   ولام الدعاء اى ويسمى لام الامر وهو اولى
لانه الجازم لان الاسم للجازم كما هو ظاهر عبارته وقد يقال ان كل حكم ورد على
لفظ فهو وارد على مسماه نحو لينفق ذو سعة لا القرينة والمراد بها اللام الموضوعة

لطلب

لطلب الفعل امر ان كان الطلب نحو لينفق ذو سعة او دعا نحو ليقض علينا
ربك او التماس كقولك لمساويك لتفعل كذا واستعملت في غير الطلب
كالذى يراد بها وبصحبها الخبر نحو قل من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن
مدا اى فيمد او التهديد نحو فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر   المستعملة
في النهى الخ اى الموضوعة لتستعمل في النهى او الدعا سواء استعملت فيهما نحو
لا تخف ولا تؤاخذنا او في الالتماس كقولك لنظيرك غير مستعل عليه لا تفعل
كذا او في غير ذلك كقولك لعبدك لا تطعنى فانها هاهنا للتهديد واشار
الشارح بتقدير لفظ المستعملة الى ان قوله في النهى والدعا صفة للا بتقدير متعلق
الظرف معرفة وان كان المشهور تقدير متعلق الظرف نكرة وان جعل حالا
قدر المتعلق نكرة فيوافق المشهور وخرج بقوله المستعملة الخ لا النافية
والزائدة وقد سمع عن العرب الجزم بلا النافية اذا صلح قبلها كى نحو جيته
لا يكن له على حجة ولقلته لم يتعرض له المص   بلا الناهية اسناد النهى اليها
مجاز لان الناهى هو المتكلم بواسطتها   والذى يجزم فعلين اى مضارعين
نحو وان تعودوا نعد وماضيين نحو وان عدتم عدنا او ماضيا ومضارعا نحو
من كان يريد حرث الاخرة نزد له في حرثه او عكسه وهو قليل فالصور اربعة
والاول من الفعلين يسمى فعل الشرط والاضافة بيانية وانما جعل شرطا لانه
علامة على وجود الثاني والشرط في اللغة العلامة والثاني من الفعلين
يسمى جواب الشرط وجزاءه تشبيها له بجواب السؤال ونحو الاعمال لانه
يقع بعد وقوع الشرط كما يقع الجواب بعد السؤال والجزا بعد الفعل المجازى
عليه ويشترط في فعل الشرط ان يكون فعلا ماضيا متصرفا مجردا عن قد
وغيرها او مضارعا مجردا من قد والسين وسوف مثبتا او منفيا بلم او لا واما
الجواب فشرطه ان يكون فعلا صالحا لان يكون شرطا فان لم يصلح لذلك وجب اقترانه
بالفا وكان الجواب جملة اسمية والفعل خبر المبتدى محذوف والفا المربط على الصحيح
ان الشرطية احترازا عن ان النافية والزائدة والمخففة من الثقيلة فانها
لا تجزم والشرطية نسبة الى الشرط وهو هنا ربط فعل بفعل   بكسر الهمزة
الخ اى بالهمزة المكسورة والنون الساكنة فهو من اضافة الصفة للموصوف
فيهما   وهى حرف هنا اى باتفاق كاذما على الاصح وباقى الادوات اسما على

اى اصبح فى مهما المضارع لفظا اى بشرط ان يكون معربا والا فالجزم لمحله
كالماضى الى الاستقبال اى المستقبل فى محل جزم اى فى محل لو وقع فيه
فعل معرب كان مجزوما وما ذكره من ان الجزم لمحل الماضى وحده لا لمحل الجملة
هو الصحيح وقولنا الشرطية خرجت الزائدة كغضبت من غير ما ذنب والمصدرية
كقوله يسر المرء ما ذهب الليالى وكان ذهابهن له ذهابا والاستفهامية
نحو ما هذا وما الشرطية التى الكلام فيها موضوعة للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمنت
معنى الشرط من خير اى وشر والاقتصار على ذكر الخير على سبيل الاكتفاء او
اظهار الشرف فاندفع الاعتراض بان الله تعالى عالم بكل شى فما فايدة التخصيص
بالخير يعلمه الله اى يجازيكم عليه فعبر عن المجازات بالعلم فما اسم شرط
جازم محله نصب بتفعلوا وتفعلوا فعل الشرط فيه مسامحة لان الواو
ليست من فعل الشرط بل هى فاعل من الشرطية احترز بها عن الموصولة
والنكرة الموصوفة والاستفهامية ومن هذه موضوعة للدلالة على من
يعقل ثم ضمنت معنى الشرط فمن اسم شرط جازم محله رفع بالابتداء والخبر
جملة الشرط على الراجح وقيل جملة الجواب وقيل هما ونا... على الاول ان الفايدة متوقفة
على الجواب لا توقفها عليه من حيث التعليق الخبرية فقط لا من حيث الخبرية
فقولك من يقم لو لم تكن فيه معنى الشرط لكان بمنزلة قولك كل من الناس
يقوم مهما وهى موضوعة للدلالة على ما لا يعقل غير الزمان ثم
ضمنت معنى الشرط نحو قوله تعالى كمقوله وقوله مهما تاتنا به الخ بدل
من قوله الذى هو بمعنى مقوله او عطف بيان فمهما اسم شرط اى على الصحيح كما
تقدم ويدل على كونها اسما عود الضمير اليها من به الخ لان الضمير لا يعود
الا على الاسما ومحلها الرفع بالابتدا بمعنى اى ما شى تاتنا به او النصب بمعنى اى ما شى
تحضر تاتنا به فى موضع نصب على الحال هذا من اطلاق الكل وارادة الجزء
لان جملة الجار والمجرور ليست حالا وانما الحال المجرور فقط وهو اية ففى كلامه تسمح
ان قدرت مجازية وهو الراجح او على انه مبتدا لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين
فى موضع نصب خبر ما على جعلها مجازية اى وفى موضع رفع خبر المبتدا على انها
تميمية وظاهر كلامه ان الباء اصلية مع انها زائدة على كلا التقديرين ففى عبارته
تسمح اذ ما تات الخ تاتا وايا ما فى محل النصب على المفعولية لتات وهو اسم

من الاتيان وروى بدلها تاب وايا با الباء الموحدة ما انت امر به ما فى محله
نصب على المفعولية لتات وهى اسم موصول وانت مبتدا وامر به خبره والجملة صلة
الموصول تلف من الغنى اذا وجد يتعدى لمفعولين الاول من والثانى انت
وجملة اياه تامر صلة من لا محل لها من الاعراب حذف الباء اى وجملة
اذ ما الخ فى محل رفع خبر المبتدا والكاف اسمها فى محل نصب واى هى بحسب
ما تضاف اليه فان اضيفت الى ظرف زمان فهى ظرف زمان وان اضيفت
الى غيرهما فهى بغير ايا ما تدعوا اى اسم وما صلة اى زائدة وانما قلنا
صلة لا زائدة تادبا متى هى للعموم فى الزمان ولا تعمل الا متضمنة معنى
الشرط دون الاستفهام فاراد المتن بتحقق الشرطية فخرج الاستفهامية
نحو متى نصر الله متى اضع العمامة الخ صدره انا ابن جلا وطلاع الثنايا
واعرابه انا مبتدا وابن خبر وجلا مضاف اليه وهو علم منقول من جملة
فيكون محكيا او من الفعل وحده فيكون معربا اعراب ما لا ينصرف للعلمية
للعلمية ووزن الفعل فيكون مجرورا بالفتحة مقدرة منع من ظهورها
التعذر نيابة عن الكسرة ويصح ان يكون جلا فعلا ماضيا والفاعل ضمير
مستتر والجملة صفة لمحذوف اى انا ابن رجل جلا وطلاع بالجر عطفا على
جلا وبالرفع خبر بعد خبر فمتى اسم شرط جازم ظرف زمان فى محل نصب
على المفعولية لاضع ايان بفتح الهمزة والنون على المشهور وكسر الهمزة لغة
سليم وقرئ بها شاذا وهى اسم موضوع للعموم فى الزمان كمتى وزعم
بعضهم انها لتعميم الاحوال اسم شرط جازم اى مبنى على الفتح محله نصب
على الظرفية الزمانية لما تقدم من انها كمتى وناصبها الفعل بعدها وما زايدة
اى الموزون وكسره عارض اى للروى اين هو وما كانى موضوعان
للمكان ثم ضمنا معنى الشرط كما ان حيثما كذلك فاين اسم شرط جازم محله
نصب بيدرككم والموت الخ قال الشيخ عبد المعطى الظاهر ان تكون تامة
واين ظرف مكان متعلق بتكونوا وجعلها النبتيتى ناقصة وجملة يدرككم
الموت فى محل نصب خبرها وهو لا يظهر لضياع المعنى لان المعنى حينما
تكونوا يدرككم الموت وهو خال من الجواب فليتامل اسم شرط
جازم محله نصب على الظرفية المكانية والناصب له تات من تاتها ...

قوله في غابر الازمان اي مستقبلها قوله كيفما موضوع للدلالة على الحال ثم
ضمنت معنى والجزم به مذهب كوفي ممنوع عند البصريين قال بعض الشـ ولم
اجدلها في كلام العرب شاهدا بعد الفحص اهـ وانما لم تجزم عند البصريين لمخالفتها
لادوات الشرط بوجوب موافقة كلام جوابها لشرطها نحو كيفما تجلس اجلس
فلا يصح كيفما تجلس اذهب قوله واذا معطوف على ثمانية عشر لا على لم ولا على
ان ولا على كيفما لان العدد تم بدونها فهي زائدة على الثمانية عشر وخرج بالشعر
النثر فلا يجزم فيه لمخالفتها لادوات الشرط فانها للمحقق والمظنون وان للمشكوك
والموهوم والنادر وكذا الباقي قوله واذا تصبك خصاصة استغن ما
اغناك ربك بالغنى باب مرفوعات الاسما من اضافة
الصفة للموصوف او من الاضافة البيانية او الاضافة على معنى من وعلى
كل تخرج المرفوعات من الافعال لانها تقدمت في قوله وهو مرفوع ابدا وقدمها
لانها عوامل في الاسما ورتبة العامل مقدمة على رتبة المعمول وتخرج ايضا
المنصوبات والمجرورات وانما بدا بالمرفوعات لانها العمدة وثنى بالمنصوبات
لانها فضلة غالبا كالمجرورات ولاحترازه غالبا من المنصوبات الذي هو
عمدة في المعنى كمفعولي ظن ومن المجرور الذي هو عمدة ايضا في المعنى نحو وكفى
بالله شهيدا وثلث بالمجرورات لانها منصوبة المحل والمنصوب محلا دون
المنصوب لفظا ثم قوله مرفوعات يحتمل ان يكون جمع مرفوع بمعنى لفظ مرفوع
وان يكون جمع مرفوعة بمعنى كلمة ولا يشكل على هذا الثاني وجود التا في العدد
لما تقدم قوله سبعة لا يرد اسم افعال المقاربة واسم ما ولا ولات وان المشبهات
بليس وخبر لا النافية للجنس لانها داخلة في اخوات كان وان والمراد باخوات
كان نظايرها في رفع المبتدا ونصب الخبر وباخوات ان نظايرها في نصب المبتدا
ورفع الخبر قوله الفاعل بداية لانه اصل المرفوعات عند الجمهور ولان
عامله لفظي بخلاف عامل المبتدا فانه معنوي واللفظي اقوى بدليل انه يزيل
العامل المعنوي وهو الابتدا فاذا دخل عليه نسخه وقيل اصل المرفوعات
المبتدا لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل
للزومه تاخره عن الفعل وقيل كلاهما اصلان وليس لهذا الخلاف ثمرة
الذي لم يسم فاعله اي لم يذكر فاعله الاصطلاحي بان ترك ولم يقصد

ويقولنا

ويقولنا فاعله الاصطلاحي سقط ما يقال كل فعل لم يذكر فاعله لان الفاعل
الذات وهي لا تذكر والاضافة في قوله فاعله لادنى ملابسة اي لكون الفاعل
فاعلا لفعل متعلق بالمفعول صحت الاضافة الى ضمير المفعول فلا يرد ما يقال
الفاعل انما هو فاعل الفعل لا فاعل المفعول فكيف صحت اضافته الى ضميره
اربعة الحق انها خمسة وهو التابع لا بعقد كونه تابع مرفوع
والخامس عطف بيان ولعله اسقطه استغناء عنه بالبدل بناء على ما يراه الرضي
من ان كل ما كان بدلا جاز ان يكون عطف بيان على هذا الترتيب اي في التبويب
لان الترتيب في التقديم عند الاجتماع فانها اذا اجتمعت يقدم النعت ثم عطف البيان
ثم التوكيد ثم البدل ثم عطف النسق فنقول جاء الرجل الفاضل ابو بكر نفسه
اخوك وزيد فقدما الاول فالاول ويجوز كسر الدال وفتحها والاول منصوب
على الحال مرفوع على الثاني وعلى كل لا حاجة اليه مع ما قبله من الترتيب

باب الفاعل

باب الفاعل رسمه الخ الحد اما حقيقي واما رسمي واما لفظي
فالحد الحقيقي ما انبا عن ذاتيات المحدود كقولنا الانسان حيوان ناطق
والرسمي ما انبا عن الشيء بلازم له كقولنا الخمر مايع يقذف بالزبد مثلا
واللفظي ما انبا عنه بلفظ اظهر مرادف كقولنا الغضنفر الاسد والبر القمح
وما ذكره المص رسم لان الرفع وكونه مذكورا قبل فعله خارجان عن
حقيقة الفاعل ببعض خواصه جمع خاصة وهي قسمان مطلقة
وهي ما يختص بالشيء بالنظر الى جميع اغياره كالماشي للانسان واضافية
وهي ما يختص وهي المرادة هنا لان ما ذكره من كونه مذكورا قبله فعله يخص
الفاعل بالنسبة الى بعض اغياره كالمبتدا دون بعض كاسم كان والتعريف
بالخاصة الاضافية كاف كما صوبه السيد فلا يعترض عليه بانه كيف يعبر
الشـ بالخاصة مع انها توجد في غيره كاسم كان واخواتها لان المراد الخاصة
الاضافية كما مر الفاعل هو لغة من اوجد الفعل واصطلاحا ما ذكره
الاسم اي الصريح كقوله قال الله اني معكم والمول كقوله اولم يكفهم
انا انزلنا ومثل الاسم ما هو في حكمه كالجملة اذا اريد لفظها كقولك صدق على
الله حسبي والجملة المسمى بها نحو جاء تابط شرا وخرج بقيد الاسم الحرف
والفعل والجملة حيث لا تاويل كما تقدم ودخل فيه هي اذا اريد لفظها ...

جمع ما [illegible] قال [illegible] الفاعل [illegible] وهي [illegible] واضافية ما يختص [illegible] بالنظر الى [illegible]

سمي بها كما تقدم فيكون الاسم مستعملا في حقيقته ومجازه ان استعمل فيهما
فيما ذكر جميعا او في مجازه فقط ان استعمل في معنى شامل لما ذكر بعموم المجاز
وعلى كل لا يضر الحذف في التعريف لانه صار بهذا المعنى في هذا الباب حقيقة
المرفوع اي لفظا نحو قال اسد او تقديرا كالفتى والقاضي وغلامي ومحلا
قال في الحاشية كان جرى او البا الزائدتين نحو ما جانا من بشير وكفى بالله شهيدا وتنبيه للمحلي بذلك مبني على ان الاعراب المحلي لا يختص
بالمبنيات ويشكل عليه فرقهم بين الاعراب المحلي والتقديري بان المانع في
المحلي قايم بجملة الكلمة وفي التقديري بالحرف الاخير وهو في هذين المثالين بجملة
قايم بالحرف الاخير فلتكن الاعراب تقديريا فيهما افاده ليس على النظر فكان
المناسب التمثيل للمحلي بالمبني كالموصول واسم الاشارة فتامل وابهم المعنى
الرافع له لتكون كلامه جاريا على القولين والصحيح ان رافعه ما اسند
اليه من فعل او شبهه لا الاسناد المذكور قبله فعله خرج به المبتدا
والخبر وضرات واخواتها للخبر بعدها ونايب الفاعل واسم كان واخواتها واسم
كاد واخواتها لان المتبادر من الاضافة في فعله فعل القايم له به والواقع منه
والمبتدا والخبر وضرات واخواتها لا فعل قبلها وليس نايب الفاعل واسم كان
واخواتها واسم كاد واخواتها قايما بها الفعل ولا واقعا منها وقوله المذكور قبله
فعله اي او شبهه وانما اقتصر على الفعل لانه الاصل وشبهه اسم الفاعل
نحو مختلف الوانه وامثلة المبالغة نحو ضراب زيد والصفة المشبهة
نحو حسن وجهه واسم التفضيل نحو ما رايت رجلا احسن في عينه
الكحل منه في عين زيد والمصدر نحو عجبت من ضرب زيد واسمه نحو عجبت
من عطا زيد الدنانير واسم الفعل نحو هيهات العقيق والظرف والجار
والمجرور مع اعتمادهما على استفهام او شبهه نحو ومن عنده علم الكتاب
وافي الله شك والقبلية في كلامه المراد بها ما يشملها في اللفظ وهو ظاهر وفي
التقدير فيدخل نحو وان احد من المشركين استجارك والضمير المستتر
كما في قم واستقم الصادر منه ملوبسا ان خصوص القيام على جهة
مخبرا به فيما قبله كقولك زيد ابوه عمر قال الشيخ الاجهوري محصلا للام
حصر في تحرك تعصر في تخبر به وفقا وفلا يرد نحو ما انت زيدا والمراد

بصدوره

بصدوره منه تعلقه به ولم يقصد الشارح بذلك بيان الفعل الرافع بل بيان
مدلوله الذي بسببه رفع الفاعل فلا يرد ان الفعل الذي يرفع هو اللفظ
اي لفظ قام لا الحدث الذي هو الحركة المخصوصة المشار اليه بقوله الا
الصادر يرفعه الماضي يستثنى منه افعل في التعجب نحو ما احسن
زيدا وافعال الاستثنا نحو قام القوم خلا زيدا وما عدا عمرا وليس بكرا
فانها لا ترفع الا ضميرا مستترا وجوبا وكذا المضارع يستثنى منه ان لا
يكون فعل استثنا فتخرج قام القوم لا يكون بكرا لانه لا يرفع الا ضميرا مستترا
وجوبا الى غايب اي شخص غايب مذكرا او مونثا مفردا او مثنى او
جمع ولا يرفعه الا ظاهرا اي استقلالا فيرفعه بطريق التبعية كما في
قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة فان قوله وزوجك معطوف على
الضمير المستتر في اسكن العامل فيه الفعل والعامل في المعطوف عليه
هو العامل في المعطوف وليس معطوفا على الضمير البارز لانه موكد للضمير
المستتر وهو لا يعطف عليه وهذا بنا على ان الاية من عطف المفردات
وقيل ان زوجك مرفوع بفعل محذوف تقديره وليسكن زوجك فهو من
عطف الجمل ويقوم الزيدان الخ فيه اشارة الى وجوب تجريد الفعل من
علامات التثنية والجمع اذا كان الفاعل مثنى او مجموعا على اللغة الفصحى
وهناك لغة لبعض العرب تسميها النحاة بلغة اكلوني البراغيث تلحقه
ذلك نحو قاما الزيدان وما قاموا الزيدون وقمن النسوة على ان الالف
والواو والنون حروف دالة على التثنية والجمع المذكر والمونث كتا التانيث
الساكنة والفعل مسند للظاهر او على ان الفعل مسند للالف والواو والنون
والاسم الظاهر مبتدا مؤخر والا كان ذلك على اللغة الفصحى وقامت
هند وقامت الهندات فيه اشارة الى ان الفاعل اذا كان فاعلا ظاهرا مونثا
حقيقيا متصلا يجب ان يلحق عامله علامة التانيث الا ما شذ من قولهم قال
فلانة وقد اشار ايضا الى ان حكم المثنى المونث الظاهر في وجوب لحاق
علامة التانيث لعامله حكم المفرد لا حكم الجمع والتاسع المفرد
المضاف الخ فان قيل التاسع والعاشر داخلان في المفرد المذكر فتكون
الاقسام متداخلة وهي ثمانية لا عشرة اجيب بان هذا التقسيم اعتباري

لانفرقيه التداخل لتباين الاقسام بالاعتبار وهو ما كني به الخ اي
الضمير من حيث هو لا بقيد كونه فاعلا اولا ولا مستترا اولا لصدق
هذا التعريف على جميع اقسام الضمير اختصارا اي لاجل الاختصار
وجه ذلك ان الاصل في زيد قايم مثلا زيد قام زيد لان الفعل لا بد له من
فاعل بعده فللاحتراز عن التكرار جعل الضمير كناية عن المظهر فيعدل
يكون اخصر متصلا اي متصلا بعامله الذي قبله فيكون كالتتمة
لذلك العامل سواء كان ذلك الفاعل المتصل مستترا او بارزا فانه سياتي
في كلام الشارح اخر هذا الباب والذي يليه ما يقتضي ان الضمير المستتر من
قسم المتصل ومنفصلا اي عن عامله وبدا بالمتصل لانه اخصر من
المنفصل او ومعه غيره ظاهره ان المتكلم فقط ومصاحبته لغيره على
سبيل الشرط لا الشطر والاحسن خلافه فتاول العبارة بان يراد بالمصاحبة
المصاحبة في الوضع فالمعنى ومعه غيره اي مصاحب له ومشارك له في
مدلول الفعل فالموضوع له مجموع المتكلم وغيره لا المتكلم فقط [illegible]
غيره او لمثنى الغايب مطلقا اي سواء كان مذكرا او مونثا اثني
عشر قسما اي بجعل مثنى المخاطب والمخاطبة قسما واحدا ومثنى الغايب
والغايبة قسما واحدا ومجموعهما اي الحاصلين وفي نسخة ومجموعها
بلا تثنية اي مجموع الاقسام حاصلة من ضرب اثنين الخ [illegible]
المتصل والمنفصل والاثني عشر ما المتكلم وحده الخ وهو الذي لا يبتدا
به الخ اي هو الذي لا يصح عند الفصحاء التلفظ به غير متصل بكلمة اخرى ولا
يقع بعد الا في الاختيار اما في الضرورة فيقع بعدها كقوله وما نبالي اذا ما كنت جارتنا
ان لا يجاورنا الاك ديار واستشهاد المحشي على وقوعه في الضرورة بعدها بقوله
بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت اياهم الارض في دهر الدهارير غير
صحيح لان اياهم ضمير منفصل لا من المتصل الذي الكلام فيه وانما يستشهد
بهذا البيت على الاتيان بالضمير منفصلا في الضرورة التي هي مفهوم قول
ابن مالك وفي اختيار لا يجي المنفصل اذا تاتى ان يجي المتصل ويرفعه
الماضي الخ لا ينافي ذلك انه يرفعه ايضا الصفات المختصة واسم الفعل
لان عبارته لا تقتضي الحصر والمراد بقوله يرفعه اي يرفع محله لان

الضماير

٥١

الضماير كلها مبنية محله رفع اي محل رفع او ذو رفع او الكلام على تقدير
مضاف اي محل رفع وقس عليه ما اشبهه والمعنى انه واقع في محل رفع به
نا ضمير المتكلم الخ هذا هو الصواب ومن قال النون فاعل فقد تسمح
لان الضمير مجموع الالف والنون وهذا اي اعراب نا فاعل في محل رفع حيث
سكن ما قبلها اي الحرف الذي قبل نا وقوله وكان غير الالف اي وكان اصليا
ايض وقوله ولا انفتح ما قبلها اي تحرك بالفتح اي او سكن وكان الفا او كان
حرفا غير اصلي نحو ضربنا زيد مثال لما انفتح فيه ما قبلها ومثال الساكن اذا
كان الفا الزيدان ضربانا ومثال الساكن غير الاصلي شغلتنا اموالنا ومن غير
الاصلي الواو في ضربونا وهذا كله مع الماضي اما مع المضارع والامر فهي
مفعوله مطلقا سواء تحرك ما قبلها او سكن والميم والالف حرفان دالان
على التثنية فيه مسامحة فان الدال على التثنية هو الالف فقط كما ان الواو هي
هي التي تدل على الجمع فقط واما الميم فزيدت قبل الف التثنية في نحو ضربتما
وحمل المثنى عليه لا وا والجمع في نحو ضربتموا لئلا يلتبس بذلك ما للمخاطب
المفرد في الاول وما للمتكلم في الثاني عند اشباع حركة التاء فيهما فقوله والميم
حرف دال على جمع الذكور فيه مسامحة ايض وضربتم بضم التاء واسكان
الميم بعدها او ضمها مختلسة او مع واو بعدها بان تقول ضربتموا وهو الاصل
بدليل ضربتموه لان الضمير يرد الاشيا الى اصولها حروف دالة على التثنية
الخ اي لان التا انما وضعت مشتركة بين المفرد وغيره لحقوها ما يميز ما هي
له او حركوها بذلك هو عبد المعطي اي لحقوها في المثنى والجمع وحركوها في المفرد
ولا تقع هذه التا الا فاعلة اي لا مفعولة ولا مضافة فالحصر اضافي فلا يرد
انها قد تقع نائبة عن الفاعل كما ياتي امثلة الحاضر وهو المتكلم والمخاطب
وهو اي ما بقي جوازا اي استتارا جائزا او ذا جواز فهو صفة مصدر
محذوف على تاويله باسم الفاعل او حذف المضاف قال الشيخ الشنواني ولا يجوز ان
يكون تمييزا وان كان محولا عن الفاعل فيلزم ان الموصوف بالاستتار الجواز
وهو فاسد فتامل اه اي لان الاصل قبل التحويل على هذا استتاره [illegible] مستتر
جوازه فحول الاسناد الى الضمير للجواز فانتصب تمييزا تقديره هو [illegible]
ان المستتر لفظ هو بل المراد به اذا اريد تفسير معناه فسر بلفظ هو فتبين

هو نفس المستتر لان المستتر له صورة في العقل اي في الذهن لا في اللفظ
فليس المستتر لفظا بخلاف المحذوف فانه لفظ موضوع ويمكن النطق به
وهذا الفرق بين المستتر والمحذوف لا كما قاله الشنوانى نقديره هى
اى تفسيره هى وعبر بهى لاجل الاول وهى هنا لاجل التغاير قال الرضى يجب
ان يكون المقدر في ضرب وضربت متغايرين كما في البارز نحو هو وهما
حرف دال على تانيث الفاعل اى على المشهور وقيل اسم فالظاهر بعدها
بدل او مبتدا خبره الجملة قبله وفتحت لمناسبة الالف اى فالحركة
عارضة لا اعتداد بها فسقط اعتراض من قال ما ذكروه من توالى اربع
اربع متحركات لم يوجد فيما هو كالكلمة الواحدة منقوض بضربتنا
والالف زائدة اى في الخط بعد الواو ليتضح فيها فرقا بينها وبين واو العطف
في نحو كلموا انس ولو جاءوا وساد وا والمقصود لزيادة الالف في الخط
ثلاثة ان تكون بعد واو الجماعة وان تكون في الفعل وان تكون متطرفة
فخرج الاسم كضاربو زيد وخرج واو الكلمة نحو يدعو ويغزو وخرج
المتوسطة كضربوك وضربوهم ان جعلت هم مفعولا فان جعلته
توكيدا للواو الجمع ردت الالف لانها متطرفة واما الفاعل المضمر اى
الفاعل معنى وظاهرا والا فالفاعل حقيقة محذوف اذ الاصل ما ضرب احد
الا انا فانا بدل من احد ل الا فانى معناها اى الذى معناها في الحصر كانما
ونحو ما ضرب الا هى فهذه الضماير الواقعة بعد الا كل منها في محل رفع على
الفاعلية وما نافية والا اداة حصر الخ اى والله اعلم باب
المفعول الذى لم يسم فاعله هذه الترجمة تشمل درهما من اعطى زيد درهما فانه
يصدق عليه انه مفعول لم يسم فاعله وليس مرادا ولا تشمل الظرف والمجرور
والمصدر اذا نيبت عن الفاعل مع ان الغرض دخولها واجيب عن الاول
بان الكلام في المرفوعات فلا يرد درهما لانه منصوب وعن الثاني بان من
اقتصر على المفعول لانه الاصل في النايب فكان غيره ملحق به ولو عبر بنايب
الفاعل اى الذى لم يذكر معه فاعله اى فاعل فعله وفي قوله الذى صدر
منه الفعل حمل للفاعل في كلام المتن على الفاعل الحقيقى وخرج الذات
ومن لم يذكر ابدا سوى كان الفعل مبنيا للفاعل او للمفعول وانما الذى يذكر

او لم يذكر

يذكر اللفظ الدال عليها في كلام المتن حذف مضاف اى الذى لم يسم دال
فاعله صدر عنه الفعل اى او قام به او المراد بالصدور مطلق التعلق
وهو الاسم يشمل الصريح والمؤول والظاهر والمضمر وخرج عنه الجملة
والحرف والفعل الا ان يراد لفظها او يجعل اعلاما قيل وخرج بقوله الذى
لم يذكر معه الخ المبتدا والخبر والفاعل واسم كان وذلك غلط لان السالبة
تصدق بنفى الموضوع فيصدق قوله لم يذكر معه فاعله بان لا يكون
هناك فاعل اصلا او كان هناك مبتدا وخبر او اسم كان فيكون التعريف صادقا
على الجميع فالصواب اخراج ما ذكر بقيد ملحوظ يعلم بسنة ما يأتى تقديره
وغير عامله الى فعل او مفعول المرفوع اى لفظا او تقديرا الخ ما تقدم
في الفاعل الذى لم يذكر معه فاعله لا لفظا ولا تقديرا وتانيث
الفعل اى ترك ولم يقصد فلم يحتج الى ذكر فاعله لا لفظا ولا تقديرا
وتانيث الفعل لتانيثه لم يستثن المجرور من نحو مر بهند فانه قائم مقام
الفاعل اعنى الجار والمجرور من حيث ليس بمؤنث فلا وجه لتانيث العامل
لغرض من الاغراض كالخوف منه وعليه فاقيم المفعول به
اى حيث وجد في اللفظ والا فما اختص من ظرف مكانى نحو جلس امام الامير
او زمانى نحو صيم رمضان او مجرور نحو ولما سقط في ايديهم وسير بزيد
او مصدر نحو فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة فهذه الثلاثة تنوب عن
المفعول اذا لم يوجد في اللفظ فان وجد فلا وقيل ينوب غيره مع وجوده
مطلقا وقيل ان وجد وكان متقدما اختص بالنيابة وان تاخر وتقدم احد
الثلاثة انيب نحو ليجزى بالعلياء الحسنى او الصحيح الاول في الاسناد اليه
وتفاوت للاسنادين لا بضرورة ذلك لان اسناد الفعل الى الفاعل على جهة
صدوره منه او قيامه به والى النايب على جهة وقوعه عليه او فيه او نحوه
في الماضى والمضارع هذا اذا كان العامل فعلا فان كان اسم مفعول
وهو ما دل على حدث ومفعوله فان كان من فعل ثلاثى مجرد فوزنه
مفعول وهو ما دل على الحدث كمضروب وممرور به او من غيره فوزنه وزن
مضارعه بشرط الاتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة وفتح ما قبل
الاخر قال ابن مالك وان فتحت منه ما كان انكسر صار اسم مفعول

كمثل المنتظر وفي اسم مفعول الثلاثي اطرد زنة مفعول كان من قصد
وشرط عمل الاسم المذكور كونه صلة لال نحو جا المضروب عبده او كونه للحال
او الاستقبال بشرط اعتماده على نفي او استفهام او مخبر عنه او موصوف نحو
ما مضروب زيد وا مضروب عمرو وان الامير مكرم رسوله ومررت برجل مهان
ابوه وكسر ما قبل اخره اي ان لم يكن مكسورا نحو شرب بضم اوله فقط
وقال بعضهم ان الكسرة في نحو شرب مبنيا للمفعول غيرها فيه مبنيا
للفاعل او تقديرا في الضم والكسر معا او في احدهما ق ل كقيل وبيع
والاصل قول وبيع نقلت حركة العين وهي الواو في قول والياء في بيع
للثقل الى ما قبلها بعد سلب حركته فسكنت وقلبت الواو يا لسكونها وانكسار
ما قبلها ولم تقلب اليا لعدم المقتضي فصار قيل وبيع باسكان
اليا واصل شد شدد بالفك فادغم المثلان لاجتماعهما فسكن ما قبل الاخر
مقدر وفتح ما قبل اخره اي ان لم يكن مفتوحا وقال بعضهم ان الفتحة
في نحو يشرب مبنيا للمفعول غيرها فيه مبنيا للفاعل نحو يقال ويباع
ويشد الاصل يقول ويبيع نقلت حركة كل من الواو واليا الى ما قبلها فصار
يقول ويبيع ثم قلبت الفا لتحركهما في الاصل وانفتاح ما قبلهما الان فصار
يقال ويباع ويشد اصله يشدد بالفك نقلنا حركة الدال الى الشين فسكن
الحرف الاول وادغم في الثاني كما فعل بشد والادغام واجب لان ادغام
المثلين مع عدم المانع من الادغام واجب لانه لا يبنى للمفعول اي
لفساد الصيغة والمعنى اما فساد الصيغة فانك اذا بنيت اكرم مثلا
للمفعول ضممت الهمزة فان كسرت الرا التبس بصيغة الماضي المبنية
للمفعول وان فتحتها التبس بصيغة المضارع المبني للمفعول ايضا واما
فساد المعنى فلانه يصير دالا على الاخبار والامر انما يدل على الانشا
او للمجهول اي للمجهول فاعله وفيه انه قد لا يكون فاعله مجهولا فلا يتحقق
فيه مناط التسمية اللهم الا ان يقال يكفي في وجود مناط التسمية الامكان
وكل فرد من افراد الفعل المذكور من حيث هو مبني للمفعول يمكن ان يجهل
فاعله شنواني ما امكن في المضارع وبعضها غير ممكن بل كلها تجري في
المضارع كالماضي خلافا لق ل ق انا جمعهما

في باب

في باب واحد لان الخبر ملازم للمبتدا وان كان المبتدا لا يلزم الخبر نحو اقايم الزيدان
فالهمزة للاستفهام وقايم مبتدا والزيدان فاعل سد مسد الخبر ومثله
ما مضروب العمران نائب فما نافية ومضروب مبتدا والعمران نائب فاعل سد مسد الخبر
وشرط هذا المبتدا الذي لا خبر له ان يكون وصفا معتمدا على نفي او استفهام وان
يكون له مرفوع اغنى عن الخبر سوا كان المرفوع فاعلا او نايبا عنه وسوا
كان الوصف اسم فاعل او اسم مفعول وهو الثالث والرابع اي ما ذكر من
المبتدا والخبر فالضمير راجع لما ذكر وهو مثنى في المعنى فصح الاخبار عنه بالمثنى
وهو الثالث والرابع فلا يقال في كلامه الاخبار بالمثنى عن المفرد
الصريح هو الاسم الذي لا يحتاج في كونه اسما الى تاويل والموول خلافه وشمول
الاسم لهذين من المجاز المشهور او الحقيقة العرفية فلا يعترض على اخذه
في التعريف المرفوع لفظا مراده به ما يشمل المرفوع تقديرا بدليل
مقابلته بالمحلي فلا يعترض عليه بان في كلامه اخلالا بالتعميم وقيد
بالمرفوع ليعلم انه لا بد ان لا يكون منصوبا الا اذا دخل عليه ناصب ولا
مجرورا الا اذا كان حرف الجر زايدا بالابتدا متعلق بالمرفوع وهو
مبني على الصحيح من ان الرافع للمبتدا الابتدا وللخبر المبتدا وقيل كل منهما رفع
الاخر وقيل ان الابتدا رافع لهما وقيل ان الابتدا رافع لهما وقيل ان الابتدا رفع
المبتدا وهما رفعا الخبر فالاقوال اربعة قال ابن مالك ورفعوا مبتدا بالابتدا
كذلك رفع خبر بالمبتدا اي المجرد اي الخالي لفظا وتقديرا ليخرج
نحو قولك زيد في جواب من قال من قام فان التقدير قام زيد فهو مجرد عما
ذكر لفظا لا تقديرا فليس بمبتدا بل فاعل عن العوامل ال للجنس اي
عن شي من العوامل وبجعل ال جنسية اندفع الاعتراض بانه لا يخرج ما
ما دخل عليه عامل واحد او عاملان اللفظية قيد لاخراج المعنوية فان
المبتدا لم يتجرد عنها لانه مرفوع بالابتدا على الراجح فاشار بهذا القيد الى انه
ماش على الراجح فان قيل التجريد عن العوامل اللفظية يقتضي سبق
وجودها فان التجريد يقتضي سبق ما يجرد منه ولم يوجد في المبتدا عامل
لفظي يجرد منه قلنا في الجواب سلمنا لكن قد نزل الامكان منزلة وجودها
فيه بالفعل فكانها موجودة فصح التعبير بالتجريد غير الزايدة وما اشبهها

تبد في القيد فهو لادخال المجرور بحرف زايد او بحرف يشبه الزايد فمن الاول
بحسبك زيد فان حسبك مبتدأ والباء فيها زايدة قال المرادى وذكر في
الكافية ان حسبك في هذا المثال ونحوه خبر مقدم لا مبتدأ لانه لا يتعرف بالاضافة
بالاضافة وانما يكون مبتدأ اذا كان بعده نكرة نحو بحسبك درهم ومن
الثاني لعل ابي المغوار منك قريب فابى مرفوع على انه مبتدأ وقريب خبره
ومنك متعلق به ودخلت لعل الجارة لافادة التوقع لا للتعدية كما تدخل
ليت لافادة التمني فان قلت حيث كان لا بد من التقييد بغير الزايدة
وشبهها فلم تركه المص من المتن قلت اجيب بان العوامل اللفظية اذا
اطلقت انما تنصرف الى ما ليس زايدا ولا شبيها بالزايد وخرج بالمرفوع
المنصوب والمخفوض وخرج ايضا ما لا اعراب له اصلا كاسم الفعل على القول
بانه لا محل له من الاعراب وهو الصحيح الفاعل الخ اى والنائب عن
الفاعل وضربان واخواتها اذ ليس في كلامه الحصر فيما ذكره ولا ابتدا
عبارة اى لفظ الابتدا معبر له ففي كلامه حذف مضاف واطلاق المصدر
على اسم المفعول وجعل بالجر عطفا على قوله بالشئ اى وتصييره اولا
الخ بحيث يكون الثاني خبرا اى مخبرا به عن الاول اى ولو حكما كالفاعل الساد
مسد الخبر نحو اقايم زيد والنايب عن الفاعل الساد مسد الخبر نحو امضروب
الزيدان فلا يعترض على الش بان تعريفه غير جامع لقصوره على المبتدا
الذي له خبر والتقدير صوحكم الخ ولا فرق في ذلك بين ان يكون الحرف
السابك موجودا كما مثل او لا كقولهم تسمع بالمعيدى خير من ان تراه فهو
مول بالمصدر اى سماعك والخبر هو الاسم اى الصريح او المول
واعترض قوله الاسم بانه لا يشمل الخبر اذا كان جملة او شبهها واجيب بانه
انما اقتصر على الاسم لان الاصل في الاخبار بكسر الهمزة ان يكون به اى بالمفرد
واشار الش الى دفع ذلك الاعتراض بهذا الجواب بقوله الاصلي ويرد على هذا
ان المتن صه لم يعرف الخبر المفرد ولم يعرفه اذا وقع جملة او شبهها فيكون
فيه قصور فالاولى ما صنعه الش ان المراد بالاسم ما يشمل الاسم حقيقة
او تاويلا والجملة الواقعة خبرا مؤولة بالاسم والجار والمجرور الواقع خبرا
وكذا الظرف كل منهما متعلق بمحذوف هو الخبر في الحقيقة وهو اما اسم حقيقة

او

او تاويلا المرفوع بالمبتدأ اى على الصحيح وقيد بذلك المتن لينبه على
انه لا يكون منصوبا بالاناسخ ولا يكون مجرورا بحرف زايد على نحو ما مر في
المبتدا المسند اليه اى المسند هو الى المبتدا وهذا تنبيه على الفرق
بين المبتدا والخبر من جهة ان المبتدا هو المحكوم عليه فهو المسند اليه غيره
وان الخبر هو المحكوم به فهو المسند الى غيره وقايم خبره قد يقال في صدق
صدق تعريف الخبر على نحو ذلك نظر لان نحو قايم لم يسند الى المبتدا بل المسند
الى الضمير مستتر فيه وهو وضميره مسندان الى زيد الا انه اتفق ان الضمير
هو زيد فتوهم انه مسند الى المبتدا من الشنواني من حيث هو
حيثية اطلاق كما في قولك الانسان من حيث هو انسان جسم اى المبتدا
مطلقا اى من غير نظر الى كونه ظاهرا او مضمرا وحاصل الجواب ان
المبتدا الذي هو مورد القسمة اعم من الظاهر والمضمر فان المراد به
المبتدا من حيث هو من غير نظر الى كونه ظاهرا او مضمرا فالمراد به
نحو وهي انا الخ وهكذا ساير التقسيمات منفصلا قيد به لان
المتصل لا يقع مبتدأ وهي انا الخ حاصلها ثلاثة اقسام ما يختص بالمتكلم
وهو انا ونحن وما يختص بالمخاطب وهي خمسة انت وانت وانتما وانتم
وانتن وما يختص بالغايب وهو خمسة هو وهي وهما وهم وهن
ضماير الرفع من اضافة الموصوف للصفة اى الضماير المرفوعة
والغايب اى الكثير وقوله يطابقها اى يساويها وقوله في المعنى اى التذكير والتانيث
والافراد والتثنية والجمع ومن غير الغايب لا تحصل المطابقة انت بكسر التا
افضل من عمرو وانتما وانتم وانتن افضل من عمرو وانت افضل من امراة
وانتما افضل رجلين وامراتين وانتم وانتن افضل رجال او نسا وانت
صبور او جريح وكذا نحو انت او انتما وانتم او انتن عدل لان افعل التفضيل
المجرد من ال والاضافة ونحو صبور وجريح والمصدر تستوي فيه المذكر والمونث
مطلقا ومن ذلك قوله وهو قسمان والخبر من حيث هو الخ فيه ما تقدم
فلا تغفل هنا اى في هذا الباب وكذا باب النعت كما ياتي واحترز بذلك
عن المفرد في باب المنادى ولا النافية للجنس فانه هناك ما ليس مضافا ولا
شبيها به وكذا في باب الاعراب فان المراد به ما قابل المثنى والمجموع وفي باب

وهذا جواب عما يقال ان [illegible]

الكلمة والكلام فان المراد بها قابل المركب اه من العنيشى وفى كتبنتين ان باب
النعت والاعراب على حدسوا فليراجع ثم اعلم ان المفرد قسمان مشتق
وجامد فالمشتق ما دل على متصف مصوغا من مصدر وهو يتحمل ضمير
المبتدا ان لم يرفع اسما ظاهرا كامثلة الشارح فان رفعه فلا يتحمل نحو زيد قايم
ابوه وانما كان هذا الوصف مفردا مع تحمله الضمير لان اسم الفاعل مع مرفوعه
لا يكون جملة الا ان افاد فايدة يحسن السكوت عليها كما فى نحو اقايم الزيدان
وهذا لا يكون كذلك والجامد بخلافه اى ما قابل المشتق نحو زيد اخوك والزيد
اخوك ولا يتحمل ضمير المبتدا الا ان اول بالمشتق نحو زيد اسد اذ اريد شجاع
لانه ليس جملة ولا شبهها وقد يقال هذا الدليل عين الدعوى لان
الدعوى هى ان الخبر فيما ذكر من الامثلة مفرد اى ليس جملة ولا شبهها وقوله
ليس جملة اى انه مفرد ومجموع ذلك اى ما يصدق عليه غير المفرد اربعة
اشيا اى فى الظاهر اما فى الحقيقة فثلاثة لان الجملة شى واحد وان كان تحتها
نوعان الاسمية والفعلية كما سياتى والمجرور اى مع جاره التامان
التام هو الذى تتم به الفايدة من غير ملاحظة متعلقه بان يكون متعلقه
كونا عاما كالاستقرار والحصول والكون اذ لا يخلو موجود منها وبهذا القيد
خرج الناقصان والناقص هو الذى لا يفيد مع عدم ملاحظة متعلقه بان يكون
متعلقه كونا خاصا نحو زيد بك او فيك او عنك اى واثق بك او راغب فيك
او معرض عنك فلا يقع خبرا مع فاعله كان ينبغى ان يقول مع مرفوعه ليشمل
ليشمل نايب الفاعل واسم كان واخواتها فاعلا اه من العنيشى او المضمر
مستترا كان او بارزا ويسمى هذا المجموع جملة فعلية وهى المبدوة بفعل
حقيقة كما مثل او حكما نحو لن يقوم زيد مع خبره اى او ما يقوم مقام
خبره فلو قال مع ما تتم به الفايدة لكان اولى واعم ليشمل نحو زيد ضارب
العمران ويسمى هذا المجموع جملة اسمية وهى المبدوة باسم حقيقة كما مثل
او حكما نحو ان زيدا قايم او غيره اى او مع الخبر الغير المفرد ثم اعلم
ان الجملة الواقعة خبرا للمبتدا يجب ان يحكم على محلها بالرفع بمعنى انه لو حل
محلها اسم معرب خال عن الموانع لكان مرفوعا ويجب لهذه الجملة ان لم تكن
نفس المبتدا فى المعنى ان تشتمل على ما يربطها بالمبتدا من ضمير وهو الاصل

والمطرد

والمطرد او اسم الاشارة او اعادة المبتدا بلفظه او بمعناه او غير ذلك مما
يطول ذكره بخلاف ما اذا كانت الجملة نفس المبتدا نحو هو الله احد فلا تحتاج
الى رابط ويجب ان لا تكون جملة ندائية فلا يجوز زيد يا اخاه وان لا تكون مصدرة
بلكن او بل وحتى واعلم ايضا ان قضية اطلاق كلامه انه لا فرق بين ان
تكون الجملة خبرية او انشائية وهو كذلك نحو زيد اضربه على ان الخبر نفس
جملة اضربه من غير تقدير القول وهو كذلك عند ابن مالك وغيره فلا
يمتنع كونها طلبية خلافا لابن الانبارى ولا قسمية خلافا لثعلب ولا
يلزم تقدير القول قبل الجملة الطلبية خلافا لابن السراج والفرق بين
ما هنا وباب النعت حيث امتنعت فيه الطلبية بلا اضمار القول كما قال
ابن مالك وامنع هنا ايقاع ذات الطلب وان اتت فالقول اضمر تصب
ان الغرض من النعت تمييز المنعوت للمخاطب ولا يميزه الا ما هو معلوم له
قبل والطلبية لا تكون معلومة قبل المحذوف بالرفع صفة متعلق
لا نهما اى وحدهما او مع المتعلق فالاقوال ثلاثة والخلف لفظى اى فى الصورة
لا فى الحقيقة ولهذا الخلاف الصورى افرد الجار والمجرور والظرف بالذكر والا
فقد يقال ما فايدة افرادهما مع انه ان قدر عاملهما اسما كان من الاخبار
بالمفردات وان قدر فاعلا كانا من الاخبار بالجملة فلا يخرجان عن المفرد
والجملة والظرف والجار والمجرور يسميان بشبه الجملة ووجه الشبه بها
وقوع كل منهما خبرا او صلة وحالا وغير ذلك كالجملة وان تقديره اى
والصحيح ان الراجح تقدير المتعلق نحو كاين او مستقر او حاصل او ثابت لكان
او استقر ونحوهما كحصل وثبت او ما يتعلق بالمقام وقيل الراجح تقدير كان
لكن الخلاف فى الراجح لا فى الجواز والذى انحط عليه كلامهم كما قاله فى المغنى
مختار انه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى فان اريد المضى
قدر كان او استقر وان اريد الحال او الاستقبال نحو الصوم فى اليوم والجزا
فى غد قدر مضارعهما او وصفه واذا قدر كان او كاين كان من كان التامة
بمعنى حصل او حاصل لا الناقصة والمكان الظرف والمجرور فى موضع الخبر
فتتعدد كان وتتسلسل التقديرات وما كان منهما عاملة مصرحا به لكونه
لكونه خاصا فهو لغو وما لم يصرح به لكونه عاما فهو مستقر

والمضاف اليه يستفاد منه ان الخبر في نحو زيد اكرمته مجموع الفعل والفاعل
والمفعول وهو الظ واختار شيخ الاسلام على المحلي وان كان المشهور عند النحاة
أن الخبر هو الجملة وحدها ومثل المفعول الحال وغيره من متعلقات الفعل واعلم
ان الجملة تنقسم الى ثلاثة اقسام كبرى فقط وصغرى فقط وكبرى وصغرى
باعتبارين فالكبرى فقط ما وقع خبرها جملة ولم تقع هي خبرا والمحتملة لصغرى
فقط ما وقعت خبرا للجملة والمحتملة لهما ما وقع خبرها جملة وكانت خبرا والمثالان
في المتن اجتمع في كل منهما جملتان صغرى وكبرى فالصغرى هي قام ابوه وجاريته
ذاهبة والكبرى هي جملة زيد قايم ابوه وزيد جاريته ذاهبة واذا قلت زيد
ابوه غلامه منطلق فالمحتمل ابوه غلامه الخ فانها كبرى باعتبار ان خبرها جملة
وصغرى باعتبار انها خبر

باب العوامل الداخلة على المبتدا والخبر

اي في الاغلب فلا يشكل بافعال التصيير فانها تارة تدخل عليهما كقوله تعالى
واتخذ الله ابراهيم خليلا وتارة لا تدخل عليهما كجعلت الفقير غنيا وصيرت المعدوم
موجودا او المراد التي يغلب دخولها على جنس المبتدا والخبر فال جنسية لا
للاستغراقية اذ لا تدخل على كل مبتدا وخبر فان دخولها عليهما مشروط بان لا
يكون المبتدا مخبرا عنه بجملة طلبية نحو زيد اضربه ولا انشائية نحو هند
زوجتكها وان لا يلزم التصدير نحو ايهم عندك وان لا يلزم الحذف كالمخبر عنه
بنعت مقطوع نحو الحمد لله الحميد الى اخرها في الحاشية وتسمى النواسخ من
النسخ وهو الازالة لانها تزيل حكم المبتدا والخبر وانما اثرته لانها عامل لفظي وعامل
الابتدا معنوي واللفظي اقوى من المعنوي هنا اي في هذا الكتاب للحاجة
اليه لانها في كل كتاب كذلك اي هي من حيث العمل ثلاثة اقسام لا من حيث الحقيقة
لانها من هذه الجهة قسمان افعال وحروف هكذا قالوا والظ انها ثلاثة ايضا من
هذه الجهة لانها افعال وحروف واسما وهي المصادر واسما الفاعلين الا ان يقال
ان اسم كل نوع من كان واخواتها لما لم يخالفه في العمل لم يبق لعده قسما ثالثا
فايدة بخلاف عدها ثلاثة من حيث العمل فان له فايدة لان عمل كل اسم غير عمل
الاخر كان واخواتها اي نظايرها وانما قدم كان واخواتها على ان واخواتها لانها
افعال والاصل في العمل انما وقدم ان واخواتها على ظننت واخواتها مع كونها
افعالا لان احد الجزئين باق معها على الاصل وهو الخبر وبدا من كان واخواتها بكان
لانها

لانها ام الباب لاختصاصها بكونها تستعمل ناقصة غير شانية نحو كان زيد قايما
وشانية نحو اذا مت كان الناس نصفان الخ وزايدة نحو ما كان احسن زيد
عملها مختلف اي من حيث الرفع والنصب ترفع الاسم الخ ليس المراد ترفع
اسمها وتنصب خبرها لان اسمها لا يكون الا منصوبا فتنصبه تحصيل الحاصل بل
المراد ترفع المبتدا وتنصب الخبر كما اشار الى ذلك المص بجعل عبارة المتن
بقوله اي المبتدا وقوله بعد اي خبر المبتدا ورفعها المبتدا بان تحدث فيه رفعا
غير الذي كان به على الاصح ويسمى اسمها الخ اي يسمى النحاة المرفوع بها
حقيقة وفاعلا مجازا والمنصوب بها خبرها حقيقة والمفعول مجازا لان
التسمية في كل اصطلاحية خالية عن المعنى لان زيدا من كان زيد قايما اسم
للذات لا لكان لان اسم كان هو اللفظ المخصوص وهو الكاف والنون ملبست
كان مسمى زيد وقايما ليس خبرا لكان لان الافعال لا يخبر عنها فلاضافة في كل
لادنى ملابسة وهي كونها تعمل فيهما المرفوع فاعلا اي حقيقة والمنصوب
مفعولا اي حقيقة فلا نبا في ما مر قريبا لان هذه الافعال في حال
نقصانها الخ ظ تنبيه الحدث بقوله الذي من شانه الخ انها انما تجردت عن
ذلك الحدث المقيد بما ذكر فهي لم تتجرد عن مطلق الحدث على الصحيح بل
تدل عليه وانما تجرد عن الحدث المقيد بما ذكر وتسميت
ناقصة لعدم اكتفايها بالمرفوع لانها تدل على زمن دون حدث فان الاصح
دلالتها عليهما الا ليس كالروابط من حيث احتياجها المعمولين لا من
حيث توقف معناها على غيرها كان ومن ثم اي من اجل تجردها عن
الحدث المخصوص وصيرورتها كالروابط نشا تسمية الخ حروفا والصحيح انها
افعال كما مر هنا اي في هذه المقدمة اما غيرها فهي اكثر من ذلك وعلم
ذلك في الماضي متعلق باتصاف اي انها موضوعة للدلالة على ذلك وا
ودوام ذلك وعلم من قرينة اخرى في المسا ما امتد من الزوال الى الغروب
نقيض الصباح امسى زيد غنيا اي يحصل له الغنى وقت المسا
اصبح البرد شديدا اي ثبتت الشدة للبرد وقت الصباح وقس على ذلك
ما سياتي من الامثلة المشالة اي المثال الملفق والمنقطع فرقا بينهما
عليهما

بالاولى بينهما وبين الضاد المعجمة وبالثانية بينها وبين الطا المهملة ظل زيد
صايما اى ثبت له ذلك جميع نهاره واما قوله تعالى ظل وجهه مسودا فهو بمعنى
صار لانه ليس المراد ثبت لوجهه الاسوداد جميع النهار فقط كما لا يخفى
بات زيد مفطرا اى ثبت له حكم ذلك جميع ليله والانتقال عطف تفسير
وهو من حقيقة الى حقيقة كما مثل او من صفة الى صفة نحو صار زيد غنيا
وهو لنفى الحال المضافة من اضافة المظروف للظرف على حد مكر الليل
اى لنفى مضمون الجملة فى الحال اى زمن التكلم وقوله عند الاطلاق اى عما يدل
على خصوص نفى الحال او غيره وقوله والتجرد اى الخلو عن القرينة عطف
تفسير للاطلاق واحترز بهذا القيد عما اذا قيدت بزمن فانها تكون للنفى فيه
نفى قولك ليس زيد قايما امس لنفى القيام فى الماضى واذا قلت غدا فهى لنفى
القيام فى المستقبل وهذا مذهب الجمهور وقيل للنفى مطلقا نحو ليس
زيد قايما اى ليس متصفا بالقيام الان ويمكن ان يقوم بعد وعلى مذهب
الجمهور المتقدم اذ اصرح بلفظ الان كان توكيدا اه بالنافية ما ليست
قيدا بل الشرط تقدم النفى مطلقا او شبهه والدعا اى بلا خاصة وانما
شرط فى هذه الافعال ذلك لتوقف افادة الاستمرار منها على دخول النافى عليها
لانها بمعنى النفى فاذا دخل عليها النفى انقلبت اثباتا وانما قام النهى والدعا
مقام النفى لان المطلوب بهما ترك الفعل وترك الفعل نفى ولا فرق فى النافى بين ان
يكون ملفوظا به كما مثل او مقدرا نحو تالله تفتوا اى لا تفتؤ قال فى التصريح ولا
ينقاس حذف النافى الا بثلاثة شروط كون الفعل مضارعا وكونه جواب قسم
وكون النافى لا اه وقد نظمها العلامة الاجهورى بقوله ويحذف ناف مع شروط
ثلاثة اذا كان لا قبل المضارع فى قسم ملازمة اى موضوعة للدلالة على
ملازمة الخبر من اضافة المصدر لفاعله وقوله المخبر عنه بالنصب مفعوله
وفى نسخة للمخبر عنه على حسب بفتح السين وقد يسكن اى قدر ما
يقتضيه اى يطلبه الحال من استمرار خبرها لفاعلها منذ قبله نحو ما زال
زيد عالما اى منذ صلح للطلبة يعنى من حين تاهله وتهيئه للعلم والافالحال
يشهد له بانه قبل ذلك ليس عالما ونحو ما زال زيد امير امعناه ان الامارة
ثابتة له وقت قبوله لها بان لا يكون طفلا مثلا وعلى هذا فقس لاستمرار

الخبر

الخبر اى موضوعة للدلالة على استمرار خبرها وجملة ما دام معناها توقيت
امر بمدة اتصاف اسمها بخبرها لنيابتها اى لاجل كونها نائبة عن الظرف
قال ابن ثابت فى شرح البردة اما كونها مصدرية فظاهر واما كونها ظرفية فلم نر
حرفا ظرفا لان الظروف كلها اسما ويجاب بان ما حيث كانت مصدرية كانت
مع ما بعدها كصريح المصدر وصريح المصدر ينوب عن الظرف فى عرابه
فى اعرابه مع الدلالة عليه لكانه مؤول له فنسمى مصدرية الدلالة وظرفية النيابة
عن الظرف نحو جيتك طلوع الشمس اى وقت طلوعها فحذف وقت وناب
طلوع منابه فيعرب ظرفا بل هى كالمصدر نائبة عن ظرف نيابة مضاف
وذلك فى باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فلم تكن ظرفا بل هى
كالمصدر نائبة عن ظرف نيابة مضاف اليه عن مضاف لكن وليها الخ من
المعلوم ان المؤول هو الفعل بعدها على التحقيق لا هى ففى العبارة تسمح
والتقدير بمعنى المقدر مدة دوام الخ وقد تسمح ايضا فى هذا فان المقدر هو مدة
دوام فقط لا زيد مترددا اليك وايضا ليس المراد دوام زيد وانما المراد دوام
تردده فلو لم تكن ما مصدرية ظرفية بان كانت مصدرية غير ظرفية لم
تعمل ام بعدها العمل المذكور بل تكون تامة بمعنى بقى فان وليها منصوب
فهو حال نحو يعجبنى ما دمت صحيحا اى دوامك صحيحا اذ من المعلوم انه
لا تعجبه المدة وانما يعجب فى المدة ولا ينافى كونها ظرفية غير مصدرية فلا
توجد الظرفية بدون المصدرية وكذا ينتصب ما بعدها على الحال لو لم
تتقدم على دام ما نحو دمت صحيحا وما تصرف منها اى يحول الى الامثلة
المختلفة تصاغ منه ماضيه اى الماضى منها كشهرالة او ماض هو هى
نحو كان الخ الحاصل ان هذه الافعال الثلاثة عشر فى التصرف فى التصرف
وعدمه ثلاثة اقسام ما لا يتصرف اصلا وهو ليس اتفاقا ودام على الاصح
وما تصرفه ناقص وهو زال واخواته لانه ليس لها امر ولا مصدر وما تصرفه
تام وهو الباقى وكن فى الامر والمصدر كقوله ببذل وحلم ساد فى قومه
الفتى وكونك اياه عليك يسير واسم الفاعل كقوله وما كل من يبدى
البشاشة كاينا اخاك اذا لم تلفه لك منجدا بقطع الهمزة لانه امر
الفعل الرباعى شاخصا اى ذاهبا او حاضرا فان الشخوص يانى

لمعنى السفر وبمعنى الحضور كما قاله الفيشي   تنصب الاسم الخ متنا وشرحا
فيه جميع ما تقدم في مثل في كان فلا تغفل   وان واسمها الخ في ذكر الاسم مسامحة
فالاولى اسقاطه اذ لا دخل له في التاويل كما يدل عليه قوله والتقدير بلغني انطلاق
زيد   في تاويل مصدر وذلك المصدر يوخذ من لفظ الخبر ان كان مشتقا كما
مثل ويقدر بالكون ان كان جامدا نحو بلغني ان هذا زيد اي بالاستقرار
ان كان ظرفا او جارا ومجرورا   بخلاف المكسورة اي فانه قد يطلبها عاملها
نحو قال اني عبد الله وقد لا يطلبها نحو انا انزلناه   لاختلاف الفاظها اي وقت
اختلاف الفاظها فاللام للتاقيت لا للتعليل لان المعنى حينئذ يكون على اللزوم اي
يلزم من اختلاف الفاظها الالفاظ اختلاف المعاني لدوران المعلول مع علته
وهذا المعنى لا يصح لانه لا يلزم ذلك لان العلة توجد وهي اختلاف الالفاظ ولا
يوجد المعلول وهو اختلاف المعاني وذلك كما في ان وان فان اللفظ مختلف والمعنى
متحد وهو التوكيد بخلاف ما اذا جعلت للتاقيت فان المعنى اختلاف المعاني
وقت اختلاف الالفاظ وليس في ذلك دعوى لزوم اختلاف المعاني لاختلاف
الالفاظ فقد يوجد اختلاف الالفاظ دون ذلك كما مر فوقت اختلاف الالفاظ
اعم من ان يكون معه وقت اختلاف معاني كلكن وان مثلا او لا يكون كما في ان
وان هذا توضيح ما في الحاشية فتامل   ودلالتها على المعاني اي الاتية
لا لمعاني كان واخواتها لوضوح فساده فالمراد مطلق الدلالة على المعنى
للتاكيد التعبير باللام في هذا وما ياتي غير ظاهر لانه يقتضي ان يكون معنى ان
وان مثلا شيا اخر غير التوكيد ثابتا وحاصلا وذلك خلاف ما اجمعوا عليه
فلا بد من توجيه كلامه بان يجعل قوله للتوكيد وما بعده متعلق بمحذوف
تقديره مصروف فيكون المعنى ان معنى ان وان المحتمل عند العقل لمعاني
شتى مصروف بالنظر الى الخارج الى المعنى الذي هو التوكيد خاصة بل المحتمل معناهما
هو التوكيد بعينه والتوكيد هو تقوية الحكم عند المخاطب ايجابا نحو ان زيدا
قايم او سلبا نحو ان زيدا ليس بقايم فان وان يرفعان احتمال الكذب والمجاز فان
كان المخاطب مترددا في الحكم فهما لنفي الانكار والتاكيد بهما حسن واجب ومن ثم
لا يوتى بهما اذا كان السامع خالي الذهن من الحكم والتردد فيه كما في علم المعاني
ومعنى لكن للاستدراك اي لانها لا تتوسط الا بين كلامين متغايرين ايجابا
او

او سلبا فلا بد ان يتقدم عليها كلام كما ياتي   تعقيب الخ اي اتباع الكلام
برفع او بنفي ما يتوهم اي يظن ثبوته نحو قام الناس لكن زيدا جالس فقوله
قام الناس يتوهم منه ثبوت قيام زيد معهم لانه منهم فرفعت ذلك التوهم
بلكن وقوله او نفيه معطوف على ثبوته اي او تعقيب الكلام برفع ما يتوهم
نفيه اي بنفي ما يتوهم نفيه اي باثباته لانه منفي النفي اثبات له نحو قولك زيد
جبان لكنه كريم فاثبت ما يتوهم نفيه وهو الكرم بقولك لكنه كريم لان
عادة الجبان البخل   وهو الدلالة الضمير عايد على التشبيه وهو معترض
بان التشبيه فعل الفاعل وهو وصف المتكلم والدلالة فعل الحرف فهي وصف
له ولا يصح الاخبار باحدهما عن الاخر واجيب بان كلامه على حذف مضاف
اي الحاكم بالدلالة او ان المعنى ان يدل المتكلم على الخ فتكون الدلالة فعل المتكلم
ثم لا بد ان يزاد في التعريف بالكاف او كان او نحوها ليخرج مثل قولنا قابل زيد
عمرا وجاني زيد وعمرو فانه يصدق عليه الدلالة على مشاركة امر لامر في
معنى   وهو طلب ما لا طمع فيه وهو المستحيل اي ما شانه ان لا يطمع فيه
كقوله   الا ليت الشباب يعود يوما وقوله او ما فيه عسر اي او طلب
ما لا طمع فيه ولكن فيه عسر وهو الممكن الحصول كقول الفقير ليت لي قنطارا
من الذهب اي عام من شانه ان يطمع فيه فلا يعترض بان الفقير لا طمع له
في قنطار من الذهب بخلاف طلب الواجب نحو ليت غدا يجي فانه ممتنع
وهو طلب الامر المحبوب اي المستقرب الحصول فلا يكون الا في الممكن فلا
يقال لعل الشباب يعود واما قول فرعون لعلي ابلغ الاسباب الخ فانما كان
منه جهلا وافكا وبما تقرر علم ان الفرق بين ليت ولعل بان ليت يتمنى بها
الممكن وغيره وما لا يمكن ولعل لا يترجى بها الا ما يمكن وقوعه ثم اعلم ان
تفسير الشارح كغيره التمني والترجي بالطلب من باب التسامح فان كلا من
من التمني والترجي حالة نفسانية يلزمها ميل النفس لذلك الشي
المتمني والمترجي وطلبه له فالطلب لازم فاطلق الملزوم الذي هو التمني
والترجي واريد لازمه الذي هو الطلب   والتوقع اي وللتوقع   بالاشفاق
في المكروه اي التخوف منه وقيل التوقع اعم لكن توقع المحبوب يسمى ترجيا
وتوقع المكروه يسمى اشفاقا   هالك اي ميت اي اخاف عليه الهلاك

المتوقع على انهما الخ اى على سبيل انهما مفعولان لها اى على الصحيح وعند الكوفى
نصب الثانى على التشبيه بالحال مستدلا بوقوعه جملة وظرفا ورد بوقوعه
معرفة وضميرا وجامدا وبانه لا يتم الكلام دونه الا عند المعطى خبث لامانع
احترز به عما اذا كان مانع وهو امران الاول الالغا وهو ابطال العمل لفظا ومحلا
جواز الضعف العامل بتوسطه نحو زيد ظننت قايم والاعمال والالغا حينئذ
على السوا او تاخره نحو زيد قايم ظننت والاهمال ارجح اما مع التقدم فيمتنع
كظننت زيدا قايما كما قال فى الخلاصة وجوز الالغا لا فى الابتدا وانو ضمير الشان
او لام ابتدا الخ والثانى التعليق وهو ابطال العمل لفظا لا محلا بسبب توسط
ما له الصدارة بينها وبين معموليها كالام علمت لزيد قايم او بسبب كون
احد معموليها مما له الصدارة كان كان مما استفهامية كقوله وما كنت ادرى
قبل عزة ما البكا ولا موجعات القلب حتى تولت فجملة لزيد قايم فى محل نصب
سدت مسد المفعولين وكذا جملة قوله ادرى لان المبتدا له الصدارة وهو
ما الاستفهامية ما البكا بدليل العطف على محلها بالنصب فى قوله ولا موجعات
القلب فانه عطف موجعات بالنصب على محل قوله ما البكا الذى علق عن العمل
فيه قوله ادرى لان المبتدا له الصدارة وهو ما الاستفهامية وسمى هذا تعليقا
لان العامل علق عن العمل فى اللفظ وعمل فى المحل فشبه بالمراة المعلقة التى
لا مزوجة ولا مطلقة وهى التى اساء زوجها عشرتها واعلم ان هذين الامرين
لا يجريان فى ظن واخواتها بل هما خاصان ببعضها كما اشار اليه ابن مالك بقوله
وخص بالتعليق والالغا ما من قبل هب والامر هب قد الزما تفيد
ترجيح وقوع المفعول الثانى اى تدل على رجحان وقوع المفعول الثانى اى
غالبا فلا يرد ان الثلاثة الاول قد ترد لليقين كقوله تعالى يظنون انهم ملاقوا
ربهم اى ما يستيقنون ذلك وقول الشاعر حسبت التقى والجود خير تجارة
رباحا اذا ما المرء اصبح ثاقلا اى تيقنت وقوله دعانى الغوانى عمهن وخلته
لى اسم فلا ادعى به وهو اول اى تيقنت ان لى اسما كنت ادعى
به وانا شاب قال بعضهم وهذا الاسم هو الاخ لان النسا تقول للشاب هو
الاخ وللشايب العم وزعمت اى بمعنى اعتقدت او شككت او ظننت بمعنى
تكفلت ولا تتعدت لمفعول واحد تارة بنفسها واخرى بحرف الجر ولا بمعنى

سمن

سمن او هزل ولا كانت لازمة وثلاثة منها اى من العشرة تفيد تحقيق
وقوع المفعول الثانى اى تدل على تحقيق وقوعه اى غالبا فلا ينافى دلالة
بعضها تارة على الظن كما فى راى فانها تستعمل بمعنى تيقن وهو الغالب كقوله
رايت الله اكبر كل شى محاولة واكثرهم جنودا وقد تاتى بمعنى ظن وقد اجتمعا فى
قوله تعالى انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا اى يظنونه ونعلمه وكما فى علم فانها الا
الغالب فيها ان تكون بمعنى تيقن كقوله علمتك الباذل المعروف فانبعثت
اليك بى واجفات الشوق والامل وقد تاتى بمعنى ظن كقوله تعالى فان علمتموهن
مومنات رايت لا بمعنى ابصرت والا تعدت لواحد لانها من افعال الحواس
وعلمت اى لا بمعنى عرفت والا تعدت لواحد اما على ان بين العلم والمعرفة
فرقا فظاهر واما على انهما بمعنى واحد فلانه قد يخص احد المتساويين
فى المعنى بحكم لفظى دون الاخر وهو امر موكول الى اختيار العرب ووجدت
بمعنى علمت لا بمعنى اصبت فانها حينئذ تتعدى بنفسها لواحد ولا بمعنى حزنت
نحو وجدت على الميت اى حزنت عليه فانها حينئذ لازمة والانتقال عطف
تفسير فى قوله اى معقوله اى اذا دخلت على ما لا يسمع بان تكون
معلقة باسم عين والمراد ان يكون الاول مما لا يسمع واما الثانى فلا بد ان يكون
مما يسمع كقولك سمعت زيدا يقول السمعية يخرج اذ الخروج لا يسمع اما اذا
دخلت على ما يسمع مباشرة فلا خلاف انها تتعدى الى واحد نحو سمعت الصد
الصيحة والجمهور على ان الخ اى مطبقون على ان الجملة بعد المفعول من المفعول
والفاعل ونحوها وقوله فى موضع نصب على الحال من المفعول اى على حذف مضاف
تقديره سمعت صوت زيد فى حال انه يتكلم فالحال مبينة ولا ينبغى ان يقدر
ذلك المضاف لفظ كلام والتقدير سمعت كلام زيد الخ لانه يلزم ان تكون
الحال موكدة على الحال من المفعول اى ان كان معرفة الى فهى صفة ق ل
الا الى واحد نحو ابصرت زيدا وسمعت القراة وذقت الطعام ولمست
الحرير وشممت الريحان بكسر الباء اى وفتح الخاء نقلت الكسرة الى الخاء بعد
سلب حركتها اى الخاء وهى الفتحة فصار خلت فالتقى ساكنان الباء واللام
حذفت الباء لا للنقاء اى لرفع التقاء الساكنين لانه اى تخلصه ويقاس عليه نظايره
كسمعت ونلت استطرادا هو ذكر الشى فى غير محله لمناسبة بينهما

لعملها

والمناسبة ما اشار اليه بقوله لتتميم بقية النواسخ زاد الشيخ العنيشي كما ان
ذكر نصب كان للخبر ونصب ان للاسم هنا استطرادي تتميما للعلم به اه

باب النعت لما انهى الكلام على ما يعرب على غير وجه التبع اخذ
يتكلم على ما يعرب تبعا وهو خمسة النعت وعطف البيان والتوكيد والبدل
وعطف النسق واذا اجتمعت رتبت على هذا الترتيب وقد نظم ذلك بعضهم
بقوله نعت البيان مؤكد بدل نسق هذا هو الترتيب في القول الاحق
و ولهذا بدا المص بالنعت ثم ان التابع من حيث هو عرفه بعضهم بانه
المشارك لما قبله في اعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر فخرج بالحاصل والمتجدد
خبر المبتدا والمفعول الثاني وحال المنصوب وبغير خبر حامض في قولك
هذا حلو حامض والنعت لغة وصف الشيء بما هو فيه واصطلاحا اجراء
الاسم على الاسم المنعوت في اعرابه وهذا تعريف النعت بالمعنى المصدري
وقد استعمل النحاة بمعنى المنعوت به وهو المراد هنا ويراد فه الصفة والوصف
والوصف وعرفوه على هذا بانه التابع الذي يتم متبوعه ببيان صفة من صفاته
او صفات ما يتعلق به فخرج بقولهم يتم متبوعه البدل وعطف النسق
لان البدل مقصود في نفسه وليس القصد به اتمام متبوعه ولان عطف
النسق مغاير لمتبوعه وخرج بقولهم ببيان صفة من صفاته الخ عطف البيان
والتوكيد لانهما شاركا النعت في اتمام ما تبعاه لكن لا يدلان على معنى فيه اما البيان
فلانه عين الاول واما التوكيد فلانه يكون بالنفس مثلا ونفس الشيء
هو الشيء لا معنى فيه وهذا التعريف شامل لانواع النعت فانه اما للتخصيص
نكرة نحو مررت برجل كاتب او توضيح معرفة نحو مررت بزيد التاجر
والتخصيص تقليل الاشتراك في النكرة والتوضيح رفع الاحتمال في المعارف
او مدح نحو الحمد لله رب العالمين او ذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
الرجيم او ترحم نحو اللهم ارحم عبدك المسكين او توكيد نحو تلك عشرة
كاملة وهذا هو المراد بقولهم في التعريف الذي يتم متبوعه فان المراد ما
ما يطلبه المتبوع بحسب المقام من الامور المذكورة ولذلك لا يكون الا
مشتقا او مؤولا به لا جامدا لانه لا دلالة بوضعها على معان
منسوبة الى غيرها ومعنى المشتق ما دل على حدث وصاحبه كاسم الفاعل

واسم

واسم المفعول ومعنى المؤول به ما اقيم مقامه في معناه كاسم الاشارة وذي بمعنى
صاحب والمنسوب والجملة والمصدر الملتزم تذكيره وافراده نحو عدل والحاصل
والحاصل ان النعت بمعنى المنعوت به على قسمين القسم الاول المفرد والمراد
به ما قابل الجملة وشبهها وهو ثلاثة انواع الاول المشتق كما ذكر وهو اقسام كاسم
كضارب ومضروب وضراب وحسن واحسن والثاني شبه المشتق كذا وذي
واسماء النسب نحو مكي والثالث المصدر نحو رجل عدل والقسم الثاني الجملة
وشبهها والمراد به الظرف والجار والمجرور وللنعت بها ثلاثة شروط شرط
في المنعوت وهو ان يكون نكرة اما لفظا ومعنى كما في قوله تعالى واتقوا يوما
ترجعون فيه الى الله او معنى لا لفظا وهو المعرف بال الجنسية كما في قوله تعالى
كمثل الحمار يحمل اسفارا وشرطان في الجملة احدهما ان تكون مشتملة على ضمير يربطها
بالموصوف ملفوظ به كما مثلا ومقدر كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس
عن نفس شيئا اي فيه ثانيهما ان تكون خبرية اي محتملة للصدق والكذب
رسمه ببعض خواصه الخ فيه نظر لان الظاهر ان قوله تابع
للمنعوت الخ ليس من تمام التعريف بل بيان حكم من احكام النعت فتامل
شنواني تابع للمنعوت اي مشارك له في رفعه الخ على حذف مضاف
اي في نوع رفعه وانما قلنا ذلك لانه لا يجب توافقهما في الشخص اذ قد
يكون اعراب احدهما ظاهرا واعراب الاخر مقدرا او قد يكون اعراب احدهما بالحركات
واعراب الاخر بالحروف واعراب احدهما محليا والاخر لفظيا ان كان مرفوعا
الخ اشار به الى ان كلام المتن على التوزيع اذ لا يتاتى الجمع بين الرفع والنصب مثلا
في ان واحد وكذا فيما بعده وفي تعريفه اي نوع تعريفه لا في شخصه اذ
لا يشترط ان يكون النعت معرفا بعين ما تعرف به المنعوت بل المراد كونهما
معرفتين اما من جهة واحدة نحو جاء الرجل الفاضل او من جهتين نحو رايت
بكرا امير مكة ويجب كون الموصوف اما اعرف من الصفة او مساويا لها ولا
يجوز ان يكون دونها فالاول كقولك مررت بزيد الفاضل فان العلم اعرف من
المعرف بالالف واللام والثاني نحو مررت بالرجل الفاضل فانهما معرفان بالالف
واللام والثالث نحو مررت بالرجل صاحبك فان صاحبك بدل عندهم لا نعت
لان المضاف للمضمر في رتبة الضمير او في رتبة العلم وكلاهما اعرف من المعرف

لانه ح

بالالف واللام   سواء كان النعت حقيقيا الخ هذه الخمسة اعني الرفع والنصب
والخفض والتعريف والتنكير لابد للنعت من اتباعه لمجموع المنعوت في اثنين
منها سواء كان النعت حقيقيا وهو الجاري على من هو له في الواقع اي المسند الى
من هو نعت له في الواقع او كان سببيا وهو الجاري على غير من هو له اي المسند
الى غير من هو نعت له ولكون النعت مطلقا لا ينفك عن اثنين من هذه
الخمسة اقتصر المتن عليها   المستتر بالنصب صفة لضمير   ايضا
اي كما تبعه في اثنين من الخمسة المتقدمة   ويكمل له ح اي وقت اذ
تبع النعت المنعوت فيما ذكر   اربعة من عشرة هي الرفع والنصب
والجر والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والتعريف والتنكير
وانما لم تكمل له جميع العشرة لانه لا يكون الاسم متصفا بجميعها في وقت
واحد لما بينهما من التضاد الا ترى ان الاسم لا يكون مرفوعا منصوبا مجرورا
في حالة واحدة ولا معرفة نكرة معا ولا مفردا مثنى مجموعا كذلك ولا مذكرا
مونثا كذلك وانما يكمل له في حالة واحدة اربعة امور واحد من اوجه الاعراب
الثلاثة التي هي الرفع والنصب والجر وواحد من الافراد والتثنية والجمع
وواحد من التعريف والتنكير وواحد من التذكير والتانيث   ويسمى
النعت اي يسميه الحكم علما هذا الفن ح اي حين رفع النعت ضمير المنعوت
حقيقيا وظاهر هذا الكلام شموله   لنحو مررت برجل حسن الوجه
بنصب الوجه لكونه رفع ضميرا يعود على المنعوت فهو حقيقي مع انه
غير جار على المنعوت ولذلك صرح غالب النحاة بانه سببي وسياتي
في الشرح اشارة اليه وبعضهم سماه مجازيا وعليه فاقسام النعت ثلاثة ثم
اعلم ان اتباع النعت للمنعوت في اربعة من عشرة انما يكون مع عدم المانع
اما اذا منع مانع كان يكون النعت افعل تفضيل فانه لا يتبع في تثنية
ولا جمع ولا تانيث بل يكون مفردا مذكرا على كل حال فتقول مررت برجل افضل
منك وبامرأتين افضل منك وبنسوة افضل واعلم ايضا ان قول المتن
تبعه في رفعه الخ اي ما لم يكن المنعوت معلوما بدون النعت ولا جاز فيه
قطعه وعدم تبعيته نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم برفع الرجيم
او نصبه فالمرفوع اذا اهمل يقطع نعته للنصب بتقدير فعل والرفع بتقدير
مبتدا

مبتدا والمنصوب يقطع نعته للرفع او للنصب ولا يقطع للجر لامتناع
تقدير الجار مع بقاء عمله في غير الحال المعلومة عندهم وان رفع اي النعت سببي   قوله ح
مفعول رفع وللمنعوت مضاف اليه والظاهر بالنصب نعت للسببي
والمراد به ما قابل المستتر بقرينة مقابلته لقوله فيما مر ضمير المنعوت
المستتر فيدخل فيه الضمير البارز نحو جاء الرجل الضاربه انا   ويسمى
ح اي وقت رفعه سببي المنعوت الظاهر وقوله سببيا نسبة الى السبب
والمراد به هنا ما بينه وبين المنعوت علاقة   تقول في النعت الحقيقي
الخ حاصل ما ذكره الش اثنان وسبعون مثالا وذلك انه اما ان يكون
مفردا او مثنى او مجموعا وكل منها اما ان يكون معرفة او نكرة وكل منهما اما
ان يكون مذكرا او مونثا فهذه اثنى عشر وكل منها اما ان يكون مرفوعا او
منصوبا او مخفوضا فهذه ستة وثلاثون وكل منها اما ان يكون حقيقيا او سببيا فهي ح
اثنان وسبعون حاصلة من ضرب اثنين في ستة وثلاثين فهذه جملة ما ذكره
الش والستة والثلاثون في الحقيقي بالنظر لكل من المنعوت والنعت وفي
السببي بالنظر للمنعوت واذا نظرت الى النعت تارة يوافقه في تشخص
الاعراب بان يعدا ثنية او لا فارق يتوافقان في جهة التعريف او لا زادت
الاقسام   تقول في النعت الحقيقي اي في تمثيله وقوله الرافع لضمير المنعوت
تفسير للحقيقي والمستتر نعت ضمير   في الرفع متعلق بتقول
وفي النصب اي وتقول في حالة النصب الخ   وتقول فيما اذا رفع اي النعت
وقوله سببي مفعول رفع وللمنعوت مضاف اليه   فالنعت في هذا القسم
اي قسم السببي يلزمه الافراد لان النعت الرافع للظاهر منزل منزلة الفعل
فيعطى حكمه مع فاعله ولم يعتبر حال الموصوف فيلزمه الافراد اذا اسند
الى ظاهر ولو كان ذلك الظاهر مثنى او مجموعا على اللغة المشهورة ويلزمه
ايضا التذكير مع الاسناد الى مذكر كما تقدم من الامثلة وكذا يلزمه التانيث
مع الاسناد الى مونث نحو جاء رجل قائمة امه كما تقول قامت امه   مع
غير الجمع اي جمع السببي كما قاله ق ل وغير الجمع هو المفرد والمثنى وقوله
فيحسن تكسيره اي تكسير النعت على افراده ولا فرق بين كون المنعوت
اصلا نحو مررت برجال قيام اباؤهم او غير جمع نحو مررت برجل قيام

غلمانه / وتضعف تصحيحه اى يضعف جمع النعت جمع تصحيح قال
الشيخ النحوى ابو بكر الشنوانى اى يجوز مع ضعف بل لا يجوز فى اللغة
المشهورة وانما جاء فى لغة قليلة يجمعون بحملانه لاستتماله العوافقه
فى الجمعية نحو قاعدون غلمانه كما فى لغة قليلة يقعدون غلمانه نحو
اكلونى البراغيث لكن فى الفعل اضعف هذا اذا الخ اى محل جواز
هذا الاستعمال فى الحقيقى والسببى دون غيره وقوله نعت باسم
الفاعل اى الذى ليس بمضاف او الصفة المشبهة اى واسم
الفاعل المضاف نحو زيد قايم الاب ولعله لم ينبه الشم عليه لانه حينئذ
يكون صفة مشبهة وهى ما اشتق من فعل لازم لمن قام به الفعل
على معنى الثبوت والدوام بخلاف اسم الفاعل فانه وضع متصف بمصدره
اى الحدث على وجه الحدوث وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل على
حسب السماع كحسن وصعب وشديد ونحو ما عمل فعلها
جائز فيه اى فى النعت وقوله هذا الاستعمال وهو رفع النعت السببى
المنعوت الظاهر فيستتر اى ضمير المنعوت على التشبيه
بالمفعول به اى اذا كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة وجر اى
ونت اذ ينصب او يخفض ويرجع الى القسم الاول وهو
النعت الحقيقى اى يرجع اليه فى تلك المطابقة مع بقائه على انه سببى
وليس المراد كونه يصير حقيقيا فتامل ق ل وتقدم ان بعضهم سماه
نعتا مجازيا وان الاقسام عليه ثلاثة وجرها على الاضافة والواو
بمعنى او وكذا نعملها اى نعمل مه نعلا مثل الفعل بجملة تكرا فى ص
موضع النعت لمصدر محذوف والمعرفة الخ لما ذكر المص ان النعت
يتبع منعوته فى اثنين من خمسة وقدم الكلام على الرفع والنصب
والجر فى باب معرفة علامات الاعراب ولم يتكلم فيما سبق على التعريف
والتنكير احتاج الى بيان المعرفة والنكرة لتتم الفايدة وكان
الاولى ان يقدم نظر و التنكير النكرة لانها الاصل لاندراج كل معرفة
تحتها لكنه بدا بالمعرفة لانها اشرف من حيث دلالتها على معين ولاشتراك
وال فى المعرفة للجنس ولذا صح الاخبار عنها بقوله خمسة اشياء المعرفة
فلا

٦٧

فلا يصح الخبر عن الواحد بالخمسة وقول الشم من حيث هى الخ لا بقيد
كونها ضميرا ولا علما الخ فلا يلزم تقسيم الشى الى نفسه والى غيره ولا
بقيد كونها تنعت وينعت بها الخ كما سيذكره الشم قال ابن الحاجب
المعرفة ما وضع لشى بعينه والنكرة ما وضع لشى لا بعينه قال
الرضى قوله بعينه احترازا عن النكرات والمعنى ما وضع لان
يستعمل لشى واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصود الوضع
كما فى الاعلام اولا كما فى غيرها اه وقال ابن مالك فى شم التسهيل من
تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول اليه دون استدراك عليه
ه اى دون اعتراض ولاجل ذلك لم يتعرض لها فى الخلاصة بالحد كما فعل
المص هنا وعلله بما ذكره فى شم التسهيل بقوله لان من الاسماء ما هو
معرفة معنى نكرة لفظا كقولك كان ذلك عاما اول وعكسه
كاسامة ومافيه الوجهان كواحد امه وعبد بطنه فاكثر العرب
يجعلهما معرفتين بمقتضى الاضافة وبعضهم يجعلهما نكرتين ويدخل
عليهما رب وينصبهما على الحال وكذلك ذو الجنسية فيها الوجهات
ولذا ينعت نعت المعرفة تارة ونعت النكرة اخرى فاحسن ما سمسه
ما ينبغى به ان يذكر اقسام المعرفة مستقصاة فيقال وما سوى
ذلك نكرة اه قال الدمامينى وهو كلام ظاهر خال عن التحقيق
اه اى لان الاول فى الاصل مبهم وتعيينه عارض من الوصف واسامة
مدلوله معين وهو الماهية فهو معرفة لفظا ومعنى والحق فى واحد
امه وعبد بطنه التعريف بالاضافة ودخول رب عليهما ونصبهما
شاذ وسياتى الكلام على المعرف بال الجنسية فقول ابن الحاجب
فى التعريف المتقدم ما وضع لشى بعينه الخ وقول سعد الدين
المعرفة ما اشير به الى خارج مختص اشارة وضعية شامل لجميع
انواع المعارف فتخرج لساير النكرات وح فقوله دون استدراك
عليه فيه استدراك عليه ه مبنى على الاشموني ببعض تغيير
وزيادة خمسة اشياء الوجه انها ستة كما ذكره فى الخلاصة
هذه الخمسة والسادس الموصول لعل المص ادخله فى المبهم او فى

المعرف بال او في المضاف بناء على ان تعريفه بال ان كانت فيه وبنيتها ان
لم تكن فيه الا انا نعرفها بالاضافة وبعضهم عدها سبعة لافراد النكرة
المقصودة في النداء كيا رجل لمعين بناء على ان تعريفه بالقصد والاقبال
وقيل انه تعرف بما تعرف به اسم الاشارة وقيل تعريفه بال محذوفة
وناب حرف الندا منابها قال ابو حيان وهذا الذي صححه اصحابنا ولا
خلاف في النكرة غير المقصودة فهي باقية على تنكيرها كيا رجلا خذ بيدي
واما العلم كيا زيد فذهب قوم الى انه تعرف بالندا بعد ازالة تعريف
العلمية والاصح انه باق على تعريف العلمية وانما ازداد بالندا وضوحا
من الحجم مع زيادة منه على الاشموني واعلم ان المراد بالموصول الموصول
الاسمي وهو ما افتقر ابدا الى وصل بجملة خبرية او وصف صريح او
ظرف او جار ومجرور تامين والى عائد او خلفه وهو الذي للمفرد المذكر
العاقل والتي للمفرد المونث واللذان للمثناه والذين لجمعه واللتان للمثناها
واللاتي لجمعها والالى لجمع المذكر والمونث وهذه الالفاظ تسمى موصولا
نصا وهو ما يستعمل بلفظ واحد لمعنى واحد واما المشترك وهو ما يستعمل
لمعان متعددة بلفظ واحد فهو من للعقلا وما لغيرهم واي للجميع وال
في نحو الضارب ونحو المضروب وذو عند طي وذا بعد ما او من استفها
استفهاميتين وبسط كل ذلك في المسوطات المضمر ويقال
له الضمير وتسميه الكوفيون الكناية والمكني وتقدم الكلام على
اقسامه في باب الفاعل ما دل على متكلم الخ اي اسم دل وضعا
خرج بقولنا وضعا قولك اسمه زيد ضرب زيد وقولك لزيد يا زيد
افعل كذا وقولك حكاية عن زيد الغائب زيد فعل كذا فان لفظ زيد وان
اطلق على المتكلم في الاول والمخاطب في الثاني والغائب في الثالث لم يكن
موضوعا للمتكلم ولا للمخاطب ولا للغائب المتقدم الذكر فان الاسما
الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقا لا باعتبار تقدم الذكر
او غائب المراد به ما عدا المتكلم والمخاطب فيدخل فيه ضمير الذات
العلية والثالث العلم هو لغة العلامة واصطلاحا ما ذكره المص
بقوله وهو ما علق الخ اي اسم علق بالبنا للمجهول على شي اي وضع
شي

قال الشيخ ... بحيث يفهم منه عند الاطلاق وهو معنى الوضع اه

٦٢

لشي بعينه مطلقا اي بلا قيد اي دل على معين في الخارج بالنسبة
للعلم الشخصي وفي الذهن بالنسبة للعلم الجنسي لان العلم قسمان
كما سياتي فخرج بتفسيرنا ما بالاسم الفعل والحرف وبقولنا علق على شي
بعينه خرج النكرة وخرجت بقية المعارف كليات وضعا فيتناوله
ما اشبهه بحسب الوضع جزئيات استعمالا كذا قيل وهو كر واحد منها
ما تقدمه مذهب السعد والراجح وهو مذهب السيد انها جزئيات
وضعا واستعمالا لكن الواضع لاحظ ما وضع له الضمير واسم الاشارة
والموصول بوضع كلي عام كما في رسالة الوضع العضدية وعلى ذلك
فهي خارجة بقولنا مطلقا اي بلا قيد فانها انما تعين مسماها بواسطة
قرينة خارجية عن ذات الاسم اما لفظية كال في المحلى والصلة في
الموصول او معنوية كالحضور في ضمير المتكلم كانا والمخاطب كانت
واسم الاشارة وكالغيبة عاقلا او لا علم شخص اسم الله تعالى
نحو عدن بفتحتين علم بلد بساحل اليمن كشدقم بالدال
المهملة او المعجمة علم جمل للنعمان ابن المنذر وهيلة اسم لشاة
ذكر بعضهم انها علم لعنز كانت لبعض نسا العرب او علم جنس بالنصب عطفا
على قوله علم شخص اعلم ان لهم علم شخص وعلم جنس واسم جنس
ونكرة فالاول ما وضع لمعين في الخارج والثاني ما وضع لمعين في الذهن
اي وضع للماهية بقيد حضورها في الذهن والثالث ما وضع للماهية
بلا تعيين بلا قيد حضورها اي لم يلاحظ فيه ذلك وان كانت حاضرة
والرابع ما وضع لواحد منهم وعبارة الهمع العلم ما وضع لمعين لا يتناول
غيره ثم التعيين ان كان خارجيا بان كان الموضوع له معينا في الخارج
كزيد فهو علم الشخص وان كان ذهنيا بان كان الموضوع له معينا في
الذهن اي ملاحظ الوجود فيه كاسامة علم للسبع اي للماهية الحاضرة
في الذهن فهو علم الجنس واما اسم الجنس فهو ما وضع للماهية من
حيث هي من غير ان تعين في الخارج او في الذهن كاسد اسم
للسبع اي لماهيته المقصود منها وذهب ابن مالك وقوم من

كل واحد منها ... صح

النحاة الى ان خصوص علم الجنس معرفة في اللفظ فقط فهو فيه كعلم
الشخص فلا يضاف ولا يدخل عليه ال ولا ينعت بالنكرة ويبتدأ
به وتنصب النكرة بعده على الحال الى غير ذلك واما في المعنى فهو كالنكرة
لا علم الشخص فهو شايع في جماعته فلا يختص به واحد
دون اخر ولا كذلك علم الشخص لما عرفت ورد هذا المذهب بان التفرقة
بينهما في الاحكام اللفظية تؤذن بالفرق بينهما في المعنى ايض وقد
تقدم وذهب بعضهم ايض الى ان اسم الجنس موضوع للفرد الواحد
المبهم فهو كالنكرة لفظا ومعنى وعليه جمع من المحققين ونصره ابن
الهمام في تحريره اذا علمت ذلك علمت ان اطلاق علم الجنس واسم
الجنس على فرد معين او مبهم ان كان من حيث اشتماله على الماهية
فحقيقة وان كان من حيث خصوصه فمجاز والفرق بين علم الجنس
كاسامة واسم الجنس المعرفة كالاسد ان التعيين في الاول مستفاد
من جوهر اللفظ وفي الثاني مستفاد من ال نحو حضاجر بوزن
مفاعل علم للضبع واسامة علم للسبع او المعنى معطوف
على قوله لحيوان كسبحان اي مقطوعا عن الاضافة وممنوعا
من الصرف علم للتسبيح بمعنى التنزيه واذا كان مضافا فلم تكن علما
لان الاعلام لا تضاف كذا في الحاشية وقد يقال ذكر الدماميني ان الاضافة
التي تبطل العلمية ما كانت للتعريف او التخصيص واما ما كانت للبيان
كحاتم طي وفرعون موسى فلا وحينئذ فلا مانع من الاضافة مع العلمية
حملا على هذا وذكر الشنواني ان استعماله مضافا الى فاعله او الى
مفعوله كثير وهو منصوب بفعل محذوف وجوبا وبرة بمعنى
البر وللطيبة اسم الاشارة قال الشنواني الظاهر ان المص اي
اراد بالاسم المبهم الموصولات واسماء الاشارة لا اسماء الاشارة
فقط كما قاله الش وانما سميت مبهما لانه لا يعلم معانيها منها بالتعيين
وان اشتركت معانيها الاشارة الى التعيين وانما تعرف معانيها من
الاشارة والصلة اي المقصود منه وصلاحيته لكل عظيم

تنفير فان قلت قد تقدم ان المعرفة ما وضع لشيء بعينه وهذا
ينافي عمومه وصلاحيته للاشارة به الى كل جنس والى كل شخص
قلت تعريفه بعد استعماله في معين وابهامه قبل استعماله في معين فلا
منافاة بين كونه معرفة وكونه مبهما قال عبد المعطي فهو كلي وضعا
جزئي استعمالا اه وقد تقدم ان هذا خلاف ما حققه السيد فتنبه
فهذا الجواب مبني على مذهب السعد نحو هذا حيوان وجماد كرر
المثال للاشارة الى عدم الفرق بين ان يكون الجنس حسيا او لا
فالاول للاول والثاني للثاني هكذا عن عبد المعطي وفرس ورجل
وزيد اشار بذلك الى انه لا فرق بين العلم وغيره عاقلا او غيره
فيشار الى كل منهما بما ذكر من الاشارة عبد المعطي وهو اي
الاسم المبهم اقسام اي ستة لانه اما لمفرد او مثنى او مجموع وكل
منها اما مذكر او مؤنث والصيغ التي ذكرها خمسة لان صيغة اسم
الاشارة الى الجمعين واحدة فهذا للمفرد المذكر اي ها التنبيه
قبله ويحذفها نحو ذا وبكاف الخطاب بعده مع الها وتركها واذا اتى
باللام فقبل ذلك امتنعت الها لكثرة الزوايد حينئذ فلا يقال هذلك
نعم في قول المص نحو هذا وهذه الخ مسامحة لان اسم الاشارة ليس
لفظ هذا بتمامه وكذا ما بعده بل ذا واما الها فهي للتنبيه واعلم ان
مراتب المشار اليه ثلاثة قريبة ويشار اليه ح بلا كاف ولا لام
نحو ذا وهذا ومتوسطة ويشار اليه ح مع الكاف دون اللام نحو
ذاك وهذاك وبعيدة ويشار اليه ح معهما نحو ذلك وثم مذهب ابن
مالك ان المراتب اثنتان قربى وبعدى اه من عبد المعطي بزيادة
المذكر اي ولو حكما لصحة قولك هذا الجمع وهذا الفريق سواء كان المذكر
عاقلا او غيره نحو هذا يومكم ودخل في قولنا ولو حكما ما لا يوصف بكونه
لا مؤنثا كالباري جل وعز والملائكة فانهما يعاملان معاملة المذكر في
الاشارة فسقط اعتراض عبد المعطي على المص بان فيه قصورا فتامل
للمفردة المؤنثة اي ولو حكما لصحة قولك هذه الجماعة وهذه الفرقة
وهذه الطايفة على الافصح اي لانه لغة الحجاز وبه جاء التنزيل قال

اسه تعالى هانتم اولا تحبونهم والقصر لغة تميم واستعمال هذا الجمع في غير
العاقل قليل ومنه قوله ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد
اولئك الايام افاده الاشموني الالف واللام اى مجموعهما كما
ذهب اليه الخليل وسيبويه لا خلاف بينهما في ذلك وانما الخلاف بينهما
في الهمزة ازايدة هي عندهما في الوضع فهي همزة وصل او اصلية فهي
همزة قطع قال الخليل بالثاني وهو الراجح وانما وصلت عليه في الدرج
لكثرة الاستعمال وقال سيبويه بالاول وانما فتحت مع ان الاصل في همزة
الوصل الكسر لكثرة الاستعمال وقيل المعرف اللام فقط والهمزة
لا دخل لها في التعريف وقيل المعرف الهمزة فقط واللام لا دخل لها في
التعريف وانما زيدت للفرق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام
للتعريف اى الموضوعة للتعريف وهي ستة اقسام عهدية
وجنسية وكل منهما ثلاثة اقسام لان الاولى اما للعهد الذكرى وضابطها
ان يتقدم ذكر مصحوبها صريحا نحو ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون
الرسول او كناية نحو قوله تعالى وليس الذكر كالانثى فان الذكر تقدم ذكره
في اللفظ مكنيا عنه بما في قوله اني نذرت لك ما في بطني محررا فان ذلك كان
عندهم خاصا بالذكور او للعهد الحضوري وضابطها ان يكون مصحوبها حاضرا
حسا الذهني وضابطها علم مصحوبها من غير سبق ذكره نحو اذ هما
في الغار او للعهد الحضوري وضابطها ان يكون مصحوبها حاضرا حسا
كقولك لاخر وقد شتم انسانا بالمجلس لا تشتم الرجل او علما نحو اليوم
اكملت لكم دينكم والثانية اما لاستغراق الافراد نحو ان الانسان لفي
خسر بدليل الاستثنا وهو الا الذين امنوا الخ وضابطها حلول كل
محلها حقيقة او لاستغراق الصفات نحو انت الرجل علما وضابطها
صحة حلول كل محلها مجازا او للحقيقة من حيث هي هي نحو الرجل خير
من المراة قال السعد وكذا الواقعة في التعاريف واحترز المص بقوله
للتعريف عن الموصولة والزايدة فان الاولى اذا دخلت على الاسم تبقى
على تنكيره ولم تؤثر فيه شيا فضارب في قولك الضارب نكرة كما كان
قبل دخولها عليه والثانية تارة تكون في اسم نكرة فلا تؤثر فيه شيا
اصلا

اصلا كما في قولهم ادخلوا الاول فالاول يعني اولا فاولا اي مرتبين وتارة
تكون في اسم معرفة من غير ان يكون معرفته بها كما في المدينة فانها
فيه زايدة وهي معرفة لانها علم على مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم
ومن هذا عرفت ان الالف واللام الزايدة تدخل على الاعلام واما المعرفة
فلا تدخل عليها اذ لا يجتمع معرفان على معرف واحد وما اضيف الى احد
الخ لكنه انما يكون معرفة بثلاثة شروط ان لا يكون المضاف متوغلا في
الابهام كمثل وغير وند وشبه وان لا يكون واقعا موقع نكرة كجا وحده وان
تكون اضافته معنوية لا لفظية نحو جا ضاربه زيد الان او غدا فهو
في درجة ما اضيف اليه الخ جمع بعضهم المعارف مرتبة في قوله
انا صالح ذا ما الفتى ابني فانا اشارة الى الضمير وصالح اشارة الى ما
بعده وهو العلم وذا اشارة الى ما بعد العلم وهو اسم الاشارة وهو
الموصول والفتى اشارة الى ما بعد الموصول وهو المحلى بال وابني اشارة
الى اخرها وهو المضاف وهذا كله بعد اسم الجلالة ويليه ضميره وهذا
التعلم جار على المشهور وقيل ان المحلى بال والموصول في رتبة واحدة
وهو اختيار ابن مالك وقيل المحلى اعرف من الموصول وهو لابن كيسان
وظاهر هذا النظم ان افراد الضمير على حد سوا وكذا العلم وما معه وليس
كذلك فان ضمير المتكلم اعرفها ثم المخاطب السالم من الابهام نحو زيد ارايته
بخلاف غير السالم من ذلك فانه دون العلم كالسالم عند ابن مالك فعنده
ان العلم اعرف من ضمير الغايب مطلقا وغير السالم نحو جا زيد وعمرو
فاكرمته فانه تطرق اليه ابهام لاحتمال عوده الى الاول والثاني كما هو
في الهمع ونظر الدماميني في هذا التعليل فراجعه واختلف في ضمير
الغايب العايد الى النكرة فمذهب الجمهور انه معرفة كساير الضماير
وقيل نكرة لانه لا يختص من دعا اليه من بين امته وفصل اخرون
بين العايد على واجب التنكير واعرف الاعلام اسما الاماكن ثم اسما الاناسي
ثم اسما الاجناس واعرف اسما الاشارة ما كان للقريب ثم للمتوسط

ثم للبعيد واعرف الموصول ما كان مختصا واعرف المحلى ما كانت الاداة فيه للحضور ثم للعهد في شخص ثم في جنس فانه في درجة العلم قال ابن هشام بدليل قولهم مررت بزيد صاحبك اذ لو كان المضاف الي الضمير في رتبته للزم ان تكون الصفة اعرف من الموصوف اه علوي وعلل الدنوشري هذا القول بقوله لئلا ينتقض القول بان الضمير اعرف المعارف اه محشي علي الاشموني كل اسم خرج الفعل والحرف شايع خرج المعين فلا يكون نكرة والمراد شيوعه باعتبار مدلوله لان اللفظ كرجل لا شيوع فيه لان الالفاظ لا شيوع فيها وانما الشيوع في مدلولاتها في افراد جنسه اي ذلك الاسم وانما قدر الشارح لفظة افراد لان لفظ الجنس لا يتصور فيها شياع لانه شيء واحد ولا حصول له في الخارج الا في ضمن افراده على نزاع كبير في محله واما الحصول الذهني فهو ثابت لساير الاجناس فلا بد من تقدير هذا المضاف وليس المراد بالجنس ما هو مصطلح اهل الميزان اعني الذاتي المقول على كثيرين مختلفين بالحقايق في جواب ما هو والا لخرج في نحو نحوي ومغربي ومصري فانها ليست اجناسا منطقية مع انها نكرات بل المراد به الجنس اللغوي وهو ما صدق على متعدد فيشمل الجنس المصطلح عليه عند اهل الميزان والنوع والصنف فاراد المفهوم المشترك سوا اختلفت المشتركات فيه بالماهية كمفهوم حيوان الواقع على افراده من الانسان والحمار والفرس او اتفقت في الماهية كمفهوم الانسان الواقع على زيد وعمرو وسوا كان ذاتيا لافراده كما ذكر او عارضا كمفهوم ابيض الواقع على الثلج والعاج وسوا وجد له في الخارج اكثر من فرد كما ذكر او لم يوجد الا فرد كمفهوم شمس وهو الكوكب النهاري الذي ينسخ ظهوره وجود الليل فانه ليس منه في الخارج الا هذا الفرد المعلوم عينا كما كان ذكرا ومعين كعلم جامد كما ذكر او مشتقا كصاحب اه من المحشي على الاشموني مع زيادة منه على هذا الشرح الشامل له ولغيره اشار الشارح بذلك الى ما مر من ان المراد بالجنس

جامعة الملك سعود
قسم المخطوطات
عمادة شؤون المكتبات

بالجنس ما صدق على متعدد لا يختص به واحد الخ تفسير لقوله شايع في جنسه فان التعريف ثم بدونه والبا فيه داخلة على المقصور اذ المراد ان الاسم المذكور ليس مقصورا على واحد دون اخر بل هو كما يطلق على واحد من افراد الجنس يطلق ايضا على كل واحد من باقي الافراد فانه شايع في جنس الرجال اي في افراد جنس الرجال كما تقدم الصادق على كل الخ اي الذي يحمل حملا صحيحا عليه الخ تقول زيد رجل عمرو رجل بكر رجل وهكذا فالمراد بالصدق الحمل الاخبار به حقيقة عن كل فرد على سبيل البدل اي لا عن الفرد الاخير لا منه عوض اي خلفا لاحتياجه الي تقدير مضاف وهو لفظ افراد ولتعميم الافراد حتى تشمل الموجودة والمقدرة ولارادة الجنس اللغوي كما تقدم ذلك وتقريبه اي مقربه وانما احتجنا الي تاويله بمقرب لان كل خبر وهي بعض ما تضاف اليه وما اسم والاسم هو الملفوظ به اه فيشي فلا يكون خبرا عن التقريب باقيا على مصدريته لان التقريب ح يكون فعلا من الافعال التي للشخص وليس لفظا ولم يطابق المبتدا والخبر صلح اي لغة لا عقلا لان العقل يجوز دخول الالف واللام على الشي والمراد بالمحل يصلح بنفسه او بمرادفه فيشمل ذو بمعنى صاحب واسما الشروط اذا تجردت عن معنى الشرطية ووضع موضعها عاقل في العاقل وغيره في غيره واسما الاستفهام اذا تجردت عن معنى الاستفهام ووضع موضعها عاقل وما التعجبية اذا تجردت عن معنى التعجب ووضع موضعها شي اه فيشي قال فول معترض على التعميم في قوله صلح بحيث يشمل ما صلح بنفسه او بمرادفه انه يكون انتقالا من عوض الي مثله فلا يكون تقريبا مثلا وجه ان يراد الدخول بالفعل ولا يضر جهل المبتدي لبعضها اه اي لما لم يصلح للدخول عليه بالفعل كذا واسما الاستفهام ومثلنا بمرادفه يرد عليه ضمير النكرة نحو ضربته رجلا واكرمته فانه يصلح بمرادفه وهو رجل لدخول ال عليه مع ان الصحيح انه معرفة افاده المحشي على الاشموني دخول الالف واللام

اي المعرفة فلا يرد الزايدة فانها تدخل علي المعرفة كالعباس والفضل وعن
النكرة نحو اد خلوا الاول فالاول وطبت النفس ولذا قال ابن مالك مؤثرا :.
نحو رجل وفرس الخ اصلح الش كلام المتن فانه مثل بالنكرة للفرس والرجل
مع انه معرفة فاشار الش الي ان المراد رجل من الرجل وفرس من الفرس
واعلم انه لا فرق بين النكرة واسم الجنس في اللفظ واما في المعني فقيل لا فرق
ايضا وقيل وهو التحقيق بينهما فرق بحسب الاعتبار فان اعتبر في اللفظ
دلالته علي الماهية من حيث هي فهو المعبر عنه باسم الجنس عند الادبا
وبالمطلق عند اكثر الاصوليين وبالكلي عند المنطقيين وان اعتبر دلالته
علي الفرد المبهم اي غير المعين فهو النكرة وقد تقدم غالب ذلك

باب ——— العطف وهو لغة الرجوع الي الشي بعد الانصراف
عنه واصطلاحا ما ياتي وهو قسمان ومراده عطف النسق لانه لم يذكر
عطف البيان وهو الموضح لمتبوعه ان كانت معرفة نحو عمر من اقسم بالله
ابو حفص عمر او المخصص له ان كان نكرة نحو طعام من قوله فدية طعام
مسكين الجامد الغير الاول بالمشتق الموافق لمتبوعه في اربعة من العشرة
السابقة كالنعت تخرج بقولنا موضح او مخصص بقية التوابع غير النعت
وبقولنا الجامد غير المؤول النعت والقاعدة ان ما صح جعله عطف بيان
صح جعله بدلا وبالعكس الا في مسايل نظمها العلامة المرادي فراجعها
واضافة عطف الي النسق بمعني المنسوق اي المنظوم من اضافة الموصوف
للصفة او المسمي الي الاسم اي العطف المسمي بالنسق وهو التابع المتوسط
بينه وبين متبوعه الخ اخرج ساير التوابع حتي عطف البيان نحو مررت
بغضنفر اي اسد وان توسط بينه وبين متبوعه اي التفسيرية لانها
ليست من الحروف الاتية بحروف علي حذف مضاف اي باحد الحروف
الخ عشرة وهي قسمان ما يقتضي التشريك في اللفظ فقط وهو ثلاثة
بل ولا ولكن قال في متن الالفية واتبعت لفظا فحسب بل ولا لكن كلم
يبد امري لكن طلا وما يقتضي التشريك لفظا ومعني اي في الاعراب

والحكم

والحكم وهو السبعة الباقية الواو والفا وثم وحتي واو وام واما علي القول
بها لانها مثل ام كما ياتي وفي الاقتصار علي العشرة ولما قيل ان منها اولى ليس
واي التفسيرية عاطفة اي نظرا لكونها بمعني او وهو قول الاكثرين
والتحقيق اي القول المحقق وقوله خلاف اي مخالف لذلك القول
فليست عاطفة لان العاطف انما هو الواو التي قبلها الملازمة غالبا وقيل
دايما للدخول عليها والعاطف لا يدخل علي مثله ولان وقوعها بالواو مسبوقة
بمثلها شبيه بوقوع بعد الواو مسبوقة بمثلها بمثل لا زيد ولا عمرو فيها ولا هذه
غير عاطفة بالاجماع فكذلك اما لذلك ولا يلزم من كونها بمعني او ان تكون
عاطفة فانا بمعني ان المصدرية بمعني ما المصدرية والاولي ناصبة للمضارع
دون الثانية فتنبه والحاصل ان الراجح انه ما في نحو تزوج اما هندا واما اختها
لمجرد التفصيل والعاطف الواو وما مقابله انها عاطفة والواو زايدة
لمطلق الجمع اي موضوعة لمطلق الجمع والمراد انها موضوعة لاجتماع
امرين او امور في حكم واحد من غير تقييد بل اعم من ان يكون بينهما مهلة
وترتيب اولا علي المذهب الصحيح والفا للترتيب وهو وضع كل شي
في مرتبة والمراد به هنا كون بعد الفا واقعا بعد ما قبلها في الوجود
وهو الترتيب المعنوي كما في قام زيد فعمرو وفي الذكر وهو الترتيب الذكري
وهو ان يكون المذكور بعد الفا كلاما مرتبا في الذكر علي ما قبلها واكثر
ما يكون هذا في عطف مفصل علي مجمل نحو ونادي نوح ربه فقال رب
ان ابني من اهلي الاية والتعقيب هو وقوع المعطوف عقب المعطوف
عليه بلا مهلة لكنه في كل شي بحسبه نحو جا زيد فعمرو خطابا لمن عرف مجيئهما
ولم يعرف التعقيب فيهما اذا كان عمرو جا عقب مجي زيد فلم يكن بينهما
مدة اكثر مما يعهد بجيئه فيها ونحو دخلت مكة فالمدينة اذا لم يكن بينهما
الا مسافة الطريق ونحو تزوج زيد فولد له اذا لم يكن بين الزواج والولادة
الا مدة الحمل ولا يرد قوله تعالي فخلقنا العلقة مضغة لان فيه
حذف الفا مع ما عطفته والتقدير فمضت مدة فخلقنا المضغة او ان الفا بمعنى

عن ثم كما جا عكسه في قوله جري في الانابيب ثم اضطرب على ماتي والتعقيب
عطف على الترتيب عطف خاص على عام ولا يقال ما فايدة الجمع بينهما مع استلزام
التعقيب للترتيب لانه مشتمل عليه فيستغني عن الترتيب بالتعقيب وذلك لان
الاول وقع في محله فلا يعترض عليه لما قالوا من ان الاعتراض بالمتاخر على
المتقدم غير متوجه وانما يتوجه الاعتراض بالعكس بضم المثلثة احتراز
من ثم بفتحها فانها ظرف بمعني هناك وليست عاطفة للترتيب اي
ترتيب وقوع الفعل على ما امر والتراخي بمعني المهلة وهو كون الفصل
الذي بين الفعلين زايدا على ما لابد منه بينهما اخذا مما مر ولذا لا تجي ثم
للسببية لانه لا تراخي في المسبب عن السبب التام بخلاف الفا فتقول امليته
فمال واقمته فقام ولا تقول امليته ثم مال ولا اقمته ثم قام وقد تاتي بمعني
الواو نحو خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها بدليل وخلق منها زوجها
وبمعني الفا كقوله كهز الرديني تحت العجاج جري في الانابيب ثم اضطرب
فان الاضطراب يعقب الهز اي كهز الرمح الرديني نسبة الي ردينة بالتصغير
امراة كانت تقوم الرماح مع زوجها واسمه سمهر والانابيب جمع انبوب
القصب وهو العقل فاعترض كون ثم للترتيب في قوله تعالي ولقد خلقناكم ثم
صورناكم ثم قلنا للملايكة اسجدوا لادم فان الامر بالسجود وقع من الله
تعالي قبل خلقنا وتصويرنا فاين الترتيب واجيب بان الترتيب في التقدير
فان الله تعالي خلق بني ادم وتصويرهم في الازل والامر بسجود الملايكة
لادم متاخر عنها. بعد الطلب اي اذا عطفت باو في الطلب كان امر التخيير
ان امتنع الجمع بين المتعاطفين نحو تزوج هندا او اختها اذ لا يجوز الجمع بين
الاختين واما للاباحة ان جاز الجمع بين المتعاطفين نحو اقرا على الحسن
او ابن سيرين وجالس العباد او الزهاد والمراد بها ما يعم الاباحة اللغوية
والشرعية خلافا لمن خصها باللغوية كما نقله الفاكهاني عن الشمني ومن
علامات الاباحة صحة وقوع الواو موقع او بلا اختلاف معني وقال
بعضهم ان هناك اختلافا في معني فاذا عطفت باو جازت مجالستهما ومجالسة
احدهما

احدهما وان عطفت بالواو تعين مجالستهما معا والمراد بالطلب في كلام الشارح ما يشمل
الامر والنهي بصيغة الفعل او غيرها كالتمني والعرض وبعلم التخيير والاباحة
بحسب القرينة نعم في الاستفهام نحو اعندك زيدا وعمرو لا يظهر فيها شي من
ذلك وقول بعضهم انها في النهي لترك الجمع كما في ولا تطع منهم اثما او كفورا
هو استعمال طري على اصل اللغة او للابهام بالبا الموحدة اي تسمية
الكلام على المخاطب مع علم المتكلم بالحال اي اخفا المتكلم على السامع مرادة ويعبر
عنه بالتشكيك وقوله والشك هو تردد المتكلم فالشك فيه خفا المراد عن
المتكلم بخلاف الابهام وقوله بعد الخبر اي الكلام الخبري الذي يحتمل التصديق
والتكذيب ونحو وانا واياكم لعلى هدي او في ضلال مبين قال الدماميني
الشاهد في او الاولي والثانية والمعني ان احد الفريقين منا ومنكم لثابت له
احد الامرين كونه على هدي او هو كونه في ضلال مبين اخرج الكلام في
صورة الاحتمال مع العلم بان من وحد الله وعبده فهو على هدي وان عبد
غيره من جماد او غيره فهو في ضلال مبين اه ومثال الشك نحو قولك قام زيد
او عمرو واذا لم تعلم ايهما قام كما ذكره الشارح وام لطلب التعيين وهي
المعادلة لهمزة الاستفهام التي يطلب بها وبهمزة الاستفهام قبلها
التعيين وتقع حينئذ بين معنيين فقط نحو اعندك زيد ام عمرو الخ ما ذكره
تعيينه اي تعيين ذلك الاحد المجهول ولهذا لا يكون الجواب بالتعيين فيقال زيد
او يقال عمرو ولا يجاب بنعم وبلا اذ لا فايدة فيه وما ذكره الشارح احد قسمي المتصلة
والثانية الواقعة بعد همزة التسوية ونحوها كما ادري وما ابالي وليت شعري
وهي الداخلة على جملة في تاويل مصدر ولا يستحق ما بعدها جوابا لان الكلام
معها خبر والكثير وقوع هذه بين جملتين فعليتين كقوله تعالي انذرتهم ام
لم تنذرهم اي الانذار وعدمه سوا عليهم فجملة انذرتهم ام لم تنذرهم
في تاويل مصدر وان لم يكن هناك سابك مرفوع وذلك المصدر على الاثر مبتدا
موخر وسوا خبر مقدم وهو مصدر يستوي فيه الاخبار به المفرد وغيره وسميت
ام في هذين القسمين متصلة لانه لا يستغني بما قبلها عما بعدها وبالعكس وتقول

منها عند الاعراب في القسم الاول ام بمعنى حرف نفيين وعطف وفي القسم الثاني ام حرف
تسوية وعطف وامّا ام المنفصلة وتسمي المنقطعة وهي الواقعة بين جملتين
كل منهما مستقلة فتختص بالجمل وعطفها للمفرد قليل بل قيل انها لا تكون
عاطفة اصلا لا مفردة ولا جملة ولذا لم يشر الشارح اليها وتقدير بيدو علامتها
ان لا تسبق بشي من الهمزتين وتشرك ح في اللفظ فقط كبل ولا يفارقها معني
الاضراب قال ابن مالك " وام بها اعطف بعد همزة التسوية او همزة عن
لفظ اي مغنية ثم قال وبانقطاع وبمعني بل وفت ان تك مما قيدت به
خلت مثالها قوله تعالى ام تستوي الظلمات والنور اي بل هو تستوي الخ
في معناها الاضافة للجنس اي معانيها فتكون للتخيير بعد الطلب وقد مثل
له الشارح اي ان الامام مخير في الاسير الكامل بين ان يطلقه بلا شي او ياخذ
منه فدا وتكون للاباحة بعد الطلب نحو تعلم اما النحو واما الفقه وتكون
للتشكيك بعد الخبر نحو انا وانت اما علي هدي واما علي ضلال وتكون للشك
نحو قرات اما سورة كذا او سورة كذا وقس الباقي اي من معاني او وقد
تقدمت قريبا وبل للعطف بها شرطان الاول افراد معطوفها فان
وقعت في الجمل فهي حرف ابتدا لا عاطفة خلافا لابن مالك وح تكون للاضراب
الابطالي وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون او الاضراب
الانتقالي نحو قد افلح من تزكي وذكر الخ والشرط الثاني ان تسبق بايجاب او امر
او نهي او نفي لا استفهام فلا يقال اضربت زيدا بل عمرا ثم ان سبقت
بالايجاب نحو قام زيد بل عمرو والامر نحو اضرب زيدا بل عمرا اصرف الحكم
عن الاول وجعلته في حكم المسكوت عنه بحيث يحتمل ثبوت الحكم له وعدمه
وعلي نقله اي الحكم للثاني فكان المتكلم قال احكم على الثاني ولا اتعرض للاول
وان سبقت بالنفي نحو ما قام زيد بل عمرو او نهي نحو لا تضرب زيدا بل عمرا
كان الاول باقيا علي حكمه وحكم بضد حكمه الثاني ولا وللعطف بها
شروط اربعة افراد معطوفها وان تسبق بايجاب او امر اتفاقا نحو جاني
زيد لا عمرو واضرب زيدا لا عمرا او ندا علي الراجح خلافا لابن سعدان

نحو

ح قوله ام

٦٩

نحو ما ابن اخي لا ابن اخي ولا تجمع مع عاطف اخر فلا تقول جاني زيد ولا عمرو وان
لا يصدق احد متعاطفيها علي الاخر فلا يجوز جاني رجل لا زيد ويجوز جاني
رجل لا امراة قال الزجاج وان يكون المعطوف عليه معمول فعل ماض فلا يجوز
جاني زيد ويرده ورود ذلك عن العرب واشار الشارح لرده بالمانع للنفي
اي لنفي الحكم عما بعدها واثباته لما قبلها ولكن بسكون النون احترازا من
تشديدها مفتوحة فانها تقدمت في النواسخ والتي هنا تقرر حكم ما قبلها
له وتثبت ضده لما بعدها ويعطف بها بثلاثة شروط افراد معطوفها
وان تسبق بنفي او نهي وان لا تقترن بالواو نحو ما قام زيد لكن عمرو
ولا تضرب زيدا لكن عمرا فاذا دخلت علي جملة او سبقت بايجاب او اقترنت
بالواو كانت حرف ابتدا او استدراك فالاول كقوله ان ابن ورقا لا تخشى
بوادره ، لكن وقايعه في الحرب تنتظر ، والثاني نحو قام زيد لكن عمرو ولم
يقم والثالث كقوله تعالى ولكن رسول الله اي ولكن كان رسول الله وليس المنصوب
معطوفا بالواو لان متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالايجاب والسلب
وحتي كالواو ولا تفيد الترتيب خلافا لمن زعم ذلك كالزمخشري وشروط العطف
بها اربعة ان يكون بها بعضا من المعطوف عليه او كبعضه كما قاله في التسهيل
فالاول اكلت السمكة حتي راسها والثاني اعجبتني الجارية حتي حديثها
ولا يجوز حتي ولدها ولا يرد علي هذا الشرط الغي الصحيفة كي يخفف رحله والزاد
حتي نعليه القاها ، حيث عطف بحتي نعله مع انه ليس جزوا مما قبله وهو
والزاد ولا كالجزء منهما لانه علي نا وبل الغى ما يشغله ولا شك ان النعل جزء
مما يثقل وان يكون غاية لها في الشرف او عدمه مات الناس حتي الانبيا وقدم
الحجاج حتي المشاة وقد اجتمعا في قوله قهرناكم حتي الكماة فانتم ، تهابوننا
حتي بنينا الاصاغر ، وان يكون ظاهرا لا مضمرا كما هو مشروط في مجرورها
ان جرت ولا يجوز قام الناس حتي انا وان يكون مفردا لا جملة وهذا يوخذ
من الاول لانه لا يتاتي ان يكون ما بعدها بعضا مما قبلها او كالبعض الا اذا كان
مفردا فان كان جملة كانت ابتدائية نحو ما دجلة اشكل كما ياتي في بعض المواضع

اشار به المص الي ان العطف بها قليل وهذا اوجه تخصيصه حتى بهذا القيد
مع ان غيرها من احرف العطف انما يعطف في بعض المواضع لان كل واحد
منها له معان غير العطف علي انه يحتمل عود ذلك القيد لجميع الحروف لا لخصوص
حتي للتدريج هو انقضا الشي شيا فشيا فهو ملزوم للغاية التي هي
اخره فعطفها عليه من عطف البعض المقصود علي الكل قال والتدريج
فيها ذهني لا خارجي فان قلت مات كل اب لي حتى ادم فموت ادم متاخر
في الذهن باعتبار انه غاية في الشرف وان وقع في الوجود في اثنا موت
الناس تكون ابتدائية بمعني انها تدخل علي جملة لا تعلق لها بما
قبلها من حيث الاعراب وان وقع التعلق من حيث المعني وذلك فقد شرط
مما مر ودخلت علي جملة حقيقة فيقع بعدها المبتدا والخبر نحو قول جرير
فما زالت القتلى تمج دماءها :. بدجلة حتي ماء دجلة اشكلا :. فحتى حرف
ابتدا وما مبتدا ودجلة بكسر الدال وفتحها مضاف اليه واشكل جملة
المبتدا والخبر مستانفة عند الجمهور ودجلة نهر ببغداد والاشكل الابيض
الذي يخالطه حمرة وتقع بعدها الجملة الماضوية حتى عفوا وقالوا الجملة
المضارعة نحو حتي يقول الرسول بالرفع علي قراة نافع تكون جارة اي
اذا فقدت الشروط وكان ما بعدها مفردا ولو تاويلا كالمصدر المسبوك
وتارة تكون بمعني الي حتي يرجع الينا موسي وتارة تكون بمعنى الى التعليلية
نحو اسلم حتي تدخل الجنة ونحو وتارة تكون بمعني الا كقوله ليس العطا
من الفضول سماحة :. حتي تجود وما لديك قليل وعليه فهو استثنا منقطع
اه عبد المعطي مع زيادة وربما تعاقبت اي يصح ارادة واحد منها
قال وربما للتقل للتعليل فحتى حرف ابتدا والراس مبتدا والخبر
محذوف اي ماكول وان نصبته اي الراس وفي نسخة وان نصبتها
اي هذه اللفظة وهي راس حرف عطف اي بمنزلة الواو
جرف جر اي بمعني الي والغاية داخلة فيكون الراس ماكولا على كل
حال بخلاف مجرور فانه خارج علي الصحيح نحو فاتموا الصيام الى
الليل

الليل اختلاف معانيها اي في الجملة فلا ينافي ما مر من اتحاد معني اما
واو في اعرابه توطية لقوله بعد فان عطفت الخ واما في المعنى فان
كان غير بل ولا ولكن تشرك في المعني ايضا وان كان واحدا من هذه الثلاثة
تشرك للفظا فقط وقد تقدم ذلك انث دفع به الشم ما يتوهم كون
التا ساكنة للتانيث عاينة علي الحروف المذكورة وهو الصحيح ايضا لكن
يمنع من الظرف بقوله بها الخ دل بها اي باحدها علي مرفوع اي
من الاسما والافعال اي لفظا وتقديرا او محلا وكذا ما بعدها وكلامه
لا يشمل العطف علي ما لا محل له مع صحته اه عبد المعطى اقول اشار المحشي
الي الجواب بقوله قبل في اعرابه اي ان كان له اعراب اه في عطف
الاسم علي الاسم الخ قدر الشم ذلك مراعاة لامثلة المتن والمضمر علي المضمر
نحو ضربتك واياه وقوله والظا علي المضمر نحو ضربته وزيدا وقوله وعكسه
نحو ضربت زيدا واياك نعم العطف علي الضمير المرفوع المتصل بغير فاصل
ضعيف قال بن مالك وان علي ضمير رفع متصل :. عطفت فافصل بالضمير المنفصل
والعطف علي الضمير المجرور اعادة الجار ممنوع عند الجمهور وخالفهم ابن
مالك قال في الخلاصة وعود خافض لدا عطف علي :. ضمير خفض لازما قد جعلا
وليس عندي لازما الخ تطابقا وتخالفا منصوبان على التمييز اي
من جهة التطابق والتخالف كان تعطف المفرد على المفرد كما تقدم والمثنى
علي المثني نحو جا الزيدان والهندان والجمع علي الجمع نحو جا الصالحون والصالحات
ومن جهة المخالفة كان تعطف المفرد علي المثنى نحو جا الزيدان والرجل
وعكسه نحو جا الرجل والزيدان والمفرد علي الجمع نحو جا الزيدون وعمرو
وعكسه نحو جا عمرو والزيدون . باب التوكيد يقرا بالواو
الخ ففيه ثلاث لغات افصحها لغة الواو وبها جي القران بها وهو بها من وكد
وبالهمزة من اكد واما الالف في الثلاثة فبدل من الهمزة وهو لغة التقوية
والتشديد واصطلاحا تعقيب المسند اليه المعرف بالتابع المخصوص وليس
المعني مرادا هنا بل المفرد نفس التابع المخصوص من اطلاق المصدر

علي اسم الفاعل وكذا قال الش بمعني الموكد بكسر الكاف وهو في الاصطلاح
قسمان لفظي وهو اعادة الاول بلفظه نحو جاء زيد زيدا او بمرادفه نحو
قوله اننا بالخير حقيق قمن وهو يكون في الكلم الثلاث في اسم كما مر وفي الفعل
نحو قام قام والحرف نحو نعم نعم ومعنوي وهو تابع يقصد به دفع احتمال ارادة
غير الظا ويختص بالاسما المعارف علي الراجح ومقابله انه يكون في النكرات
كما ياتي   ونفسه وكلهم معرفتان بالاضافة الي الضمير اي الملفوظ
به فيما ذكره او المقدر في اجمع وتوابعه فيما سياتي وقيل ان الفاظه
صارت كاعلام الجنس لان كلا منها علم علي معنى الاحاطة فهي معرفة
بالعلمية فلا حاجة الي الضمير لانه انما يعرف المنكر اه عبد المعطي بزيادة
من المحشي   فلا تتبع النكرات كما عليه البصريون وشذ علي مذهبهم قول
عايشة رضى الله عنها ما صام رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا كله
الا رمضان وقول الشاعر يا ليت عدة حول كله رجب ؛ فمذهب البصريين
المنع مطلقا سوا كانت النكرة محدودة كيوم وليلة وشهر وحول ام غير
محدودة كوقت وحين وزمن ومذهب الكوفيين الجواز مطلقا واختار ابن
مالك جواز توكيد النكرة اذا كانت محدودة لحصول الفايدة نحو صمت شهرا
كله ومثله يوما وسنة لا غيرها كساعة وزمان عبد المعطي ببعض تغيير
اي التوكيد المعنوي اما اللفظي فلا يختص بالفاظ معلومة
وهي النفس والعين اي مع ضمير موكد مطابقتها فتقول جاء زيد نفسه
وجاءت هند نفسها وجاء عمرو عينه وجاءت دعد نفسها ويجوز الجمع
بينهما فتقول جاء زيد نفسه عينه وجرهما بباء زايدة ثم هما ان تبعا مفردا
افردتهما لا غير وان تبعا جمعا جمعتهما لا غير فتقول جا الزيدون انفسهم
اعينهم وان تبعا مثنى جاز فيهما ثلاثة اوجه الافراد علي ان المراد
الجنس وهو اضعفها فتقول جا الزيدان انفسهما اعينهما والتثنية
علي الاصل فتقول جا الزيدان نفساهما عيناهما وهو ضعيف كراهة تكرار
التثنية والجمع علي افعل علي حد ان المراد ما فوق الواحد وهو ارجحها فتقول
جا

٧١

جا
الزيدان انفسهما اعينهما علي حد فقد صغت قلوبكما اه محشي بزيادة
من التعبير بالبعض علي حذف مضاف اي باسم البعض وهي العين التي
حقيقة في الجارحة المخصوصة وقوله عن الكل علي حذف مضاف اي عن اسم
الكل وهو الذات التي هي اسم المجموع الاخير التي من جملتها العين
لدفع المجاز اي لدفع قوته كما ياتي اي المجاز بحذف المضاف او المجاز
اللغوي باستعمال اللفظ في غير ما وضع له او المجاز العقلي بالاسناد الي غير
ما هو له احتمالات ثلاثة كذا في الحاشية اقول وكلام الش لا يابي هذه الاحتمالات
فقول جا زيد يحتمل انه علي حذف مضاف اي كتابه مثل العلاقة فيكون
المجاز لغويا ويحتمل انك اسندت المجي لزيد لكونه سببا في مجي كتابه مثلا
والواقع ان الجاي كتابه فيكون عقليا فاذا قلت بعده نفسه عينه رفعت
قوة احد هذه الاحتمالات   او ثقله بسكون القاف واحد الاثقال
اي الاحمال   ارتفع المجاز اي قوته وتثبت الحقيقة اي قوتها فبالتاكيد
يضعف المجاز علي الاقرب ولم يرتفع بالكلية لانك اذا قلت جاء زيد نفسه
عينه يحتمل ان يكون نفسه عينه توكيد للمضاف المقدر وقيل يرتفع
بالكلية وهو ظاهر كلام الش ويويد الاول الجمع بين التوكيدين فلو كان
لانه ارتفع المجاز بالكلية بالتوكيد الاول لا حاجة الي غيره اه من المحشي بزيادة
وقوله واجمع اي في المذكر واما الجمع اجمعون اما المونث فجمعا وجمعه جمعا
والشمول عطف تفسير اي يوكد بهما لاثبات العموم ونفي ارادة الخصوص
فلا يوكد بهما الا ما له اجزا يصح وقوع بعضها موقعه وينفصل بعضها
عن بعض حقيقة بحسب الروية او ينفصل بعضها عن بعض حكما اي لا بحسب
الروية امر خارج فاما الانفصال الحقيقي فكالقوم فانه عبارة عن اشخاص
مجموعة يصح افتراق بعضها وهو كل واحد من تلك الاشخاص عن
البعض الاخر بحسب الروية واما الانفصال الحكمي فهو يصح ان يكون الحكم
ثابتا لبعض اجزايه دون بعض بحسب ذلك الحكم كالعبد في قولك اشتريت
العبد كله فان اجزا العبد وهي النصف ونحوه وان لم ينفصل بعضها عن

عن البعض الاخر بحسب الرؤية يصح الانفصال بحسب الشرا الجواز ان يشتري
نصف العبد دون نصفه الاخر واما ما ليس له جزء تفصيل عنه الحقيقة
ولا حكما فلا يجوز توكيده بكل واجمع فاذا قلت جا زيد امتنع عرفا ان يجي
بعض زيد دون بعضه الاخر فلا حاجة الي التوكيد بهما والحاصل انه يوكد
بكل ومثلها عامة بشرطين ان يكون الموكد بها غير مثنى وهو المفرد بشرط
التجزي حقيقة او حكما والجمع وان يتصل بها ضمير عايد علي الموكد واما اجمع
فانما يوكد بها غالبا بعد كل فلهذا استغنا عن الضمير تقول اشتريت العبد
كله اجمع والامة كلها جمعا والعبيد كلهم اجمعين والاما كلهن جمع ويجوز توكيد
الجمع بها وان لم يتقدمها كل قال تعالى لاغوينهم اجمعين واعلم ان اجمع وجمعا
لا يثنيان ولا يجمعان لانهم استغنوا بكلا وكلتا عن تثنيتهما فيوكد المثنى بكلا
في المذكر وكلتا في المونث نحو جا الزيدان كلاهما والمراتان كلتاهما ورايت
الزيدين كليهما والمراتين كلتيهما ومررت بالزيدين كليهما والمراتين كلتيهما
وانما يوكد بهما الا علي اثنين وان يصح حلول الواحد محلهما فلا تقول
اختصم الزيدان كلاهما لان الاختصام لا يكون الا بين اثنين وان يكون
ما اسند اليهما غير مختلف المعنى فلا يجوز مات زيد وعاش عمرو كلاهما وان يتصل
بها ضمير عايد علي الموكد بهما   التنصيص اي بحسب الفا ولذلك
قال سيبويه لا يرتفع المجاز الا بجميع الالفاظ اه عبد المعطي   وقد يحتاج
المقام اي مقام الاخبار وقوله الي زيادة التوكيد اي بحسب الزيادة في التوهم
لاجل ان يرتفع ذلك التوهم   لا تقدم عليه بل تكون متاخرة عنه لما عرفت
من انها توابع له ولا يوكد بها استقلالا وشذ يا ليتني كنت صبيا مرضعا
تحملني الذلفاء حولا اكتعا :: اذا بكيت قبلتني اربعا :: اذا ظللت الدهر ابكي
اجمعا :: وفيه شذوذان احدهما توكيد النكرة والفصل بين الموكد وهو
الدهر والموكد وهو اجمع باجنبي وهو ابكي   اكتع اي في المذكر
وجمعه اكتعون وكتعا في المونث وجمعه كتع وكذا ما بعده   من تكتع
الجلد فيه ان هذا رباعي ولا يصاغ منه افعل التفضيل وانه لا يشتق من
الفعل

الفعل قال ويجاب عن الثاني بانه علي حذف مضاف اي من مصدر
تكتع الخ   فتامل   من البتع بسكون التاء وقوله وهو طول العنق
اي لان الدابة اذا طال عنقها جالت في المرعى وضمت ما حولها
وجمعته ففيه دلالة ايضا علي اجزا الموكد فيشمل فتامل   مررت
بالقوم اجمعين الخ تقديمه ابتع علي ابصع مجارات للكلام المتن والاصح
ان ابصع مقدم عليه فاخرها ابتع وما ذكره في جمع المذكر وتقول
في جمع المونث جات الهندات جمع كتع بتع بصع بلا تنوين في الجميع
لانها ممنوعة من الصرف للوصفية والعدل عن جمعاوات الخ علي الاصح وتقول
في المفرد المونث اذا كان يوكد بذلك بان كان ذا اجزا جات القبيلة جمعا كتعا
بتعا بصعا بلا تنوين لالف التانيث الممدودة وكذا تقول في المذكر اذا كان
كذلك جا الجيش اجمع اكتع ابتع ابصع بلا تنوين لالف التانيث الممدودة
وتقول في المذكر اذا كان كذلك للعلمية والوصفية ووزن الفعل قال بعضهم
لا يجوز عطف بعض هذه الالفاظ علي بعض ولا يجوز ان يتعدى هذا الترتيب
وشذ قول بعضهم اجمع ابصع واشذ منه قول اخر جمع بتع اه واختار ابن
مالك وابن هشام جواز الابتدا بما شيت من هذه الالفاظ الثلاثة   النفس
الخ لان النفس للماهية والذات حقيقة والعين لها مجاز والحقيقة مقدمة
علي المجاز وقدما علي كل لانها للاحاطة فالاحاطة وصف للنفس ومعنى
قايم بها والنفس تقدم علي وصفها وقدم علي كل اجمع لان كلا جامد
وقد يقع مبتدا واجمع مشتق ولا يكون الا تاكيدا والجامد المنصرف مقدم
علي المشتق الذي لا ينصرف وقدم اجمع علي توابعه لانه اقوى في الدلالة
علي الجمعية من توابعه وقدم اكتع لكونه اظهر فيها من ابصع وهو اظهر

باب البدل

مبحث   البدل   هو لغة العوض من الشي وليس
مرادا هنا بل المراد المبدل فهو مصدر بمعنى اسم المفعول واصطلاحا
التابع المقصود بالحكم بلا واسطة بينه وبين متبوعه فالتابع جنس
دخل فيه ساير التوابع والمقصود بالحكم فصل اخرج عطف البيان والنعت

والتوكيد لانها مكملات للمقصود وليست مقيدة وبلا واسطة فصل اخرج عطف
النسق تابع للمبدل منه في رفعه اي يتبع ما قبله في رفعه ونصبه مطلقا
اي سواكان اسما او فعلا وخفضه ان كان اسما وجزمه ان كان فعلا وقوله
تبعه في جميع اعرابه الخ اي ان كان له اعراب لفظا او محلا وهذا حيث لم يقطع
فان قطع فيقال الخ بدل مقطوع الا من عبد للمعطي على المشهور مقابله
انها خمسة بزيادة بدل الكل من البعض كقوله كاني غداة البين يوم تحملوا ::
لدى سمرات الحي ناقف حنظل ونفاه الجمهور بدل الشي من الشي وضابطه
ان يراد بالثاني ما اريد الاول وان تغير مفهوماهما نحو جا زيد اخوك فالمراد
بالاخ هنا زيد وان كان بين الاخ وزيد عموم وخصوص مطلق فمفهوماهما
متغايران اي بدل شي من شي انما فسر الشم بذلك دفعا للاعتراض على
المتن بان قوله بدل الشي صادق بالانواع الاربعة فان بدل البعض من الكل
يصدق عليه انه بدل الشي من الشي وكذا بدل الاشتمال ففسر الشم ذلك
بان المراد بالشي فيه الشي المساوي بدل الاشتمال وضابطه ان يكون
بين الاول والثاني ارتباطا وتعلق بغير الكلية والجزئية سواكان مشتملا
على الثاني به اشتمال الظرف على المظروف نحو يسالونك عن الشهر الحرام
قتال فيه والثاني مشتملا على الاول نحو سلب زيد ثوبه او لا اشتمالا اصلا
نحو نفعني زيد علمه فخرج بقولنا ان يكون بين الاول والثاني ارتباطا بدل
الغلط باقسامه وبغير الكلية والجزئية بدل الكل وبدل البعض وعرفه
الشم بقوله وهو ان يشتمل الخ اي يشتمل المبدل منه اي معناه وقوله بطريق
الاجمال اي بطريق هي الاجمال من حيث كونه دالا عليه ومتقاضيا له بوجه
ما بحيث تبقى تكون النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكر المبدل
منتظرة له فيجي مبينا ومفصلا لما اجمل اولا والحاصل ان المراد دلالة
اول الكلام بالاجمال على اخره لا كاشتمال الظرف قيد للادخال لا للاخراج
يعني لا يشترط خصوص ذلك لان ذلك يضر ولا يكفي بدليل اتيانه في الاية
يعني يسالونك عن الشهر الحرام الخ كما تقدم بدل الغلط هو احد اقسام
البدل

البدل الذي على معنى بل وهي ثلاثة بدل اضراب وهو ما يقصد متبوعه
كما يقصد هو ولا علاقة بينهما وضابطه ان يخبر المتكلم بشي ثم يبدو
له ان يخبر باخر من غير ابطال الاول ولهذا يسمى ايضا بدل البدا وبدل
الغلط وهو ما لا يقصد ذكر متبوعه بل يسبق اللسان اليه وبدل النسيان
وهو ما يقصد ذكر متبوعه ثم يتبين فساد ذلك القصد فاذا قلت تصدقت
بدرهم دينار فان قصدت التكلم بهما ولكن بدا لك الاضراب عن الاول
الى الثاني فهو بدل اضراب وبدا وان قصدت التكلم بالدرهم ثم تبين
لك فساد قصدك فتكلمت بالدينار فبدل نسيان فالغلط في اللسان
والنسيان في الجنان والاحسن في الثلاثة العطف ببل فيكون من باب
عطف النسق ولا بد من بدل البعض والاشتمال من ضمير مطابق
للمبدل منه مذكورا او مقدرا كالذي في قوله تعالى ولله على الناس حج البيت من
استطاع الخ فمن بدل من الناس والضمير مقدر اي منهم بالبدل المطابق
هو اولا لصلاحيته لبدل اسم الله نحو الى صراط العزيز الحميد الله على قراة
الجر فانه لا يقال فيه بدل الكل من الكل لانه تعالى منزه عن الكلية والجزئية
ومنع المحققون دخول ال الخ لملازمتها للاضافة لفظا او تقديرا
ولا يجمع بين ال والاضافة وهذا اعتراض على المتن حيث ادخل عليهما
اي عوضه با وبل كقول المص ابدلت فان ظاهره ان زيدا في المثال
بدل وليس كذلك بل هو مبدل منه فالبدل في كلامه بالمعنى اللغوي وهو
التعويض ان على الله الخ هذا في شخص تقاعد عن مبايعته الملك
وعلى جار ومجرور خبر ان مقدما وان تبايعه اسمها موخر اي محاما يعتك
على والله منصوب على نزع الخافض وهو حرف القسم وكرها نصب على
انه صفة لمصدر محذوف اي اخذك او تجيء ذكرها او منصوب على الحال اي كارها
او في بالنصب عطفا على توخذ وطايعا حال اما معرفتان نحو زيد اخوك
في بدل الكل ورايت زيدا راسه في بدل البعض وسلبه زيد ثوبه في بدل
الاشتمال ورايت زيدا الاسد في بدل الغلط او الاول معرفة والثاني نكرة

نحو مررت بزيد اخ لك وضربت اعتقاله وخلع زيد نعل له ورايت زيدا حمارا
او بالعكس نحو مررت اخيك وضربت رجلا ظهره ونفعني رجلا
علمه ونظرت رجلا الحمار فكل منها اي الاربعة بحسب العقل والا فالنكرة
لتكون ضميرا كالاجنبي اما مضمر نحو ضربته اياه في بدل الكل وراس زيد
ضربته اياه في بدل البعض من الكل بان يكون ضميرا نحو ضربته راجعا الى
زيد وضميرا اياه راجعا الي الراس وعلم زيد يعجبني هو بان يكون فاعل
يعجبني راجعا الي زيد وضمير هو راجعا الي علم وزيد حمارا رايته اياه في بدل
الغلط برجوع الضمير الاول الي زيد والثاني الي الحمار او مظهر كما تقدمت
تقدمت امثلته او مختلفا بان يكون الاول مضمرا والاخر ظاهرا
نحو اخوك لقيته زيدا في بدل الكل وزيد قطعته يده في بدل البعض
وزيد كرهته بهالته في بدل الاشتمال ودابة زيد كرهته الدابة في بدل
الغلط وبالعكس نحو اخوك لقيته زيد اباه والاخ هو زيد واليد كسرت زيدا
اياها ودابة زيد ركبته ركبت زيدا اياها ايا هامذكورات في المطولات راجعها
في الحاشية باب منصوبات الاسما المنصوبات مبحث
الاسما خمسة عشر اي الظرفين واحدا وخبر كان واخواتها واسم ان واخواتها
واحدا وعد التوابع اربعة التعداد اي التفصل والواو بمعنى ثم
قراة للعلم هذا المثال مبني علي انه لا يشترط في المفعول له ان يكون
قلبيا اي قايما معناه وهو ضعيف والاصح الاشتراط فالاولي التمثيل بنحو
قصدتك ابتغا معروفك وانما اسقطهما اي مفعولي ظننت
وتستمر اي المنصوبات وقوله في ابواب من ظرفية الشي في نفسه
فالصواب حذف في انه من المحشي اقول هذا الاعتراض نشاه عود
ضمير يستمر علي المنصوبات بمعني الابواب وليس ذلك بلازم بل يصح
عوده اليها بمعني الاسما المنصوبة وعاقبة ما فيه ظرفية المدلول في
الدال ولا ضرر فيه فتامل وقوله متعددة بالجر صفة لابواب وبالنصب
من فاعل يستمر بابا بابا منصوبات بالفعل المتقدم اي الذي هو هنا
يستمر

يستمر علي انه المجموع حال اي بابا منضما الي باب اي متفرقا عن باب اي مترتبة
انه محشي اقول قوله علي ان المجموع حال الخ عبارته محتملة لان يكون حالا من
ضمير يستمر والمعني علي ما قدمته من عود الضمير علي المنصوبات بمعني الابواب
يستمر اي الابواب حال كونها منضما بعضها الي بعض الخ وعلي ما قدمناه
يستمر حال كونها مدلولة لباب باب ويكون ذلك علي التوزيع علي حد ركب
القوم دوابهم ومحتملة لان تكون حالا من ابواب وهو الاقرب وهو وان
كان نكرة الا انه ممنوعا من الصرف وهو وصفه بتعدية فتامل باب مبحث
المفعول به الموصولة الخ والمعني الذي فعل به اي عليه والجار والمجرور
نايب فاعل وهذا بحسب الاصل والا فهو الان علم فتامل اي عليه
غالبا في المتن بمعني علي وقوله الفعل اي اللغوي الذي هو الحدث كما
اشار اليه الش بقوله الصادر من الفاعل والمراد وقوع الفعل عليه تعلق
به سوا كان التعلق علي سبيل الثبوت كما مثل او علي سبيل النفي نحو ما ضربته
زيدا ذكره اي من الاقسام العشرة في باب الفاعل فالمتصل اي من
حيث هو لا بقيد كونه مفعولا به نحو ضربنا زيد بفتح البا كما علم في باب
الفاعل في التثنية مطلقا مذكرا كان او مونثا والميم والالف علامة
التثنية فيه مسامحة لما تقدم في باب الفاعل فالها ضمير المفعول به
المونث الاولي ان يقول منها ضمير الخ لان الضمير مجموع الها والالف كما ياتي
وهو الصحيح قال في التسهيل والها للغاية قال المرادي اي بان الضمير
الضمير مجموع الالف والها وحكى السيرافي انه لا خلاف في ذلك للزوم الالف
انه المتصلات صفة كاشفة ومثلهما ما المتكلم في موضع رفع اصلا
فيه نظر لانه يرد عليه الكاف في قولك يعجبني ضربك زيدا فانها في محل رفع
علي انها فاعل اي بالضرب وكذلك الها من قولك زيد يعجبني ضربه
عمرو ويجاب بانه لا نظر لان المراد انهما لا يقعان في محل رفع فقط وهما
في هذين المثالين كل منهما له محلان محل رفع علي الفاعلية ومحل جر علي الاضافة
انه عبد المعطي او ما في معناها من افادة الحصر وذلك فانها انما تفيد الحصر

مبحث

كما والا باب المصدر المصدر من حيث هو اسم الحدث الجاري
علي فعله اي المشتمل علي حروف فعله الاصول فخرج بقولنا اسم الحدث
ما عدا اسم المصدر وخرج بالجاري علي فعله اسم المصدر كاغتسل غسلا
وتوضا وضوءا فاسم الحدث قسمان ما اشتمل علي حروف فعله الاصول
وهو المصدر وما لا وهو اسم المصدر واما المصدر من حيث كونه يسمي
مفعولا مطلقا فهو ما ليس خبرا من مصدر موكد لعامله ومبين لنوعه
او عدده فخرج بقولنا ما ليس خبرا نحو ضربك ضرب اليم فانه وان كان مصدرا
مبينا لنوعه الا انه خبر وقولنا من مصدر نحو اخرج ولي مدبرا فان مدبرا
وان كان موكدا لعامله لكنه اسم فاعل لا مصدر وقولنا موكد لعامله نحو ضربت
ضربا او قولنا او مبينا لنوعه كضربت ضرب الامير وقولنا او عدده نحو
ضربته ضربتين وهذا ابنا علي ان بين المصدر والمفعول المطلق عموما وخصوصا
مطلقا فكل مفعول مطلق مصدر ولا عكس وقيل بينهما العموم والخصوص
الوجهي يجتمعان في ضربت ضربا وينفرد المصدر في نحو يعجبني ذهابك
وينفرد المفعول المطلق في نحو قولك ضربت سوطا والقايل بالقول
الاول يقول سوطا نايب عن المفعول المطلق وليس نفسه ولما لم يكن
مراد المص بيان المصدر هنا مطلقا بل بيانه من حيث انه ينصب مفعولا
مطلقا وسمه الش بقوله المنصوب علي المفعول المطلق وكان الاولي ان يقول
علي المفعولية المطلقة او علي انه المفعول المطلق اي الذي لم يقيد بجار ولا
ظرف بخلاف بقية المفاعيل فالناحال من ضمير لجي لها بد عليه وهذا
التعريف غير جامع لانه لا يصدق علي المفعول المطلق الذي ليس مصدرا
علي القول به كما مر الا ان يجاب بان المراد بيجي كذلك حقيقة او حكما فيشمل
ذلك الجهة من جهة انه بمعني المصدر علي انه ليس المراد من ذلك التعريف
حقيقة بل المراد التوضيح والتسهيل لان مجيئه ثالثا ليس قيدا وانما
قيد به نظرا لما جري في العرف من تقديم الماضي وتاخير المضارع والثلث
بالمصدر والا فلا بعد ان يتكلم بالمصدر بعد الماضي او يتكلم به اولا ثم ياتي

بعده

جامعة الملك سعود
قسم المخطوطات
عمادة شؤون المكتبات

بعده بالماضي او يتكلم اولا بالماضي ثم المضارع ثم الامر ثم المصدر فتارة يجي
ثانيا وتارة يجي اولا وتارة رابعا في تحريك عينه اي في مطلق التحريك
وان اختلف شخص الحركة بدليل تمثيله بفرح فرحا فان عين الاول
مكسورة وعين الثاني مفتوحة بعينها اي بحسب الفهم اي مثل عينها
نوعا لان الشخص الواحد لا يوجد بعينه في محل اخر فان ذلك محال فالمراد
بقوله بعينها اي بعين نوعها الجيم اي مسمي الجيم الخ وكذا قوله
القاف اي مسماها فلا اي فلا يتمشي هذا التقسيم بل يكون المصدر
باعتبار لفظه فعلا لفظيا ابدا الا ان فعله لا يكون الا منه لفظه مع
المتعدي واللازم نحو فرح فرحا فهذا اللازم متعد اي بحيثه فهذا مصدر
معنوي مع فعل متعد باب ظرف الزمان وظرف المكان مبحث
الظرف لغة الوعا مطلقا واصطلاحا ما ذكره المتن والش وانما جمع المص
بينهما في باب واحد لتشابههما وتقارب احدهما وافرد كلا بتعريف يخصه
تخليصا للمبتدي من ورطة الاشتباه هو اسم الزمان من اضافة
الدال للمدلول المنصوب خرج المرفوع والمجرور باللفظ متعلق
بالمنصوب وانما قال باللفظ ليشمل الفعل نحو صمت يوم الجمعة وغيره مما
يعمل عمله وقوله الواقع فيه اي في اسم الزمان فقولك قدمت يوم الجمعة وقع
فيه القدوم في يوم الجمعة وقس عليه البقية والمراد بالوقوع التعلق فهو
اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفي فيشمل ما قدمت يوم الجمعة
بتقدير معني في اي متضمن معناها وهو الظرفية خرج ما نصب لا بتقدير
معناها فان كان علي تقدير البا نحو تمرون الديار اي بالديار او علي
تقدير من كالتمييز نحو طبت نفسا او كان بتقدير لفظ في دون معناها
نحو وترغبون ان تنكحوهن او نصب لا علي تقدير حرف اصلا نحو يوما
من قوله تعالي يخافون يوما فتقدير الش معني في لا بد منه لدفع ما اورد
علي المتن من ان كلامه يقتضي ان نحو ان تنكحوهن ظرف لكونه علي
تقدير في مع انه ليس ظرفا وقوله الدالة علي الظرفية اخرج التي للتعدية

الحال اصله حول قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وهي تذكر
وتؤنث وهي لغة ما عليه الانسان من خير او شر واصطلاحا ما ذكره المص
الاسم صريحا وهو ظاهر او ناويلا كالجملة الواقعة حالا نحو جا زيد يضحك
فان الحال يكون جملة ماضوية ومضارعية واسمية وظرفا وجارا ومجرورا
وهي في جميع ذلك في محل نصب على الحال تخرج الفعل والحرف الفضلة المراد
بالفضلة هنا ما ليس جزء من الكلام لا ما يستغني عنه الكلام فلا يخرج كسالى
من قوله تعالى قاموا كسالى فانه حال ولا يستغني الكلام عنه وخرج بالفضلة
الخبر نحو زيد ضاحك فانه ليس حالا وان كان اسما مبينا للهيئة فهو عمدة لا فضلة
المنصوب هذه صفة لازمة له لانه لا يكون الا كذلك والنصب اعراب
الفضلات لكنه نصبه لا باي ناصب بل متعد بكونه بالفعل او شبهه وانما
هو تابع للمنعوت هكذا قال النبتيتي وقد يقال عليه النعت ايضا
منصوب بالفعل او شبهه لان العامل في التابع هو العامل في المتبوع على
ان هذا القيد ان كان مخرجا للنعت لا يصح قوله انه لا ملازمة اي لا حاجة
اليها كذا في المحشي واقول والاولى ان يقال ان النعت خارج بقيد ملحوظ
في قوله المنصوب اي المنصوب لزوما لان نصبه ليس بلازم بل هو تابع
للمنعوت كما افاده الاشموني هذا والمراد بشبه الفعل هنا ما يعمل عمله
وشاركه في الحروف الاصلية كاسم الفاعل والمصدر مثلا او ما يفهم منه
معنى الفعل ولا يشاركه في الحروف الاصلية كالظرف واسم الاشارة
المفسر لما انبهم اي خفي واستتر اي لم يعلم وقوله الهيئات جمع هيئة
وهي الصفة محسوسة او غير محسوسة كما قال الشم اي الصفات فالاول
فالمحسوسة كجا زيد راكبا وغيرها نحو تكلم صادقا والمعنى ان الحال انما جي
بها قصد التبيين حالة صاحبها وقت ايقاع الفعل منه وهذا القيد اعني
المفسر الخ مخرج للتمييز المشتق نحو لله دره فارسا فانه تمييز على الصحيح
اذ لم يقصد به الدلالة على الهيئة بل لبيان المتعجب منه فالتعجب من
الفروسية لا منها لان التمييز على تقدير من لا في ومخرج ايضا نعت
النكرة

النكرة المنصوب نحو رايت رجلا راكبا لان راكبا مذكور لتخصيص المفعول
فان الهيئة بالتمييز والنعت وقع ضمنا لا قصدا تخرج بقوله المفسر الخ
لان المراد المقصود منه بالذات تفسير ما انبهم من الهيئات نصا اي غير
محتملة لان تكون من غيره ولا فرق فيه بين الظاهر والمضمر ومن المضمر
نحو جا زيد الى الدار قايما لان قايما حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور العايد
الى زيد وهو فاعل ومن المفعول لا فرق فيه بين اللفظي كما مثل
والحكمي نحو قوله تعالى وهذا بعلي شيخا فالعامل معمولا هنا اما معنى حرف
التنبيه اي انبه او معنى ذا اي اشير وحيث تكون بعلي مفعولا به وشيخا
حال منه ولم يقيد المفعول ومثاله يشهد بان المراد به المفعول به ويحتمل
ان المراد الاعم ولا ينافيه المثال لصحة مجيئها من المنادى نحو يا ربنا منعما
ومن المفعول معه نحو سرت والنيل جاريا ومن المفعول المطلق نحو ضربت
الضرب شديدا افاده ق ل محتملة لان يكون الخ ولا يصح ان يكون حالا
منهما معا والاثقال راكبين من المبتدا اي على الصحيح خلافا لسيبويه
ويجي من الخبر نحو هذا زيد قايما وفي مجيئها من اسم كان خلاف
ومن المجرور بالاضافة وهو المضاف اليه بشرط ان يكون المضاف جزء
منه كما قال الشم او كالجزء في صحة الاستغنا عنه بالمضاف كقوله تعالى ان
اتبع ملة ابراهيم حنيفا فان حنيفا حال من ابراهيم وهو مضاف اليه
ويصح الاستغنا به عن المضاف الذي هو ملة فلو قيل في غير القران
ان اتبع ابراهيم حنيفا لصح او يكون المضاف مما يصح عمله في الحال كاسم الفاعل
والمصدر ونحوهما نحو هذا ضارب هند مجردة واعجبني قيام زيد مسرعا
فان فقد واحد من هذه الثلاثة لا يجي الحال من المضاف اليه فلا يصح جا غلام
هند جالسة قال ابن مالك ولا تجز حالا من المضاف له .. الا اذا اقتضى
المضاف عمله .. او كان جزء ما له اضيفا .. او مثل جزئه فلا تحيفا ..
والغالب ان الغالب اي الكثير فيها خمسة امور ان تكون مشتقة بان تكون
دالة على ذات باعتبار معنى هو المقصود وذلك هو اسم الفاعل

واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وانما كان الكثير فيها الاشتقاق
لانها تدل على حدث وصاحبه وما كان ذلك لا بد ان يكون مشتقا
او موولا به نحو مررت بقاع عرفج اي خشن منتقلة اي مفارقة لصاحبها
غير لازمة له لكونه ماخوذة من وصف غير لازم فلا تقول جاء زيد طويلا
اذ لا قابلية فيها نكرة لان المقصود بيان الهيئة وذلك حاصل
بلفظ النكرة فلا حاجة لتعريفه صونا للفظ عن الزيادة والخروج عن
الاصل لغير غرض وتنكيرها وصف دايم نظرا للحقيقة لان ما جا معرفة
في الظاهر فحقه نحو جاء زيد وحده فهو موول بالنكرة كما يشير اليه الشم بقوله
منفردا فقوله والغالب بالنظر للصورة والظاهر وهذا مذهب البصريين
واجاز يونس والبغداديون تعريفه مطلقا بلا تاويل فاجازوا جاء
زيد الراكب وفصل الكوفيون فقالوا ان تضمن معنى الشرط صح تعريفها
لفظا نحو عبد الله المحسن افضل منه المسي فالمحسن والمسي حالان
وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتاويلهما بالشرط اذ التقدير عبد الله
اذا احسن افضل منه اذا اسا فان لم تتضمن معنى الشرط لم يصح تعريفها
فلا يصح جاء زيد الراكب اذ لا يصح جاء زيد ان ركب بعد تمام الكلام
لكونها فضلة لا معرفة لانه محكوم عليه فلا يكون نكرة الا بمسوغ كما
قال ابن مالك ولم ينكر غالبا ذو الحال ان لم يتاخر او يخصص او يبين من
بعد نفي او مضاهيه كلا يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا فقول المتن
لا معرفة اي او نكرة معها مسوغ حال جامدة اي في الظاهر اما في
الحقيقة فهي مشتقة لانها في معنى متفرقين كما اشار اليه الشم ومن
تخلف التنكير اي في الظاهر كما تقدم على تمام الكلام والمعنى على
اي حال جاء زيد وتقديم الحال واجب لان كيف لها الصدارة لتضمنها
الاستفهام فاعلة الاولى مرفوعة اي ان كان صاحب الحال مرفوعا
فان الحال من المرفوع نحقها ان تتاخر عنه انه شنوان ومنه تخلف تعريف
صاحب الحال اي بان يكون نكرة بلا مسوغ كما تقدم في كلام ابن مالك نحو

وصلى

نحو وصلى الخ وهو مقصور على السماع باب التمييز التمييز لغة مبحث
فصل الشي عن غيره قال تعالى وامتازوا اليوم ايها المجرمون واصطلاحا
الاسم المنصوب الخ ثم التمييز في كلامه مصدر اريد به اسم الفاعل اي الكلمة
المميزة المخصوصة هو الاسم اي الصريح لان التمييز لا يكون جملة وهذا
مما فارق فيه التمييز الحال المنصوب خرج المجرور فلا يطلق القول فيه
فان منه ما ليس بتمييز مثل برجل ومنه ما هو تمييز كثلاثة رجال في قفيز
بر والمفهوم اذا كان فيه تفصيلا لا يعترض به واما اخراج المرفوع فلا
اشكال فيه المفسر مخرج لما عدا الحال من المنصوبات وقوله من الذوات
مخرج للحال فانه يرفع الابهام ولكن لا عن ذات وانما يرفعه عن هيئة
الذات او من النسب اشارة الى ان في كلام المتن اكتفا بدليل التمثيل
الاتي والى ان التمييز نوعان مفسر لما انبهم من النسب ويسمى تمييز الجملة
وهو ما رفع ابهام نسبة في جملة وهو نوعان محول وغير محول والمحول ثلاثة
اقسام محول عن الفاعل كالامثلة الثلاثة في كلامه ومحول عن المفعول نحو وفجرنا
الارض عيونا فان الاصل عيون الارض ومحول عن المبتدا نحو انا اكثر منك
مالا وولدا وغير محول عن شي نحو امتلا الاناء ماء فهذا ليس محولا عن
الفاعل واصله امتلا الاناء ولا عن المفعول واصله ملات ما الاناء ولا عن المبتدا
واصله ما الاناء امتلا لان المعنى لا يحتمله والنوع الثاني من نوعي التمييز مفسر
لما انبهم من الذوات ويسمى تمييز المفرد وهو ما رفع ابهام اسم قبله مجمل
الحقيقة وهو الواقع بعد العدد الصريح اشتريت عشرين غلاما الخ والعدد الكنائي
وهو تمييز كم نحو كم عبدا ملكت او بعد المقادير من وزن كرطل زيتا او كيل كقفيز
برا او مساحة كشبر ارضا وشبهها كما اجرته العرب مجراها في الافتقار الى تمييز
وهو الاوعية المراد بها الذوات المقدار كذنوب ما ونحي سمنا وجب
عسلا ومنه اي من تمييز الذوات يفهم من قوله هنا ومنه الخ كما يفهم من
من عطف المقادير على الاعداد في قوله الاتي والناصب للتمييز بعد الاعداد
والمقادير الخ اما الاعداد ليس من جملة المقادير وهو قول المحققين لان المراد

بالعدد ما اريد حقيقته وبالمقدار ما لم ترد حقيقته بل مقداره حتى انه
يصح اضافة لفظ المقدار اليه والعدد ليس كذلك فتقول عندي مقدار عشرين
رجلا فالمراد بالعشرين نفس الرجال والمراد بالرطل كمية الزيت ما يدل
علي عدد الخ وهو الاسم الواقع قبله المفسر قبله المفسر به فاذا قلت عشرين
درهما فالناصب لدرهما عشرين وكذا رطل وقفيز وغيرهما من المقادير وما
اشبهها وجاز ان تعمل مع جمودها لانها اشبهت اسم الفاعل لطلبها
اسما بعدها بعد تمامها ومعني تمام الاسم ان يمتنع من الاضافة فقولك
عشرون رجلا يشبه بضاربين رجلا وانما هو من قسم تمييز النسبة وانما
اخره وفصل بينه وبين مشاركه في الاسم لان له شرطا في النصب خلاف
نصب ما تقدم كما اشار الي ذلك الشارح بقوله وشرط نصب التمييز الخ فهو
قسم مستقل براسه لكن عليه ان يذكر ما تعرف به انه ليس من قسم تمييز
الذوات ولعله اكتفي بكونه معلوما عند اهل الفن قال العيني اعلم ان النكرة
الواقعة بعد افعل التفضيل نوعان احدهما فاعل في نحو ما مثل به
المص وهو الثاني وعلامته ان يصلح للفاعلية عند جعل افعل فعلا نحو
انت اعلا منزلا فانه يصلح لذلك ايضا بان تقول علا منزلك فهذا النوع
ينصب علي التمييز والاخر ان لا يكون فاعلا في المعنى وهو افعل التفضيل
بعضه وعلامته ان يحسن وضع بعض موضعه اي افعل ويضاف الى
جمع قايم مقام النكرة نحو انت افضل فقيه فانه يحسن فيه ذلك فتقول
انت بعض الفقها فهذا النوع يجب جره بالاضافة الا ان يكون افعل التفضيل
مضافا الي غيره فينصبه نحو انت اكرم الناس رجلا اه قال في الالفية
والفاعل المعني انصبن بافعلا ، مفضلا كانت اعلا منزلا ا ه وابا منصوب
علي التمييز والناصب له ولوجها بعده افعل التفضيل علي الزيادة
والاصل طبت نفسا يصح حمله علي المستثنى وهو المناسب لان
الكلام في المنصوبات من اطلاق المصدر علي اسم المفعول وهو الاسم الواقع
بعد الا او احدي اخواتها ويصح حمله علي المصدر وهو الاخراج بالا او احدى
اخواتها

اخواتها وعلي الاول يكون في كلام الشارح استخدام لذكره الاستثنا بمعني
المستثني واعادة الضمير عليه في قوله الاخراج بمعني المصدر وهو في
اصطلاحا اما لغة فمعناه مطلق الاخراج الاخراج اي الدلالة علي الخروج
لان المتكلم ادخل المستثني في المستثني منه ثم اخرجه والا لزم التناقض مع
والاخراج جنس والا فصل اخرج الاخراج بالصفة والشرط والغاية وغير ذلك
وقوله ما مفعول اخراج اي شيا وفي بعض النسخ لما وقوله لولاه اي لولا الاخراج
موجود فلولا جارة للضمير الواقع في محل الرفع بالابتدا والخبر محذوف هذا قول
سيبويه وقال ابو الحسن الاخفش اذ لولا غير جارة وان الضمير بعدها
مرفوع ولكنهم استعاروا ضمير الجر مكان الرفع وقوله لدخل اي ذلك الشيء
المعبر عنه بما اي لتوهم السامع دخوله وقوله في الكلام السابق اي في منطوقه
بالنسبة الي الاستثنا المتصل او مفهومه بالنسبة للمنقطع فانه اذا قيل جا
القوم فهم عرفا ان ما يتعلق بهم ايضا فقولك الا الحمير اخراج من هذا المفهوم
والمراد بالسابق الذي حقه السبق وان تاخر لفظا ومعنى ثمانية بناء علي ان
كلا من لغات سوي اداة مستقلة في الحقيقة اي في نفس الامر كسما
وبنا فاللغات اربع فينصب وجوبا الخ اي سوا كان الاستثنا متصلا كما
مثل او منقطعا كقام القوم الا حمارا وكان عليه ان يمثله وتكريره مثال المتصل
للتوضيح للمبتدي بان تقدم عليه نفي او شبهه مثل النفي ومثال شبهه
وهو النهي والاستفهام لا يقم احد الا زيد وهل قام احد الا زيد والمراد
بالنفي ما يشمل النفي لفظا ومعنى كما مثل او معنى فقط كقوله وبالصريمة
منهم منزل خلق عاف تغير الا النوي والوتد فان تغير بمعني لم يبق حاله
جاز فيه البدل وهو الراجح وهذا في المتصل اما المنقطع فان لم
يمكن تسلط العامل علي المستثني وجب النصب اتفاقا نحو ما زاد هذا
المال الا النقص وما نفع احد الا ما ضر اذ لا يقال زاد النقص ونفع الضرر
وان امكن تسلطه فاهل الحجاز يوجبون النصب فيقولون ما فيها
احد الا حمارا وبنو تميم يجيزون البدل ويختارون النصب واذا تقدم المستثنى

علي المستثنى منه وجب نصبه مطلقا اي متصلا كان او منقطعا فتقول ما
قام الا زيدا القوم وما فيها الا حمارا احد ولا يجوز الاتباع لان التابع لا يتقدم
علي المتبوع والحاصل ان النصب واجب في المتقدم مطلقا وفي المتاخر من كلام
تام موجب وكذا من كلام تام منفي او شبهه اذا لم يمكن تسلط العامل اجماعا وكذا
ان امكن عند البصريين في المنقطع ويترجح البدل في المتصل ويضعف النصب
ويكون علي حسب العوامل في المفرغ ويسمى الاستثنا مفرغا لان ما قبل الا من
العوامل تفرغ للعمل فيما بعدها اي لم يعمل في المستثنى منه بل سلط علي ما بعد الا
وح تكون الا من حيث اللفظ وجودها كعدمها لانك تحذف المستثنى منه وتقيم
المستثنى مقامه فيعرب باعرابه واما من حيث المعنى فانها تاثر فيه فالمفرغ في
الحقيقة هو العامل فتسمية الاستثنا به مجازية   وتقدم علي نفي سوا كان
ملفوظا به كما مثل او معنويا كما في قوله تعالى ويابى الله الا ان يتم نوره فان
معناه لا يريد الله الا اتمام نوره وقوله او شبهه تقدم ان النهي والاستفهام
وانما يشترط فيه النفي او شبهه لانه لا يفيد بدونه غالبا اذ لو فرضنا انه افاد
بدونه مثل قرات الا يوم الخميس لم يحتج اليه ويشترط فيه ايضا الاتصال
فلا يكون منقطعا تشبيها اي حال كونه مشبها لها بقبل وبعد اي في الابهام
اذا حذف المضاف ونوي معناه ولا من قوله لا غير نافية بمعنى ليس والمضاف
اليه لفظا غير محذوف هو خبر لا غير الجار جايزا فتقول في اعرابه لا نافية للجنس
بمعنى ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر وغير اسمها مبني على الضم لحذف المضاف
اليه ونية معناه في محل رفع وخبر المنصوب محذوف والاصل لا غير الجر جايزا
وقال بعضهم ان لا لنفي الجنس وهو مبني على الضم كما تقدم في محل نصب
اسم لا وخبرها المرفوع محذوف كما هو الغالب اذا علم قال ابن هشام في شرح
الشذور ما معناه ولا يحذف ما انضاف اليه غير وتبنى هي على الضم الا بعد
ليس خاصة واما ما يقع في عبارة العلما في قولهم لا غير فلم تتكلم به العرب
انه وعد في المغني لا غير لحنا وجوزه ابن مالك   لكن علي الحال اي لكن
غير فيما يجب فيه نصب المستثنى علي الحال اي لا علي الاستثنا فتقول قام القوم

غير

غير زيد وما قام القوم غير حمار بالنصب علي ما تقدم   المنفي نحو ما قام
القوم غير زيد بالرفع راجحا علي البدل وبالنصب على الحال مرجوحا   في
الناقص المنفي نحو ما قام غير زيد وما رايت غير عمرو وما مررت بغير بكر
وقيس عليها سوى ساير لغاتها   وفاعلها مستتر فيه وجوبا وهو
عايد علي البعض المفهوم من كله السابق كالقوم في المثال والتقدير عدا بكر
او عمرو   وعدا عمرو بالجر لا جواز الوجهين مختص بحال تجرد خلا وعدا
عن ما المصدرية كما يرشد الي ذلك تمثيل المص وهو الذي عليه الجمهور
اما اذا دخلت عليهما ما تعين النصب لان ما المصدرية لا يليها حرف الجر
وانما توصل بالجمل فيتعين عدا وخلا للفعلية واجاز الجر بهما بعضهم في
حالة الافتراق لكن علي تقدير ما زايدة لا مصدرية وهو ان قاله بقياس
ففاسد لان ما لا تزاد قبل الجار والمجرور بل بعده نحو عما قليل وان قاله
بالسماع فشاذ بحيث لا يحتج به واما حاشا فلا حاجة الي تقييدها بالتجرد عن
ما لانها لا تدخل عليها الا شذوذا كقوله فما الناس ما حاشا قريشا فانا نحن
افضلهم فعالا   وبقي علي المص من ادوات الاستثنا ليس ولا يكون وهما
الرافعان الاسم الناصبان الخبر فالمستثنى بهما يجب نصبه بكونه خبرا ولعلم
حكمهما مما تقدم في النواسخ لم يذكرهما ولا يقع الاستثنا المنقطع بعدهما
ولا بعد خلا وعدا وحاشا بخلاف الا وغير وسوى بلغاتها فانه يقع
بعدها   النافية للجنس اي النافية لحكمه لا له فكلامهم علي حذف مضاف
فاذا قلت لا رجل في الدار دلت علي نفي الكونية في الدار عن جنس الرجل لا علي
نفي الرجل اذ من المعلوم ان الذوات لا تنفى وانما تنفى المعنى والمراد النافية
للجنس علي سبيل التنصيص لتخرج العاملة عمل ليس فانها نافية للوحدة
نحو لا رجل قايما فيصح ان تقول معها بل رجلان او رجال بخلاف الاولى
فلا تقول معها ذلك وانما تقول بل امراة وقد تكون لا هذه الخارجة نافية
للجنس علي سبيل الاجمال والظهور وتعيين ذلك بالقصد والقراين
وخرج بقوله النافية الزايدة كقوله ما منعك ان لا تسجد بدليل الاية

الاحزي ما يمنعك ان تعجد وخرج بقوله للجنس العاطفة فاصل ظرف
كان اوغيره ينصب النكرة لفظا اي بلا تنوين للاضافة وقوله مضافة
لمثلها وكذا الي معرفة حيث لا تتصرف النكرة بالاضافة نحو لا مثل زيد حاضر
وانما اشترط ذلك لان لا انما تعمل في النكرة اسما وخبرا ولم يذكر المص والشارح حكم
النكرة الشبيهة بالمضاف وانما ذكرا حكم المضاف والمفرد وحكمها انها
تنصب لفظا مع التنوين لعدم الاضافة وضابطها ما اتصل به شي من تمام
معناها اما مرفوع به نحو لا قبيحا فعله ممدوح او منصوب نحو لا طالبا جبلا
حاضرا ومعطوف عليه نحو لا ثلاثة وثلاثين عندنا او مخفوض بخافض
متعلق به نحو لا خيرا من زيد عندنا مفردة عن الاضافة وشبهها
اشار بذلك الي ان المراد بالمفرد هنا ما ليس مضافا ولا شبيها به وذكر
انه ينصب محلا بلا اي ويبني لفظا علي ما ينصب به لو كان معربا فاذا كان
مفردا اي غير المثنى والجمع السالم او كان جمع تكسير بني علي الفتح نحو لا رجل
ولا رجال في الدار وان مثني او جمع مذكر سالم يبني علي اليا نحو لا رجلين
ولا مسلمين عندي وان كان جمع مونث سالم يبني علي الكسر نظرا الي انه
ينصب لو كان معربا او علي الفتح للخفة وروي بهما لذات من قوله
ان الشباب الذي مجد عواقبه ٭ فيه نلذ ولا لذات للشيب منصوب
لفظا اي ففتحته فتحة اعراب وقوله من غير تنوين اي للتخفيف
فان لم تباشرها اي النكرة بان فصلت بين النكرة الموجودة معها
او لم تكن هناك نكرة بل معرفة عملا بقولهم السالبة تتصدق بنفي الموضوع
ولهذا قال الشارح بان فصل الخ فقوله او دخلت الاعلي معرفة احد قسمي
عدم المباشرة فهو داخل في كلام المتن كذا في الحاشية اي فيكون هذا
مشتملا علي محترز قوله سابقا النكرات وقوله اذا باشرت جاز اعمالها
والغاوها فعدم التكرار موجب للعمل عند ان والتكرار مجوز له وللاهمال
خمسة اوجه حاصلها مع توجيهها ان تفتح الاول وترفع الثاني
بالعطف علي محل لا مع الاول فان محلهما رفع بالابتدا عند سيبويه وحينئذ
تكون

تكون لا الزايدة لتوكيد النفي او تنصبه اي الثانية بالعطف علي محل
الاسم الاول وتكون لا الثانية زايدة بين العاطف والمعطوف او تفتحه
اي الثاني كالاول علي الاعمال او ترفعهما اسم لا الاولى بالابتدا واسم
الثانية بالعطف عليه او ترفع الاول بالابتدا كما تقدم وتفتح الثاني وتكون
لا الثانية عاملة ولا يجوز نصب الثاني الخ لان نصبه انما يكون بالعطف على
منصوب لفظا ومحلا وهو منتف ففتح الاول معه ثلاثة في الثاني ورفعه
معه اثنان فيه فتامل بفتح الدال احترازا من المنادي بكسرها المنادى مبحث
وهو طلب الاقبال ومعلوم ان المنادى من اقسام المفعول به الذي
حذف عامله وجوبا وهو لغة المطلوب اقباله مطلقا واصطلاحا ما ذكره
الشارح المطلوب الخ هذا تعريف للمنادي باعتبار معناه واما تعريفه
باعتبار لفظه فهو الاسم الذي يدخل عليه يا او احدي اخواتها ففي التعريف
مسامحة لان النحوي انما يبحث عن الالفاظ الخ من عبد المعطي ودفع المحشي
ذلك بان كلام الشارح علي حذف مضاف اي اسم المطلوب اقباله اي توجهه
الي الطالب بمقابلة الوجه والمراد المطلوب اجابته اي حقيقة كالعقلا او حكما
كالمنزل منزلتهم نحو يا سما او احدي اخواتها اي نظايرها في العمل ففي
كلامه تشبيه النظاير بالاخوات لما بينهما من التقارب ثم اطلق اسم المشبه
به علي الاخوات وهو المشبه وهي النظاير فهي استعارة مصرحة ونظايرها
سبعة الهمزة نحو ازيد اقبل مقصورة وممدودة واي كذلك فهي اربعة
والخامس ايا والسادس هيا والسابع وا لكن سيبويه والجمهور علي اختصاصها
بالندبة فالهمزة للمنادي القريب واي للمتوسط ويا وكذلك يا للبعيد
او ما في حكمه كالساهي والنايم والمراد بالمفرد هنا كان الانسب ذكر
ذلك هناك ولاحالة عليه هنا كما هو العادة من الاحالة علي الاول الخ من عبد
المعطي المقصورة اي التي قصدها الطالب بالذات دون غيرها
من النكرات والفرق بين المقصودة وغيرها انك اذا رايت جماعة لم تدر ما اسماوهم
واردت واحدا منهم بعينه قلت يا رجل فان اجابك غيره لم يحصل القصد

والقصد هو الذي يعرف ويوجب الضم غير المقصودة بالذات الخ اشار المص رحمه الله تعالي لدفع ما يقال ان المنادي مقصود علي كل حال فكيف يتاتي عدم القصد فاشار الي ان النكرة لم يقصد بها الا فرد مما تسميه وذلك الفرد غير معين وهناك قصد ولابد وهو ما اتصل به الخ اي اسم اتصل به شي اي لحقه من تمام معناه وتفسير شي بلفظا اوجه بما قيل ان المراد بقوله شي المعنى لان الاتصال الحقيقي لا يكون للمعنى وانما هو للالفاظ ووجه شبه هذا النوع بالمضاف من ثلاثة اوجه احدها كونه تعلق به شي من تمام معناه كما ان المضاف اليه من تمام المضاف الثاني انه عامل فيما بعده كما ان المضاف عامل فيما بعده الثالث طول الكلام بما بعد لا واحد منهما فاما المفرد العلم اي الذي لم يكن موصوفا بابن مضاف الي علم فان كان كذلك نحو يا زيد ابن سعيد جاز فيه الضم علي الاصل والفتح اتباعا لنون ابن فانها مفتوحة لا غير لكونه مضافا فيبنيان اي ومحلهما نصب وقوله علي الضم اي لفظا كما مثل او تقديرا كضم سيبويه في قولك يا سيبويه العالم ويجوز تابعه الرفع مراعاة لذلك الضم المقدر والنصب مراعاة للمحل فتقول يا سيبويه العالم ولا يجوز الجر وكضم الفتى والداعي وهذا ونابه اشار والمراد ما يشمل الضم حقيقة او حكما فيشمل نائبه وهو الف المثنى كيا حسنان وواو الجمع كيا زيدون فساوة عبارة بعبارة بعضهم من قوله المنادى المفرد مبني علي ما يرفع به لكن هذه العبارة اصرح في المقصود وانما يبني المنادي المعرف لشبهه كاف الخطاب في نحو ادعوك من حيث الافراد والتعريف والخطاب ووقوعه موقعه وكاف الخطاب مبنية لشبهها بكاف ذلك الجمع علي حرفيتها وشابه المشابه مشابه فيكون مبنيا ايضا وبني علي حركة للاعلام بان بناءه غير الاصل في الاسما الاعراب وكانت علي صورة الرفع للفرق بينه وبين المنادي المضاف الي يا المتكلم من بعض مناديه اذ لو بني علي الكسر لالتبس به عند حذف يائه واكتفا بالكسرة عنها ولو بني علي الفتح لالتبس به عند حذف الفه واكتفا بالفتحة عنها في حالة الاختيار اما

في

في الاضطرار ولشاعر وجهان الاول الضم مع التنوين تشبها بمرفوع ممنوع من الصرف اضطر الي تنوينه والثاني النصب تشبيها بالمضاف لطوله بالتنوين وكلا الوجهين مسموع من العرب والضم مختار الخليل وسيبويه وعليه قوله
سلام الله يا مطر عليها ؛ وليس عليك يا مطر السلام ؛ والنصب مختار ابن عمرو وطايفة وعليه قوله ضربت صدرها الي وقالت ؛ يا عديا لقد وقتك الاواقي
لموضع في موضع نصب علي الحال اي حال كونه لمعين من افراد النكرة اذ لو كان لغير معين صار نكرة غير مقصودة موصوفة اي بمفرد اي جار ومجرور او ظرف او جملة تؤثر بالواو الساكنة اي تقدم نصبها علي ضمها وهذا علي مذهب علي الكسائي فانه يجوز الامرين لكن النصب عنده ارجح واما علي مذهب الجمهور فالنصب متعين يا رجلا كريما تقدم ان النكرة المقصودة معرفة فعلي هذا المثال وصف المعرفة ويجاب بانها في هذه الحالة صارت غير معرفة نظرا الي التلطف اللفظ لظهور نصبها وتنوينها وان كانت معرفة بالقصد اذ العلة اللفظية اقوي من المعنوية يا عظيما يرجى الخ مبني علي ان جملة يرجى الخ اما لو جعلناها حالا من الضمير المستتر في عظيما وجب النصب لانه ح من الشبيه من المضاف منصوب اي لفظا والا فالمنادي المعرف منصوب ايضا لكن محلا وانما نصبت هذه الثلاثة لفظا لانها ليس فيها علة تقتضي البنا اما المضاف فلعدم مشابهته لكاف الخطاب اي من حيث الافراد لانها كلمة وهو كلمتان واما الشبيه به فلكونه مشابها للمنادي المضاف فيما مر واما النكرة غير المقصودة فلتنكيرها فلم تشابه الكاف في التعريف ويشترط في المضاف ان لا يكون مضافا لضمير الخطاب فلا يقال يا غلامك لاستلزامه اجتماع النقيضين لان المنادي الغلام مخاطب من حيث المنادى وغيره خطاب من حيث انه مضاف الي الخطاب لوجود تغايرها فيمن سميته الخ في موضع نصب علي الحال اي حالة كونه فيمن سميته من الرجال فذلك اي بالمعطوف والمعطوف عليه معا اما نصب الاول فلانه شبيه بالمضاف من حيث ان الثاني من تمام الاول واما نصب الثاني فبالعطف علي الاول

ولا يجوز ادخالها عليه لان الجزء الثاني من العلم وخرج بقوله فيما سميته
الى ما اذا اراد بث جماعة عدتهم ذلك تفصيل فان كانت غير معينة نصبتها
ايضا وان معينة ضممت الاول وعرفت الثاني بال ونصبته فتقول يا ثلاثة والثلاثين
او رفعته فتقول يا ثلاثة والثلاثون فان اعربت معه يا تعين نصبه وتجريده
من ال باب المفعول من اجله ويسمى المفعول له ثلاثة اسما مبحث
بمعناها واحد اي ما فعل لاجله فعل وعرفه بعضهم بتعريف جامع لشروطه
الخمسة فقال هو المصدر القلبي المعلل لحدث شاركه في الزمان والفاعل ولو
تقديرا فخرج غير المصدر فلا يقال جيتك السمن والعسل بالنصب لانه اسم عين
لا مصدر وخرج غير القلبي فلا يجوز جيتك قراءة للعلم لان القراءة من افعال
اللسان ولا قتلا للكافر لان القتل من افعال اليد وخرج بالمعلل لحدث بقية المفاعيل
اذ لا تعليل فيها وخرج بقوله شاركه في الزمان ما لم يشاركه فيه فلا يجوز تاهبتك
اليوم السفر لان التاهب زمنه غير زمن السفر وخرج بقوله والفاعل ما لم يشاركه
فيه فلا يجوز جيتك محبتك اياي لان فاعل المجي المتكلم وفاعل المحبة المخاطب
وقولنا ولو تقديرا خوفا لادخال نحو قوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا
فانه في قوة يجعلكم ترون وهذه الشروط توخذ من تعريف المتن مع المثال
الذي مثل به وهو شروطها لجواز النصب لا لوجوبه قال ابن مالك وليس يمتنع مبحث
مع الشروط الخ وهو الاسم ولو تاويلا نحو جيتك ابتغي معروفك المصدر
المفهوم خرج اسم الذات فانها لا تكون علة لما تقدم نحو جيتك السمن والعسل
المنصوب اي جوازه كما تقدم وناصبه الفعل على تقدير اللام عند البصريين
وهو الراجح الذي يذكر علة الخ هذا امثل لما كان عرضا مقصودا
كاجلالا وابتغا في مثاليه ولما كان غير عرض من نحو قعدت في الحرب جبنا
اذ لا يكون الجبن عرضا لاحد لكونه رذيلة فمثالاه لا يخصصان بالاول كما هو
شان المثال باب المفعول معه هو الاسم اي الصريح لان المفعول مبحث
معه لا يكون الا اسما صريحا والاسم يشمل المفرد والمثنى والجمع للمذكر والمونث
تصحيحا وتكسيرا وخرج به الفعل نحو لا تاكل السمكة وتشرب اللبن بنصب
تشرب

والجملة نحو سرت والشمس طالعة برفعهما فان الواوين كانتا بمعني مع فيهما
الا انها داخلة في المثال الاول في اللفظ على الفعل وفي الثاني على جملة
المنصوب اي بما سبقه من فعل او شبهه على الصحيح خلافا للجرجاني في دعواه
ان النصب بالواو فلو كان الامر كما ادعي لصح اتصال الضمير بها فكان يقال
جلست وك يتصل بغيرها من الحروف العاملة نحو انك ولك وذلك ممنوع باتفاق
قال في الخلاصة بما من الفعل وشبهه سبق :. ذا النصب لا بالواو في القول
الاحق :. وخرج بهذا القيد المرفوع والمجرور كما خرج بقيد ملحوظ في كلامه
وهو الفضلة نحو اشترك زيد وعمرو لان الثاني عمدة اذ الاشتراك لا يقع الا من
اثنين فاكثر من بعد واو المعية اي التي بمعنى مع اي الدالة على المصاحبة
بلا تشريك في الحكم نحو سيري والطريق مسرعة فان الواو في الطريق دالة على
مصاحبة الحكم لسايرة لها دون التشريك اي دون اشتراكهما في السير اذ من
المعلوم ان الطريق لا تسير تامل وقس اه من المحشي اقول قوله بلا تشريك في
الحكم اخذه من خصوص المثال اعني سيري والطريق الخ ويلزم عليه فساد مثال
المص الاول وهو قوله جا الامير والجيش فان فيه مشاركة في الحكم كامثلة كثيرة
مثلوا بها وبنا فيه قول الش وبه يهذب المثاليت الخ فان تجويز العطف الذي
ذكره يقتضي المشاركة في الحكم والحامل له على ذلك خروج نحو اشترك زيد وعمرو
بهذا القيد وقد علمت مما تقدم انه خارج بقيد ملحوظ صرح به العلامة الاشموني
وصرح به محشي هذا الكتاب عبد المعطي واخرجا ما ذكر به ولم يذكرا هذا القيد
في مع فتامل بالمضاف وخرج بهذا القيد اعني بعد واو المعية الاسم الواقع
بعد مع نحو جيت مع زيد لبيان من فعل معه الفعل اي لبيان الذات التي
فعل الفاعل الفعل بمصاحبتها فالمفعول معه اصطلاحا هو اسم تلك الذات
الفعل اي اللغوي وهو الحدث وكان الاولي ان يزيد في التعريف المسبوق
بجملة الفعل كسرت والنيل او اسمية فيها معنى الفعل او حروفه كانا سائر
والنيل فخرج ما لم يسبق بجملة نحو كل رجل وضيعته فلا يجوز فيه النصب خلافا
للصيمري وبقولنا او الاسمية الخ نحو هذا لك واباك بالموحدة فلا يتكلم به خلافا

لابي علي وقد يجوز عطفه علي ما قبله الخ اعلم ان الواو الواقع بعد الواو ومن
حيث هو له خمس حالات لانه علي قسمين اما ان يصلح لكونه مفعولا معه او لا اما
الاول فله ثلاثة احوال رجحان العطف ورجحان النصب علي المعية ووجوب مان جوب
النصب علي المعية ووجوب النصب فالاول نحو جا الامير والجيش بنصب
الجيش علي انه مفعول معه وبرفعه عطفا علي الامير وهو ارجح لانه الاصل
وقد امكن بلا ضعف في اللفظ والمعنى قال في الخلاصة والعطف ان يمكن
بلا ضعف احق والثاني نحو صمت وزيدا بالنصب علي انه مفعولا معه
وبالرفع علي لفظ وهو ضعيف لان العطف علي ضمير الرفع المتصل بلا فاصل عطفا م
ضعيف قال في الخلاصة والنصب مختار لدا عطف النسق والثالث
نحو استوي الما والخشبة بنصب الخشبة لا غير ولا يجوز فيه الرفع علي العطف
لضعف المعنى لانه يقتضي ح ان الاستوي الذي معناه الارتفاع وقع
من الما والخشبة مع انه لم يقع من الما واما القسم الثاني منه فهو الاسم الواقع
بعد الواو وهو الذي لا يصلح لكونه مفعولا فهو قسمان ما يتعين فيه العطف
نحو اشترك زيد وعمرو وكل رجل وضيعته وجاز بين عمرو وقبله او بعده
وما لم يصلح فيه العطف ولا النصب لا المعية نحو علفتها تبنا وما باردا
وقوله اذا ما الغانيات برزن يوما، وزججن الحواجب والعيونا، فالعطف
فيهما ممتنع لانتفا المشاركة التي يقتضيها العطف وكذا النصب علي المعية
لانتفا المصاحبة في المثال الاول وانتفا فايدة الاعلام بها في الثاني فيؤول
العامل فيهما بعامل يصح انصبابه علي ما بعده فيؤول علفتها بانلتها
وزججن بزين كما ذهب الجرمي وبعضهم او بضمير عامل ملايم لما بعد الواو
ناصب فيقدر في علفتها تبنا وما باردا واسقيتها ما باردا وفي البيت
وكحلن العيون والي هذا ذهب الفرا والفارسي ومتابعهما وقد لا يجوز
كالخشبة لان المراد بالخشبة مقياس يعرف به قدر ارتفاع الما وقت زيادته
واستوى هنا بمعنى ارتفع كما تقدم لا بمعنى تساوى والذي يرتفع هو
الما والخشبة فالمراد ان الما صاحب الخشبة وقت حصول الارتفاع منه
قوله باب

باب مخفوضات الاسما من اضافة الصفة للموصوف
اي الاسما المخفوضات او علي معنى من اي المخفوضات من الاسما
لبيان الواقع لانه لا يخفض الا الاسما المشهورة احترز بذلك عن غير
المشهور وهو نوعان المخفوض بالمجاورة كهذا جحر ضب خرب لمجاورته لضب
وهو في محل رفع صفة لجحر وعلي الرفع اكثر العرب والمجرور بسبب توهم دخول
حرف الجر نحو ليس زيد قايما ولا قاعد بالجر علي توهم دخول البا في قايما لجملة
المجرورات خمسة والتحقيق ان هذين يرجعان الي الجر بالمضاف والي الجر
بالحرف كما قاله ابن هشام في شرحه لمحة ابي حيان وان المجرور بالتبعية الذي
ذكره المص مجرور بما جر متبوعه من حرف نحو مررت بزيد الفاضل او مضاف نحو
جا غلام زيد الفاضل هذا في غير البدل اما فيه فهو علي نية تكرار العامل
نحو مررت بزيد اخيك علي ثلاثة اقسام اي مشتملة علي ثلاثة الخ من اشتمال
الكلي علي جزئياته بالاضافة اي بسببها اي ان الاضافة بسبب لجر
المضاف ولا يلزم من كونها سببا كونها عامله لان كون الشي سبب الخ من
كونه عاملا وح يكون جاريا علي الصحيح وهو ان المضاف اليه مجرور بالمضاف
لا بالاضافة ولا بالحرف المنوي والاضافة الاسناد واصطلاحا نسبة تقييدية
بين اسمين تقتضي الجرار ثانيهما ابدا فالاسمين احترازا من جا زيد ولا نرد
اضافة الجمل لانها في تقدير الاسم وقولنا تقييدية احترازا من زيد قايم وقولنا
تقتضي الجرار ثانيهما احترازا من زيد الخياط قايم وقولنا ابدا احترازا من
بزيد الخياط فلا يلزم فيه الجر ابدا وهو ضعيف تقدم ما فيه من ان الصحيح
ان الجر ما جر المتبوع لا بنفس التبعية كما قاله المتن وهو مراد المص اي
فيكون قوله وتابع للمخفوض من عطف التفسير علي ما قبله وهو من
اي حروف الخفض اي اصلها لانها تنفرد بجر الظروف الذي لا تتصرف كقبل
وبعد وعند ولدن ولذا قدمها المص في الذكر ومن معانيها التبعيض كقوله
تعالى حتى تنفقوا مما تحبون وعلامتها ان يصح ان يخلفها ولذا قرئ بعض
ما تحبون ومنها بيان الجنس كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان وعلامتها

وعلامتها ان يصح ان يخلفها اسم موصول مع الضميران كان ما قبلها معرفة
فتقول الرجس الذي هو الاوثان فان كان نكرة فعلامتها ان يصح
ان يخلفها الضمير فقط كقوله تعالى من اساور من ذهب ومنها ان الابتدا
كما اشار اليه بالمثال وقد تقدم اول الكتاب   والى ومن معانيها المصاحبة
كقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم ومنها التبيين وهي المبينة
لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد حبا او بغضا من فعل تعجب او اسم تفضيل
كقوله تعالى رب السجن احب الي ونحو الظلم ابغض الي ونحو ما احب
زيد الي وابغض عمرو الي ومنها الابتدا كما اشار اليه بالمثال وقد تقدم
وعن ومن معانيها التعدية كقوله تعالى لتركبن طبقا عن طبق ومنها
الاستعلا كقوله تعالى فانما يبخل عن نفسه ومنها المجاوزة كما اشار اليه
بالمثال وقد تقدم اول الكتاب   وعلى ومن معانيها الظرفية كقوله تعالى
على حين غفلة ومنها التعليل كقوله تعالى ولتكبروا الله على ما هداكم
ومنها الاستعلا كما اشار اليها بالمثال وقد تقدم اول الكتاب   وفي
ومن معانيها السببية كقوله تعالى لمسكم فيما اخذتم عذاب عظيم وفي الحديث
دخلت امراة النار في هرة وتسمى التعليلية ايضا ومنها المصاحبة
كقوله تعالى كقوله تعالى قال ادخلوا في امم ومنها الظرفية كما اشار اليه
بالمثال وقد تقدم اول الكتاب   ورب قد تقدم اول الكتاب بعض ما
يتعلق بها فراجعه   والبا ومن معانيها البدل نحو ما يسرني بها حمر
النعم ومنها الظرفية كقوله تعالى ولقد نصركم الله ببدر ومنها التعدية كما
اشار اليه بالمثال وقد تقدم اول الكتاب   والكاف ومنها التعليل كقوله
تعالى واذكروا الله كما هداكم ومنها التشبيه كما اشار اليه بالمثال وقد
تقدم اول الكتاب وهي لا تجر الا الظاهر وقيل جرها ضمير الغيبة المتصل
كقوله واوام عال كها او قرب وهو مختص بالضرورة واقل منها جرها
ضمير الرفع نحو ما انا كهو وضمير النصب نحو ما انا كاياك وشذ جرها
ضمير المتكلم كقوله وان الحرب بيتهن لم تكن لي   واللام ومن معانيها
الملك

الملك وتقدم اول الكتاب مع زيادة وهي قد تكون زايدة لمجرد التوكيد كقول
الشاعر وملكت ما بين العراق ويثرب   ملكا اجار المسلم ومعاهد   وقد تكون
لمقوية عامل ضعف او بكونه فرعا عن غيره كقوله تعالى ان كنتم للرويا تعبرون
وقوله فعال لما يريد   وما يخفض بحروف القسم الخ فتقدم الكلام عليها اول الكتاب
فراجعها   وبوا ورب الصحيح ان الجار رب المقدرة لا الواو خلافا للمص تبعا للمبرد
والكوفيين وكما تحذف رب بعد الواو فتكون هي العاملة على الصحيح كذلك تحذف بعد
الفا وهي العاملة على الصحيح ايضا وتحذف بعد بل والعاملة ايضا وتحذف بدون
الواو والفا وبل وقد مثل الناظم للاول ومثال الثاني فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع
ومثال الثالث بل بلد ذي صيد واكام ومثال الرابع رسم دار وقفت في طلله
وحذفها بعد الواو كثير وبعد الواو اكثر وبعد بل قليل وبدونهن اقل   نحو
ليل من قول امرئ القيس   وليل كموج البحر ارخى سدوله   علي بانواع الهموم
ليبتلي   اي ورب ليل كموج البحر في كثافة ظلمة وارخى سدوله صفة لليل اي
ستوره واصل ليبتلي اصله ليبتليني فحذف المفعول اي لينظر ما عندي من الجزع
والصبر   ومذ ومنذ هما لا يجران الا الوقت واما قولهم ما رايته مذ ان الله
خلقه فتقديره منذ من ان الله خلقه اي منذ زمن خلقه الله اياه ولا بد ان يكون
معينا لا مبهما ماضيا او حاضرا لا مستقبلا تقول ما رايته منذ يوم الجمعة او منذ يومنا
ولا تقول منذ يوم ولا منذ غد وقس مذ ويستعملان اسميين وذلك في موضعين احدهما
ان تدخلا على اسم مرفوع نحو ما رايته مذ او منذ يومان او منذ الجمعة او منذ يومنا
وهما حينئذ مبتدان وما بعدها خبر عنهما واجب التاخير قال في المغني ومعناهما
الامد ان كان الزمان حاضرا او معدودا اول المدة ان كان ماضيا والتقدير امد
انقطاع الروية يومان او يومنا واول انقطاع الجمعة ثانيهما ان يدخلا على الجملة
فعلية كانت وهو الغالب كقول الفرزدق   ما زال مذ عقدت يداه ازاره   فسما
فادرك خمسة الاشبار   او اسمية كقول ميمونة الاعشى   وما زلت ابغي المال مذ انا
يافع   قال في الاوضح وهما حينئذ ظرفان باتفاق مضافان الى الجملة وقيل الى زمن
مضاف الى الجملة وقال في المغني وقيل مبتدان فيجب تقدير زمن مضاف الى الجملة

٣٦

يكون الخبر نحو غلام زيد اقتصر في التمثيل علي مثال افادت فيه الاضافة تعريف
المضاف ومثله ما افادت فيه تخصيصه وهو ما كان المضاف اليه نكرة كما في قولك
غلام رجل وتسمية الاول تعريفا وهذا تخصيصا امر اصطلاحي والا فالاول
فيه تخصيص معنوي ومثل ما تقدم ايضا ما تفيد فيه الاضافة تعريفا ولا تخصيصا
وهو ما كان المضاف فيه وصفا بمعني الحال او الاستقبال اسم فاعل او اسم مفعول
او صفة مشبهة او مثال مبالغة فان ذلك كله كقوله يا رب غابطنا لو كان
يطلبكم في مباعدة منكم وحرمانا ثم اضافة هذا القسم تسمى اضافة لفظية لان
فايدتها راجعة الي اللفظ فقط بتخفيف او تحسينه وهي بتقدير الانفصال والقسمي
الاوليين فانها فيهما تسمى معنوية لان فايدتها راجعة الي المعنى فقط كما تقدم
علي قسمين اي يشتمل الي اخرها تقدم ما يقدر باللام اي ما تكون
الاضافة فيه علي معني اللام صحة التصريح بها بل تكفي افادة الاختصاص الذي
هو مدلولها فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك علي معني اللام ولا
يصح اظهارها فيه ما يقدر بمن اي تكون الاضافة فيه علي معنى من الدالة
علي بيان الجنس وهذه الاضافة المسماة بالاضافة البيانية كما تقدم وضابطها
هذه الاضافة ان يكون المضاف بعضا من المضاف اليه مع صحة اطلاق اسمه
عليه كثوب خز وخاتم حديد الا ترى ان الثوب بعض الخز والخاتم بعض
الحديد وان يقال هذا الثوب خز وهذا الخاتم حديد فان انتفى القيدان معا نحو
ثوب زيد او الاول فقط نحو يوم الخميس او الثاني فقط نحو لله زيد فالاضافة
بمعني لام الملك كالمثال الاول او لام الاختصاص كالمثال الثاني والثالث
وزاد ابن مالك اشار ابن مالك في خلاصته بقوله والثاني اجرروانو من
او في اذا لم يصح الا ذاك الخ وضابطه ان يكون المضاف اليه ظرفا للمضاف زمانيا
نحو بل مكر الليل او مكانيا حقيقيا نحو يا صاحبي السجن او مجازيا نحو الد
الخصام وما زاده ابن مالك مخالف لما ذهب اليه سيبويه والجمهور من ان
الاضافة لا تتقدر ان تكون بمعنى اللام الدالة على الاختصاص فمكر
الليل علي معني مكر يختص احد بالليل لكونه فيه والله اعلم بالصواب
واليه

واليه المرجع والماب والحمد لله اولا واخرا وصلى
الله علي سيدنا محمد النبي الامي وعلى اله
وصحبه كتبها الفقير الي الله تعالي ابراهيم
فتوح شهاب الدين بن العشي داخل مسجد
حامل لوا العارفين سيدي شهاب الدين
احمد ابي العباس البدوي الشاذلي الانصاري
لعشرة خلت من جمادى الاولي
سنة اثنين وستين والف
من هجرة من له مزيد الرفعة
والشرف صلى الله
وعلى اله وصحبه
وسلم تسليما
دائما الى
يوم الدين
امين

[illegible]

يا من غدي ناظرا فيما كتبت ومن اضحى يكرر فيما سطر النظرا
سالتك الله ان عاينت لي خطا فاستر علي فخير الناس من سترا

جامعة الملك سعود
قسم المخطوطات
عمادة شؤون المكتبات